٧١٠١

١٦٥
ش.م

شرح منلازاده على الهداية في الحكمة، تأليف أحمد بن محمود الهروي الخزرباني، منلازاده (لعله كان حيا في القرن التاسع الهجري). بخط ابراهيم بن حسين، ٨٦٣هـ.

١٠١٣
ز

١٦٩ق ١٣س ٢٢×١٤سم

نسخة حسنة، خطها تعليق، هذا الكتاب شرح الحكمة لأثير الدين الأبهري.

١- منطق أ- منلازاده، أحمد بن محمود (لعله كان حيا في القرن التاسع هـ) ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ. د- شرح هداية الحكمة

٣١٠١

١٨٩
٣٣

٣/٧١٠ ف
١٩/٢/١٤٠٠

شرح منلازاده على الهدايه في الحكمه

[illegible]

اللغة والنحو نوع فيضع بعضها فوق بعض والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاخبار والمواعظة والدعوات المروية فوق ذلك والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة ثمه

صاحب [illegible]

سلام الله والشهداء [illegible] على [illegible]

[illegible] داده است زبانش [illegible] باد
[illegible] دشمن [illegible]

الاستعارة ان [illegible] الطرفين [illegible]

الاستعارة المصرحة ان تذكر المشبه به [illegible]

[illegible] الاستعارة بالكناية [illegible]

[illegible]

قوله باسمك بدل من قوله بسم الله فيتعلق بما يتعلق هو عليه اعني ابتدا فيكون التقدير ابتدا مستعينا بسم الله باسمك وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب وسبب الالتفات انه لما ذكر اسم الله الدال على الصانع بصفات الكمال حصل له باعث قلبي على التوجه اليه والخطاب معه فلما وصفه بانه رحمن اي منعم بجلايل النعم ودقايقها وبانه رحيم اي منعم بدقايق النعم قوي ذلك المحرك الباعث وحمل فالتفت اي خاطبه بقوله باسمك متوجها اليه وخاطبه فان قلت لم لا يجوز ان يتعلق بقوله نحمدك وقوله اللهم الخ معترض بينهما قلت استقبح التعلق حرفين بمعنى بفعل واحد فان قلت لم فصل قوله يا اهل الحمد والثناء عما قبله قلت لان بينهما كمال الاتصال بانه تاكيد للاول كانه قال ادعو الله فان قلت لم فصل قوله يا ذا العظمة والكبرياء عما قبله مع ان المنادى فيهما واحد قلت وان كان المنادى فيهما واحد بالذات لكن بينهما مغايرة باعتبار المفهوم فلذلك عطف هذا وهو عطف العام على الخاص لان الثناء مفهوم مشترك بين الحمد والمدح والشكر فايدته التعميم اذ قوله اهل الحمد يدل على انه تعالى مستحق لجميع افراد الحمد على ان يكون اللام للاستغراق واستحقاقه افراد الخاص لا يدل على استحقاقه افراد العام
٥
فان قلت استحقاقه جميع افراد العام يدل على استحقاقه جميع افراد الخاص فلم لم يكتف بقوله يا اهل الثناء قلت تنبيها لفضيلة هذا النوع كما في عطف العام على الخاص لذلك فان قلت لم كرر التسمية حيث قال اولا بسم الله الرحمن الرحيم والثاني باسمك فالاول ان يقتصر على ذكر واحد منهما كما هو صنيع سائر المؤلفين تحرزا عن التكرار الذي هو من عيوب الكلام قلت التكرار انما يثبت ان ثبت ان الشارح قد كتب بسم الله الرحمن الرحيم في اول كتابه وهو غير معلوم ولو سلم انه كتب بسم الله الرحمن الرحيم مع باسمك لكن لا نم التكرار اذ التكرار انما يلزم ان لو كان الثاني عين الاول وههنا ليس كذلك اذ ذكر التسمية على نسق بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك وموافقة اول كتاب الله تعالى وللتنبيه على ان المستعان باسمه موصوف بصفة الرحمة وسمى باسمه بالاستعانة وذكر ثانيا على نسق باسمك

اول كتاب

٢

قوله باسمك بدل من قوله بسم الله متعلق بما يتعلق هو عليه اعني ابتدى فيكون التقدير ابتدى مستعينا باسم الله باسمك وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب وسبب الالتفات انه لما ذكر اسم الله الدال على الصانع بصفات الكمال حصل له باعث قلبي على التوجه اليه والخطاب معه فلما وصفه بانه رحمن اي منعم بجلايل النعم وبانه رحيم اي منعم بدقايق النعم قوي ذلك المحرك الباعث فلما التفت بقوله باسمك متوجها اليه وخاطبه فان قلت لم لا يجوز ان يتعلق بقوله نحمدك وقوله اللهم معترض بينهما قلت استقبح التعلق حرفين بمعنى بفعل واحد فان قلت لم فصل قوله يا اهل الحمد والثناء عما قبله قلت لان بينهما كمال الاتصال فانه تاكيد للاول كانه قال ادعو الله فان قلت لم فصل قوله يا ذا العظمة والكبرياء عما قبله مع ان المنادى فيهما واحد قلت وان كان المنادى فيهما واحدا بالذات لكن بينهما مغايرة باعتبار المفهوم فلذلك عطف قوله والثناء وهو عطف العام على الخاص لان الثناء مفهوم مشترك بين الحمد والمدح والشكر فايدته التعميم اذ قوله اهل الحمد يدل على انه تعالى مستحق لجميع افراد الحمد على ان يكون اللام للاستغراق واستحقاقه افراد الخاص لا يدل على استحقاقه افراد العام فان قلت استحقاقه لجميع افراد العام يدل على استحقاقه لجميع افراد الخاص فلم لم يكتف بقوله يا اهل الثناء قلت تنبيها على فضيلة هذا النوع كما في عطف العام على الخاص لذلك والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء ويا منشئ الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك بمحامدك التي لا تنقطع مراجلها بخط التحديد ونشكرك على مواهبك التي يضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع الانسان وافضل افراد اهل الوبر والمدر اشرف ذوي النفوس القدسية الواصل الى اقصى المراتب الانسية محمد سيد الانبياء وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام وصحبه الائمة الامناء العظام ونسئلك ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب وتهدينا محجة الوصول الى اعلى المراتب انك على ما تشاء قدير وبتحقيق رجاء الراجين جدير وبعد فهذه مجلة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من

المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق فريد المتأخرين افضل الفضلاء المدققين اسوة المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق والدين الابهري اعلى الله رتبته في حظائر القدس وبوأه مع الصديقين في مقاعد الانس امليته مع قلة البضاعة وتجلي في مضمار هذه الصناعة بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعز الاخوان حين كانوا متصدين لمباحثته حيث لم يقع له شرح يكشف لهم عن وجوه فرائده نقابها ويذلل في مسالك التحقيق صعابها لما انه لا يسعني الا اسعافهم بالاقتراح ولا يوافقني الا اتباع ما عليه اصطلاح والله المستعان فيما قصدته من تحصيل سؤلهم وايصالهم الى غاية مأمولهم انه خير موفق ومعين قال المولى المصنف روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم الثاني في الطبيعيات اقول لما كانت الحكمة عبارة عن اجتماع احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا

كالسماء والارض فالحكمة هو موجود بما كان على القادر منا انقسمت الحكمة
بانقسام متعلقه اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول
من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصولها على النظر وقسم يبحث فيه
عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية
ثلاثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج بلا مادة وهو
العلم الاعلى المسمى بالالهي او عما لا يوجد فيه الا معها فاما ان يمكن تجريده
عنها في البحث وهو العلم الاوسط الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم
الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا ثلاثة اقسام لانها اما ان
يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال او الواقعة
بين اهل المنزل بدوام الائتلاف او المدينة لبقاء الانتصاف والانصاف
فالاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة
والمنطق خارج عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيل القسمين الاولين
الحكمة خروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية

فحري بوصل حبها المنطق بل العمل الصالح اذا تمهد هذا فنقول رتبت
هذا المختصر على ثلاثة اقسام في علوم ثلاثة الاول في المنطق والثاني
في الطبيعي والثالث في الالهي وانما اختار هذه الثلاثة من بين سائر
اقسام الفلسفة
اما المنطق فلمساس الحاجة اليه لكونه آلة لتحصيل العلوم كلها واما الباقيان
فلان سعادة النفس الانسانية منوطة بمعرفة الباري جل ذكره بصفات
كماله ونعوت جلاله وبمعرفة احوال النفس في النشأتين والاول
مع الثانية باعتبار النشأة الاخرى تحصل بالالهي والثانية باعتبار
النشأة الاولى تحصل بالطبيعي واعرض المصنف عن الحكمة الرياضية لابتنائها
في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة
وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر
منها على اكمل وجه واتم تفصيل وقدم المنطق على الطبيعي والالهي
لتقدمه على الطبيعي بالآلية والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا ولكون
التعليم متدرجا من الاسهل الى الاصعب على ما يقتضيه دأب الارشاد في

وهو مرتب على ثلثة فنون الاول في طبايع الاجسام وهو مشتمل على فصول

متن

التعليم قال وهو مرتب على ثلاثة فنون اقول مباحث هذا القسم
منحصر في ثلثة فنون الاول في ما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني
فيما يختص بالفلكيات الثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه
الانحصار ان العلم الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع
في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن الاحوال
المشتركة كقبول التجزئة لا الى نهاية وتناهي الابعاد ونحوها وهو الفن الاول
او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وحركتها على الاستدارة في
امتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات كقبولها الكون
والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول على
الاخرين لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها تستحق التقدم لما تحقق
للعني لعمومه التقدم على الفصل على ما تقرر في باب القول الشارح والفن
الثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني لشرف موضوعاتها وثباتها
اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي ان يقدم

في التعليم لقربه الينا على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي و
التفصيل فيه ان مسائل البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين
الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي ويسمى سمع الكيان او عن الاحوال
المختصة بالبسائط العلوية وهو باب السماء والعالم او البسائط السفلية وهو
هو باب الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها
صور حافظة للتركيب وهو باب الاثار العلوية او التي لها صورة
لحفظ فقط وهو باب المعادن او التي لها صورة من شانها التنمية مع
الحفظ وهو باب النبات او التي لها صورة من شانها الحس والحركة الارادية
مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي لها نفس ناطقة من شانها النطق
مع ما للحيوان وهو باب الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل
ثمانية لكن المصنف اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الستة الاخيرة فنا
واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها بحث اما عن العناصر او عما يحدث
منها قال فصل في ابطال الجزء اقول ينبغي للطالب لكل
علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي التصورية للعلم ويصدق

فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى ولو فرضنا
جزءا بين جزئين فاما ان يمنع الوسط
مانعا من تلاقي الطرفين اولا [illegible] لا يمنع لا
سبيل الى الثاني لانه [illegible] لو لم يكن

متن

الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبتدئ الا ان البصير انما يحصل ويتم بتصديق
بطلان الحقيقة فلهذا يريد المص تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع
هذا العلم ببيان تألفه من الهيولى والصورة لكن هذا المطلب يتوقف على بطلان
الجزء الذي لا يتجزى على ما سنطلع عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل
في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء
الذي لا يتجزى وقعت خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف اي الآتي من
الفصول فصل او منها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع
لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض
العقلي تتألف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض البرهان
على بطلانه [illegible] من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى
جاز وجود ثلثة اجزاء مرتبة متلاقية بحيث يكون واحد منها وسطا لطرفين
والتالي باطل لان الملازمة ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد افراده مع الترتيب
المذكور ايضا ممكن غير مناف له والا مور الغير المتنافية اذا امكن كل
واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة مترتبة

ما نفا للجانب الآخر فتكون الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرفين هف فثبت كونه مانعا
من تلاقيهما فما به يلاقي احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم

متن

على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة لظهورها بل بادر الى
بيان بطلان التالي وتقرير انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب
المذكور فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه الاول
بط والا لزم تداخل الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف
المفروض وكذا استلزام عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو
محال ضرورة فرض تألف الاجسام ذوات الحجمية من تلك الاجزاء و
كذا الثاني لان ما يلاقي احد الطرفين من الوسط يكون مغايرا لما يلاقي الطرف
الآخر منه فيتجزى الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هف واذا بطل التالي
بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم امتناعه وهو
المطلوب فان قيل لا نم ان الوسط ان يمنع تلاقي الطرفين لزم انقسامه
وانما يلزم ان لو حصل منه جزآن وهو مم غاية ما في الباب ان يكون
هناك شيئان يلاقي كل واحد منهما طرفا ولا يلزم من حصول الشيئين حصول
الجزئين لعدم لزوم الانقسام قلت ان اريد محل الشيئين من الوسط

لم يتميز احدهما عن الاخرى في الوضع فلا فائدة احدهما لاحد الطرفين والاخرى
للآخر دون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال والا لزم الانقسام قطعا
وثبت للكل وثانيهما انه متى جاز وجود الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة
اجزاء منه فيه بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي باطل اما
الملازمة فظاهرة مما ذكر في الوجه الاول واما بطلان التالي فلان
ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من الملتقيين او يلاقي احدهما
او مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني
ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تجزى ما فرض على الملتقى والآخرين
بجزئها باسرها والكل خلاف المفروض وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل على
بطلان المقدم المستلزم للمطلوب وعلى هذا التقرير لا يرد الاعتراض
باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على نفس المفصل من غير ان يلاقي
شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا

فصل

اقول كل جسم مركب من ثلثة جواهر حال اثنان ٥
في اثبات الهيولى اه

فصل في اثبات البسيط كل جسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر متن

يسمى المحل الهيولى والحال الصورة وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار وجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى متن

منها في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية وسمي
الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا احتياج الى
اثباتها في الجسم برهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد المدرك من الجسم
في بادي النظر واما الصورة النوعية فسنبان البرهان على اثباتها واما
الهيولى فهي التي نريد الان اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان
الجسم المتصل اعني الذي ليس فيه مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل في نفسه
كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك من العناصر وما تركب
منها لان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على
الاجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل عليها في اجزائه اما ان يقبل الانقسام
في الجهات الثلث او لا فان لم يقبل بالفعل لذلك الجسم الانقسام فيها فهي اما
اجزاء لا تتجزى او اشياء تنتهي بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي لا يتجزى
وهو باطل وان قبلت الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة
على الاجزاء بالفعل فيكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على اجزاء الجوهر

ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل قابل للانفصال فالقابل للانفصال اما ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة له او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول متن

فيها الكلام المذكور فاما ان يذهب الى الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركيب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الانفكاكي جسما متصلة وهذا الجسم يطرء عليه الانفكاك علما مشاهدة فلابد ان يكون فيه شيء يقبل الانفصال الطاري عليه اذ طريان الانفصال على ما لا قابل له فيه محال فالقابل للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار الثلثة المدرك منه اولا او شيء آخر غيرهما لا سبيل الى الاول والثاني وهو ان يكون القابل للانفصال المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الانفصال لان كلا من الصورة والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال

فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى بالهيولى متن

والانفصال في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين الثالث وهو ان القابل للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة والمقدار وهو المعنى بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب فان قيل غاية ما في الباب يلزم من هذا الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا للصورة ومقدارها قابلا للانفصال لكنه لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك ان لو ثبت انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلنا ليس المعنى بالانفصال عدم الانفصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال الاتصال الواحد عن الجسم وحصول اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال هو ما يقبل الانفصال الواحد قبله والاتصالين الآخرين بعده والقابل للانفصال هو ما يقبل الاتصال الواحد قبله والاتصالين الآخرين بعده حتى ان فيه الانفصال هو قبول الاتصال الواحد والاتصالين الآخرين فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة ومقدارها يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو هيولى اذ لا يراد بالهيولى الا جوهر محله الصورة الجسمية

وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر
متصل في ذاته ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات وله اتصال في
حد ذاته كونه ذا اجزاء على تلك الهيئة وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر المتصل
بحيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر اذ هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال
لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مغايرا له فعند طريان الانفصال يزول الاتصال
الذاتي قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه ويحدث متصلان آخران
مع اتصالين آخرين معلوم انه ليس في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله
يلزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه بالمرة وحصول جسمين آخرين لا من
شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم جوهرا موصوفا بالذات في الاحوال
كلها تعلقت به قبل الانفصال جسمية واحدة تعلقا رافعا للامتياز
الوضعي بينهما وهو في تلك الحالة جسم واحد وعند طريان الانفصال على الجسمية
تزول عنه تلك الجسمية الواحدة ويتعلق به جسميتان اخريان كذلك
ويصير الجوهر الباقي بهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون بطريق

كون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق بينهما على
الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الآخر او بطريق حلولهما
في محل ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق
حلول الصورة الجسمية او بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال
الصورة مع بقاء المحل بصورة اخرى تحل فيه معقول دون العكس
واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق
الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به والاول
اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين لون البياض
والجسم الابيض لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا به بانه
جسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده بعينه مثله بين الجوهر الباقي
والجسمية فان الجوهر الباقي في الجسمية يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير
ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجود في الجسم دائما في الاحوال كلها
محل للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا ثبت الهيولى في الجسم القابل

للانفكاك يثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية اي الطبيعة
الى المقدار المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
اما ان يكون لها غنية عن المحل اولا بل يفتقر اليه بحسب ذاتها لا لامر
قطع النظر عما يغايرها وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل
اي غنية بحسب الذات والا لمفتقرة بحسبها والا وجب ان يكون لها
غنية عن المحل لان الغني بذاته عن شيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول
بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل الغني بذاته عن شيء فيه لتحقق خلاف
منفكا عنها وانه محال فتعين الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر
الى المحل بحسب الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات
فالطبيعة المقدارية الحالة اذ تكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون الاجسام
كلها مركبة من الهيولى والصورة وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة
بانها مشتملة على المصادرة على المطلوب لان المطلوب بهذه الحجة اثبات
وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم

عليه بقبول انفصالها متوقف على وجودها في الواقع اذ الشيء ما لم يكن
لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى لانها حالة في
الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات وجود الهيولى
بوجودها وهو مصادرة على المطلوب واجيب عنه بان المراد بالصورة
الاتصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل فوجوده ثابت بالدليل
لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المطلوب
هذا غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض
فسقوطه واضح اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول
الانفصال بل اورد هذا الكلام على سبيل الفرض لابطاله فلم يحكم
على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الكلام
بعد الفرض واما ثانيا فلان قوله الحكم على الصورة بقبول الانفصال
متوقف على وجودها ان اراد به انه متوقف على وجودها في الواقع
فلا نسلم ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع

ومذهب افلاطون ان الجسم متصل واحد بدون الهيولى

وان اراد به انه متوقف على وجودها في اعتقاد الحكم وهو مسلم لكن توقف
وجود الصورة في الاعتقاد على وجود الهيولى ان اريد به انه متوقف
على وجود الهيولى في الواقع فالمنع عائد لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد
للواقع وان اريد به انه متوقف على وجودها في الاعتقاد فهذا ايضا
ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجود الهيولى كما هو
مذهب افلاطون واما الجواب فضعفه ظاهر بما حققناه من ان
الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المحسوس من الجسم في بادي النظر لا الا
واما الاعتراض المبني على الاستفسار في المقدار بانه الاتصال او غيره
فمع جوابه فقليل الجدوى لظهور مراد المصنف حسب ما قررناه واعترض
الامام على هذه الحجة بانا انما نعلم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية
ولم يدل عليه دليل فمن الجائز ان يكون الصورة في الاجسام القابلة للانفكاك
مخالفة بالنوع لصورة الاجسام الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار
الاولى الى الهيولى افتقار الثانية اليها فلا يثبت الهيولى في جميع الاجسام

وجوابه ان الصورة الجسمية هي الهوية الاتصالية المحسوسة من الجسم اولا ولا شك
انها ماهية نوعية لا انها لا تختلف بالفصول بل بالامور الخارجة عنها
لكونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل له في حقيقة تلك الهوية الاتصالية
ولئن كانت الصورة الجسمية في الاجسام حقائق مختلفة مغايرة للهوية
الاتصالية فالهوية الاتصالية مشتركة بينها لازمة لها فافتقار الهوية
الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى يستلزم ثبوت الهيولى في
الاجسام كلها وهو المطلوب **قال فصل** في ان الصورة لا
تتجرد عن الهيولى **اقول** يريد به ان يثبت التلازم بين الهيولى والصورة
فوضع هذا الفصل اولا لاثبات مافرعية الصورة فقال الصورة لا
تتجرد عن الهيولى اذ لو وجدت الصورة مجردة عن حلولها في الهيولى
لكانت اما متناهية او غير متناهية والثاني باطل بقسميه اما الملازمة
فظاهرة واما بطلان القسم الثاني فلتناهي الابعاد كلها جسمانية
كانت او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه لامكن ان يخرج من مبدإ

واحد امتدادًا على سمت واحد او خطان مستقيمان لا يتقاطعان فانه مثلث
يزيد بعدهما الى غير النهاية لكنه يتحقق ان البعد الواصل بين الخطين يتزايد بحسب
تزايد امتدادهما فلو امتد الخطان الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه بينهما
مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم
فيما بين الخطين الى غير النهاية عدم تناهي تزايد البعد الواصل بينهما لا وقوع
بعد واحد غير متناه بينهما ولا يتضح من المقدمة حتى الانفصال يجب
ويندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمة ما نقلته الا وهي ان الخطين الممتدين
من ملتقى واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض بينهما ابعادا غير متناهية يجب
العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد خطان من نقطة واحدة مثل نقطة آ الى
غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن
نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا
مثلثا لكل من خطي آ ب آ ج حتى يكون آ ب ج متساوي الاضلاع
ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين

متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج
كبعدي ب ج من آ ويكون كل من آ د آ ه ذراعين حتى
لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع
من مثلث آ د ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز
ونصل بينهما بخط و ز

حتى يكون كل ضلع من اضلاع آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط
ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما الخطوط ح ط ي ك ل م ن س
على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل
والذي بعده اعني د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط البعد
الثالث وعلى هذا الترتيب الثابت ان كلا من تلك الابعاد مشتمل
على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على
البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية ولكل بعد من الابعاد

المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل على زيادة وههنا زيادات غير متناهية
بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل الثالثة
ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية ما فما موجود في بعد واحد فوق الابعاد
المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان
يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد فيلزم منه تناهي الخطين على
تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول
والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد
الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة
وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة
موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له فاذا تمهدت
هذه المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان عن مبدأ واحد
الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد
وهذا حكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية

واما بيان انه لا يميل الى القسم الاول فهو انها لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون معلول الجسمية وهو محال والا لكانت الاجسام متشكلة بشكل واحد وبسبب لازم للجسمية وهو محال او بسبب عارض لها وهو محال والا لامكن زواله فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكلاهما بعقل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مركبة من الهيولى والصورة هذا خلف

فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد بين
الخطين بعد واحد غير متناهية محصور بين حاصرين فثبت
ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور واما بطلان
القسم الاول من التالي فلان الصورة الجسمية لو خلت عن
الهيولى لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد
متناهية تناهي ابعادها في الجهات كلها او حدود
متشابهة فتكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب
احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في المضلعات
فذلك الشكل المعين الحاصل لها لابد له من مخصص فيه اما الجسمية او الفاعل
الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون غيره ترجيح
غير مخصص يكون مخصصا بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس الجسمية
واما لازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل
المعين لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو ايضا

باطل لعدم العائق عن زواله فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض
مع بعضها لجاز زوال الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز
زوال المعلول وزوال الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال
والفعل كما ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى
مقارنة لها لانه محال فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو المقدم
الا ان التالي واذا بطل التالي بنفسه بطل المقدم وهو تجرد الصورة فلا
يوجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى وهو المطلوب واعترض
على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال
او الانفصال فان الشمعة مثلا يتوارد عليها الاشكال مختلفة من غير ان
ينفصل عنها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء واجيب
بانا لا ندعي ان اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم
اما الاتصال او الانفصال او الانفعال والكل من لواحق المادة و
توارد الاشكال المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال

فيلزم الخلف المذكور واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال
من لواحق المادة فان هذه المقدمة ليست بديهية ولم يقم عليها برهان
فكذا اصل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم لم يكن الا بالاتصال
او الانفصال لان تبدلها اما بانضمام شيء من خارج الى حجم الجسم او
بانفصال بعض اجزاء الجسم او بانتقال اجزاء الجسم بحيث الى بحيث كما في
الشمعة وانتقال اجزاء الجسم بحيث الى بحيث لا يخلو عن انفصال بعضها
عن بعض واتصال بعضها ببعض وهذا ظاهر عند الانصاف وترك المعاند
واما الزام الصدر بانه لو ثبت ان الانفصال من لواحق المادة لكفى
ذكره في الدليل فكان ذكر الاتصال او الانفصال مستدركا لانها الصادرة
من الانفعالات فمن باب تعيين الطريق وهو ليس بضائر في المناظرة
ولعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل واثبات
مقارنة الهيولى على كل واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال كافيا
في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القائل

فصل

لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع او لا يكون والسبيل الى الكل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان تنقسم اولا والسبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر وتقرر في نفي الجزء واما انه لا سبيل الى الاول لانه اما ان تنقسم في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا او في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال ممتنع لانه اذا انتهى الى طرفا السطحين فاما ان يحجبا ملاقيهما او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو ممتنع لان كل خطين اعظم من الواحد هذا خلف ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط في جهتين لان ما يلاقي احدهما غير ما يلاقي الاخر وهو ممتنع هذا خلف

اقول يريد ان يثبت في هذا الفصل ان الهيولى لا تخلو عن الصورة اه
ما يريد بمقارنة الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما فبيانه ان الهيولى لو تجردت
عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد
بالوضع ههنا كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية والقسمان باطلان
فيبطل كون الهيولى مجردة عن الصورة اما بطلان القسم الاول فلانها
لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والثاني باطل
لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى
وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما ان تنقسم في جهة واحدة
فيكون خطا مستقلا اما انها خط فلانه المنقسم في جهة واحدة خط واما
انها مستقلة فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا بمثل ما مر في الخط
او في ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاستحالة
الخط المستقل لانه لو وجد خط مستقل وتوسط بين سطحين جسمين فاما
ان يحجبهما عن التلاقي فيكون ما به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الاخر فيلزم انقسامه

في العرض وانه محال اولا يحجبهما عنه فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان
مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة واما الثاني فلاستحالة السطح
المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط بين سطحين جسمين
طرفي جسمين فاما ان يحجبهما عن التلاقي اولا وكلاهما باطلان
كما مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة
من الهيولى والصورة وقد فرضناه مجردا عنها هذا خلف واعلم ان السطح
والخط والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب
الحكماء لانها نهايات واطراف للمقادير عندهم فان النقطة
عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي
واما المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا جوهريين
مستقلين حيث ذهبوا الى ان الجواهر الفردة تتألف في
الطول فيحصل منها خط والخطوط تتألف في العرض فيحصل السطح والسطوح
تتألف في العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على مذهبهم جوهران

واما انها لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه سطحا الجسمين فاما ان يحجب بينهما او يحجب
بعط على ما مر في الخط واما انها لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة
لما مر حق حق

وأما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فاما ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في بعض الاحياز دون البعض والاول والثاني محال بالبديهة والثالث ايضا كذلك لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح ولا يلزم ... ان الماء اذا انقلب هواء او بالعكس صار أولى ببعضها لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون

لا محالة لان المتألف من الجواهر لا يكون الا فردا اذ لا يفهم من النقطة المستقلة الا ذو وضع غير منقسم موجود او هذا بعينه مفهوم جوهر الفرد فالهيولى على تقدير كونها ذات وضع غير منقسم لا تكون نقطة عرضية لانها جوهر فتكون نقطة مستقلة وهي الجوهر الفرد بعينه فلا تغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض المبني على زعم جوابه واما النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط فلانه مبني لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضين في احدهما لم يكن المتداخلان مثلا اطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط واما بطلان القسم الثاني فلان الهيولى لو كانت غير ذات الوضع وصارت ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها

ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها ذات وضع اما ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها او تحصل في بعضها والاقسام باسرها مستحيلة اما الاول والثاني فلما مر من بطلانهما بالبديهة واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السوية لتساوي نسبتها الى كل منها فتخصيصها في واحد منها دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال والصورة النوعية وان اقتضت الاختصاص ببعض الاحياز لكن لا بد فيه من الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد من ان يختص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء تلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي هذا التخصيص لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية ... الاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى الهواء او بالعكس وانتقالها بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء حيز الهواء والماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب جميع اجزاء الحيز المنتقل اليه فغير وارد لان تساوي النسبة في صورة النقض

ممنوع فان الجزء المعين الملاقي للمواد قبل الانقلاب وضع خاص
مع بعض اجزاء الحيز المنتقل اليه فاذا انه اتاه فهذا الوضع السابق
لا يعني المحاذاة المذكورة يقتضي له الوضع اللاحق اليه هو حصوله في
ذلك الجزء المعين من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذلك في
الهيولى المجردة فانها قبل اقتران الصورة له وضع لها سابق اصلا
لتقتضي لها وضعا لاحقا فحصولها على بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها
اليها يكون ترجيحا بلا مرجح فان قيل المحال
المذكور انما لزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران الصورة
اليها فلم لا يجوز ان يبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات وضع
باقتران الصورة فلا يلزم المحال قلنا الكلام في هيولى
الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى في الاجسام كلها احتجنا الى ان
ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها
كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة عنها ثم صارت

بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا فاقتضى النظر
فيها الجزم بانها لم تكن مجردة بهذا الدليل المذكور وحصل لنا ما هو المقصود
من النظر واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق بالبحث ولا
وقع فيها النظر اصلا ولا اثبات وجودها ولا عدمها ما نحن بصدد
اثباته من استحالة تجرد هيوليات الاجسام فلو وجدت
هيولى مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها هيولى
يكون مجرد اصطلاح **فصل** في اثبات الصورة
النوعية **اقول** لما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة
شرع الآن في اثبات الصورة النوعية فقال لكل نوع
من الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها يصاير ذلك
النوع وكذا تسمى صورة نوعية اي منسوبة الى النوع
بالتحصيل لتحصلها بها وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها
مبدأ للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار كونها

اعلم لكل صفة

اعلم ان لكل واحد من الاجسام صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض اما ان يكون للجسمية او للصورة الاخرى بطل الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المطلوب منه سلمه

في الغرو قبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي
لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا
عن ذات الجسم بل هو امر داخل فيه لانا نعلم بالضرورة ان
العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا
بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي
اختصاصه بحيزه المعين لما تحرك اليه بحسب الذات
وهذا ظاهر جدا واذا تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع
من انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب
ذاته الحصول في ذلك الحيز فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع
بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى او الصورة الاخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك
جميع الاجسام في الحيز وكذا الثاني لكون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث وهو المط

وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي للاختصاص امرا
خارجيا مع التمحلات الملتزمة في جوابه وهذا عند التامل واضح
ايراد بحث الصورة النوعية اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان العلة ثم
مع الهيولى لا تختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين فان الهيولى
لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا
الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شيء منها عن الآخر
قال هداية الى ما هو الحق اقول من عادة المص في هذا المختصر انه اذا
اراد دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع او
الازالة بالهداية اذ الوهم او الاشتباه نوع ضلال فدفعه يكون هداية
لا محالة فمن هنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة وقع الاشتباه
في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها هداية
على ما هو دأبه قال اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة اقول

لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة والعلة الفاعلية للشيء يجب ان لا تكون موجودة قبله متى

بتركيب كيفية التلازم بينهما والتقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام
في المطلوب وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما علة فاعلية للآخر او لا
بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب ان يكون
العلة موجبة ليتحقق التلازم اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول فلا يثبت
التلازم بخلاف ما اذا كانت العلة موجبة حيث يثبت التلازم جزما
اما في القسم الاول فلاستلزام طرف العلة الموجبة والمعلول صاحبه و
اما في القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة
لايجابها تستلزم المعلول الآخر فيكون كل من المعلولين يستلزم الآخر فيتحقق
التلازم اذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمان
فاما ان تكون الهيولى علة للصورة او تكون الصورة علة للهيولى او
تكونان معلولي علة ثالثة منفصلة والاول باطل اذ لو كانت الهيولى
علة فاعلية للصورة لتقدمت بالوجوب عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم
وجوب العلة على وجوب المعلول بالذات لكنها متأخرة في الوجوب عن الصورة

بحسب الذات لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجوب الى الصورة فلا تكون
الهيولى علة للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم
الذاتي اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها
بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ فرق على التقرير المذكور
ان الهيولى متأخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها الذاتي
اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض وارد
على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة
لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلية متقدمة بالوجود على المعلول
لكن الهيولى ليست متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها
لزم انفكاكها عنها وهو خلاف ما ثبت من تلازمهما اذ اللازم من العلية
هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم
من العلية الانفكاك المحال واما الشرطية المذكورة في الجواب وهي
قوله لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجوب

بالذات على الصورة فان ارادوا بتاليها ان الهيولى في تشخصها متقدمة
على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير
عليتها لا تنفك عن التشخص ولا يلزم منه وان اراد به ان المتقدم هو الهيولى
لكنها لا تنفك عن التشخص فالشرطية مسلمة لكن بطلان التالي ممنوع
اذ لا منافاة بين ان تكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية وبتاخر
تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم
ان لا تكون الصورة علة وغاية لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل
كله نقول به متصلة بهذا الكلام وكذا الثاني لان القسمة لا يجب
وجودها الا مع الشكل او بالشكل لانها ليست علة وغاية للشكل والا لاشتركت
الاجسام كلها في الشكل على ما نشاء ولا علة في بلية لان القابل هو الجسم
فلا يتقدم موجب وجودها القابض والمفارقة على الشكل فوجب وجوده
مع الشكل ان لم يتوقف عليه وبه ان توقف عليه فوجب وجودهما
اما مع الشكل او بالشكل والهيولى ليست متاخرة عن الشكل لما بين ان

ان الشكل انما يوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على الشكل او معه فلو كانت
الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها فيلزم ان يتقدم الصورة على الشكل
لان المتقدم على المتقدم او المع متقدم لكن الصورة مع الشكل او به على ما مر
اقول هذا على ما ذكره المص والحق ان ذكر معية الهيولى للشكل
ههنا مستدرك مع انه لا تطابق الواقع اما عدم المطابقة فلان وجود
الشكل بالعلة لما كان بمشاركة الهيولى تقدمت الهيولى عليه لا محالة
فلا تكون معه واما الاستدراك فلانه يكفي ان يقال لو كانت الصورة
علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على
الشكل فيتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون
ذكر المعية مستدركا لحصول المط بدونه ولما بطل القسمان الاولان
تعين القسم الثالث وهو ان الصورة والهيولى معلولان لعلة
ثالثة منفصلة فصدق بجماع العلة المنفصلة لجواز ان يكون بعض
كل منهما علة الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى امتناع ثالث القسم [illegible]

تألف الماهية الحقيقية من اجزاء لا ارتباط بينها اصلاً واما ثانياً فلما بيّنا ان
الهيولى تفتقر في ان تتقوم بالفعل الى علية الصورة وان الصورة لا
التشكل تفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان
الصورة الفعل ان لم تعقبها بدل صورة اخرى انعدمت الهيولى لانها
لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المعقبة للبدل مبقية للهيولى
بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في التشكل وذلك ظ واعترض
على هذا بان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى على
الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى فاجيب
بمنع ذلك وهو ان اللازم هنا ليس تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على
تشكلها وهو لا ينافي القاعدة المقررة عندهم واما الجواب
دكن المعترض في صدده ان شريكة العلة هي الصورة المطلقة والمفتقر
الى الهيولى في التشكل هي الصورة المتشخصة المتأخرة عن التشكل وهو ب
عما ذكرناه ولهذا الاعتراض منع كون الافتقار بينهما على الوجه المذكور

دون عكسه فغير متوجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عن
بان القول بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي الى القول
بوضعية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة في التشكل
يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في التشكل
فالكل ظاهر سوى لزوم الدور فانه مدفوع لما قاله هذا القائل فان
كون الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول بل بان اللازم
مما وضعناه هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى فظانه ليس
بدور فافهم **فصل في المكان** أه اقول لما فرغ
من تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع
فيما هو المقصود من هذا الفن اعني البحث عن الامور العامة العارضة
للاجسام الطبيعية فبدأ بما هو اشهر منها وهو المكان فيحقق اولاً
ماهيته في هذا الفصل ويثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي
لهذا الفصل وظني ان يريد ان يتبين اولاً كيفية وقوع النزاع بين العقلاء

وكذ
ميلة ... العناصر كلها يتخصص
ميلة عن ابنا حر العناصر الا
منبسط ... فلك العرش فلا يتغير
كلها ما لا يتغير فلك ... بالعقل
يحيط روضا لقاء ... وذلك
الا مثل الصعود الاعراض ... الابدال
النفس الانسان ... الحمد ... النفس
نبدا الروضا ... يتبع
ونعبد ... الكتب
كتبه العبد ... محمد الطالبي

في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان للجسم شيئا من شانه
ان ينسب اليه الجسم بكليته وان يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا في
جواب السؤال عن الجسم بأين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه في داخل
الكوز واما جهة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان في
اشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات جدير بان
تسقط ههنا عن درجة الاعتبار اسقاطا يندفع به الاعتراض الوارد
عليها مع التعسف الوارد الملتزم في جوابه فالنسبة المذكورة لذلك الشيء
ثم انها لازمة شاملة لافراده بعينها عندهم وصلح بذلك لان يقع معرفا له
في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول
والشيخين الفاضلين ابي نصر وابي علي ومن تبعهم الى ان ذلك الشيء
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
فالسطح الباطن من الحاوي هو الشيء الذي ينسب اليه المحوي بكليته في كلما
يقال كون النار في مقعر فلك القمر وذهب الاخرون الى ان ذلك

الشيء هو الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين ففرقة منهم افلاطون
تزعم ان الخلاء الذي ينسب اليه الجسم بعد موجود في الخارج مجرد عن المادة
من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور وفرقة تزعم
انه لا شيء محض وهم المتكلمون القائلون بان الخلاء جسم فراغا موهوما
موافقا للجسم في المقدار والتناهي مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان
خلاء ومعنى الفراغ الموهوم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم
المحيط بجسم اخر كالفضاء المشغول بالماء او الهواء في داخل الكوز فهذا الفراغ
الموهوم هو الشيء الذي من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له
عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم
اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله
شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا محضا لان الفراغ الموهوم ليس بموجود
في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعدا
مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم ما كان
لا شيئا محضا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز

الخلاء هو الفراغ الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه
الجسم والحيز هو الفراغ من غير ان يعتبر معه حصول الجسم
فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول فقط والا لكان
هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
فلانه لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون
الفراغ حيزا فتنقطع نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب
الجسم بطبعه الحصول فيه اذ طلب الحصول بالطبع لتلك
النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين واقع في امتناع
الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه
كل من الفراغ الموهوم والقيد السطحي اما الفراغ الموهوم فلانه
على تقدير الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو ممتنع واما
القيد السطحي فلانه يفضي الى كون ما جعلوه فراغا موهوما
لا شيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يتبين بيانهما عن قريب
والمتكلمون ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قائلون بان المكان

وهو اما الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والاول باطل فتعين الثاني
وانما قلنا ان الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون
لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن المادة لا سبيل الى
الاول لانه يكون خلاء اخلى من خلاء فان الخلاء بين الجدارين
اخلى من الخلاء بين المدينتين فيقبل الزيادة والنقصان ويستحيل ان
يكون لا شيئا محضا متميزا

الفراغ الموهوم وان لم يجعلوه موجودا فهو بالغ في نداخل الابعاد وبالمكان القيد
السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين ليس
بينهما جسم ثالث بلا فيهما بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا واذا قد ثبت
هذا التحرير فنقول لما كان للمذهب الاول هو المختار عند المص اراد ان يثبته
في هذا الفصل فقال المكان هو اما الخلاء او السطح الباطن المذكور والاول
باطل فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شيء يصلح
لوجود الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان المكان موجود
ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما الصغرى فلان
المكان مشار اليه بهنا او هناك بحسب الخارج وكل ما هذا شانه فهو
موجود واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو
الفضاء المفروض فيما بين الاجسام كما ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد
المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون واياما كان فهو ممتنع
لا شيء غير الممتنع بموجود واما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فلا
ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان بذاته غنيا عن المحل فاستحال افتقاره اليه بوجه

للخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم مأخوذاً مع صفة كونه لا شيئاً
محضاً وهذه الصفة منتفية لأن ما نتوهمه فضاء موهوماً قابل للزيادة
والنقصان فان الفضاء الذي بين الطاسين اقل من الفضاء الذي بين المدينتين والقابل
للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لا شيئاً محضاً فيمتنع صفة كونه لا شيئاً محضاً
وامتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ معها فيمتنع الخلاء
بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان البعد
لو وجد مجرداً عن المادة لكان بذاته غنياً عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا
ان الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد
الجسماني وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يثبت
بعد فصل في الحيز اقول كل نوع من انواع
الجسم الطبيعي عنصراً كان او فلكاً له حيز طبيعي لانه عند تجرده عن العوارض
يكون في حيز لا محالة لحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون للطبيعة او للعارض
والثاني منتف لفرض عدم العوارض فتعين الاول فيكون ذلك الحيز

طبيعياً اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا في
البسائط واما في المركب فحكمه في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع
المشكل الطبيعي وههنا تفصيل له يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز
ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان
طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معاً او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والاقسام
الكل باطلة اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك الحالة اما ان
يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه او له
طبيعياً لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب
عنه طبعاً لا يكون حيزاً طبيعياً وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعياً لان غير
المطلوب طبعاً لا يكون حيزاً طبيعياً واما الثالث فلانه حينئذ
اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون على سمت احدهما او ان يتوسط
بينهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعاً الى جهتين مختلفتين
وهو محال وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعاً واذا وصل الى احدهما وقف

صورة نكته .

صورة نكته ..

لا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان لانه اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب
الآخر او لا فان طلب الآخر يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه
طبيعياً وقد فرضناه طبيعياً هذا خلف وان لم يكن طالباً للآخر يلزم ان لا يكون
الآخر طبيعياً وقد فرضناه طبيعياً هذا خلف فتأمل

القسم الثاني وقد ثبت بطلانه واذا بطل اقسام الثلاثة باسرها بطل المقدم
وثبت انه يجوز ان يلزم جسم ما حيزان طبيعيان وهو المطلوب اعلم
ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء مترادفان انما يستعملونهما في معنى
واحد وهو السطح الباطن المذكور وظاهر قول المص فصل في المكان وفصل في الحيز
مشعر بتغايرهما معنى لكنه اقتصر على بيان ماهية المكان في الفصل المتقدم
واحال بيان الاحكام في الفصل الثاني عند الفراغ الى تصوير ماهية
الحيز بل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين ووضع
الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام
وايراد لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان حمل
كلامه على الاول احتمال ان يراد بالحيز اما الفراغ الموهوم واما معنى
آخر لم يثبت باصطلاح صاحب اصلا وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما ابطله
مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا لما هو واجب عليه من بيان اصطلاحه
على انه مناف لاستقرائه المذكور وتفسيره بانه الوضع لغائيته ولما ظاهر فصل
بسببه لا يفيد لانه تغير الموجه الثاني بحمل النزاع اذ الحكم لا يتعلق بما ليس الوضع كونه

بسببه هو السطح الباطن لا غير وللمتكلم ان يقول حيزه هو الفراغ الموهوم في ان
يحمل كلامه على ثاني الاحتمالين يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور في هذا
الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المحدد عنه اللهم الا ان يقال
المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عنه لاشتهاره للشهرة وبالجملة كلام المص
ههنا لا يخلو عن الاضطراب قال فصل في الشكل
اقول قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة
حد او حدود به كالشكل الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد
المستدير بها او الحدود كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة
اضلاعه بها وبما ان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كلها ذكره ههنا
فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل
فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل
جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد واما الثانية
وهي قولنا كل متناه متشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل له بسبب
عند تناهيه نهاية واحدة او نهايات كيفية تحيط به ويحصل له

لا حاجة حينئذ وهي الشكل فيكون مشكلًا له بحاله فلعل الان لنته وهي ان
كل متشكل فله شكل طبيعي فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده عن العوارض
الغريبة بما ذكرنا من البيان آنفًا فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبيعته
او من العوارض والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيًا اذ
لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان لكل جسم شكل
طبيعي وهو المطلوب

فصل في الحركة والسكون

اقول لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم الطبيعي من حيث
انه جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد البحث
عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولًا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما
وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف لتقدم الاعدام
انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على طريق التدريج
وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان
وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودًا وقد فرضناه موجودًا هف فهو

اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع
كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها
من حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما
ان يكون دفعة وهو الكون كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية
كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج وهو
الحركة فتعين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه
المعلم الاول بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة على
معرفة الحركة ضرورة ان التدريج يعرف بالحصول في الزمان الذي
يعرف بانه مقدار الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دوريًا واجاب
عنه بعض المتأخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة الزمان لتسليم
ان التدريج بديهي التصور او انه يعرف بالحصول قليلًا قليلًا والسكون
هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه الحركة كالمفارق

وكل متحرك فله محرك غير جسمه اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا دائما والثاني باطل والمقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم كالنمو والذبول وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان اخر على سبيل التدريج ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه وبلا تم كله مكانه فقد استوفيت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج

الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون ساكنا وهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك بشيء غير الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية ولكان ٥ والتالي باطل فالمقدم مثله ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمية الى كمية اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب طبيعي بسبب دخول الجسم بتخلل اجزاء منضمة من خارج في اجزائه الاصلية اما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار على التناسب بانفصال بعض اجزائه الحاصلة فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركة من برودته الاصلية الى السخونة بلا فساد المتسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده بالعكس الى البرودة كذلك ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى مكان آخر ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المتبدلة بها الجسم وضع

ويقال ايضا الحركة اما ذاتية وهي التي تعرض للشيء بغير واسطة عروضها لغيرها واما عرضية وهي التي تعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة جالس السفينة وحركة الصولة والاعراض بحركة الجسم والذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان يكون مستفادة من خارج او لا يكون فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون وان كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان لم يكن شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية

فصل في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار معين من السرعة والبطء وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها وانقطعتا معا وجدت البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة

الى آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه مع ان كله غير خارج عنه قطعا وباعتبار العروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها له لذاته او بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له هو عروضها بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ الى ثلثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان تحريكها بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكها مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل قال

فصل في الزمان اي قال في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول التنبيه على ان الزمان الذي هو مقدار الحركة الثالث في بيان سرمديته اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احديهما سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض تجد الحركة السريعة تقطع مسافة

الطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ السريعة و
تركها امكان قطع المسافة التي هي الطول بالسرعة المعينة و قطع المسافة
التي هي اقصر بالبطوء المعين يعني انا نورك بالفرض ان بينهما امرا موجودا
يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة التي تنقص
بالبطوء المعين فان قيل فرض الحركتين في هذا الوجه
انما يحتاج الى توضيح اثبات هذا الامكان او بيان انه قابل للزيادة والنقصان
مع اثباته اولا والاول مستلزم مستدرك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض
حركة واحدة بان يقال لو فرضت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها
امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني انما يتم ان لو كان في
الفرض المذكور امكانان مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ السريعة
وتركها والآخر بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين
في الاخذ والترك ينافي اختلاف الامكانين والشاهد غير بين فلا بد
من بيانه ليتكلم عليه قلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان الاثبات

فقط وفرض الحركتين لرفع وهم يرد على نحو بيان الكيفية بالحركة الواحدة فانا
لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا
اتساع يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك الشيء
هو الحركة بعينها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا التوهم لانا اذا فرضنا
حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين اخذ السريعة منهما وتركها امرا موجودا
يسع قطع المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء
المعين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما يسع
قطع المسافتين فيتضح ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا
للحركة يسع قطع المسافتين بالسرعة والبطوء المعينين وهذا الامكان قابل
للزيادة والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ او الترك
او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها لا بد
وان يكون متخالفة بالزيادة والنقصان وهو غير ثابت اي غير مجتمع الاجزاء
في الوجود لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات اجزاء قطع المسافة

وغير ثابت لا يوجد اجزاؤه المفروضة معاً فهنا مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان وهو
مقدار الحركة لانه لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة القارة او الهيئة غير القارة لا سبيل الى الاول

واجزاء المكان اجزاء قطع المسافة من امكانات قطوع اجزاء المسافة لان اجزاء
قطع المسافة من قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة في الوجود لانها منطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة
فان قطع النصف الاول من المسافة مثلاً لا تجامع مع قطع النصف
الآخر فان المتحرك ما لم يفرغ من قطع النصف الاول من المسافة
لا يأخذ في قطع النصف الآخر منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا
مقدارا غير ثابت ولا نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انه الزمان
وهو المطلوب واما الثاني وهو ان الزمان مقدار الحركة فلانه ثبت انه
مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم او الهيئة القارة او الهيئة الغير القارة
لان ذا المقدار ليس الا الجسم وهيئاته ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او للهيئة القارة
لان الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدار الجسم او الهيئة القارة لزم ان يكون
غير القار مقدار القار وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره اللازم
فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانه محال فاذا ثبت انه ليس مقدارا

لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة غير قارة فهو مقدار الهيئة غير القارة وهي ليست
غير قارة الا الحركة فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية لانه

للجسم وللهيئة القارة تعين انه مقدار للهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة
للجسم ليست الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث وهو ان
الزمان لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية او نهاية وهو محال
اما الاول فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية
لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية
لا تكون الا بالزمان فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان
وهو محال واما الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعد وجوده بعدية
لا توجد مع القبلية وهو محال بمثل ما مر من البيان واذا بطل القسمان ثبت
المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب ويلزم
ان يوجد القبلية الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة
اليه يستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل بعض الآخر
قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا يستلزم ان يكون للزمان زمان لا
القبلية والبعدية اللتان لا يجتمعان انما يكونان بالذات لاجزاء الزمان

قوله ... وفيه فصول فصل في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه ان الجهات

لا تتبدل لان احديهما فوق والاخرى سفل وكل واحدة منهما موجودة ذو وضع غير منقسمة في امتداد ما فيه الحركة

واما كونهما العبريا ما ناهو بواسطة وقوعه فيهما فالزمان وعدمه ان اتصفا
بمثل هذه القبلية والبعدية بهذا الاتصاف اما ان يكون لهما زمان اخر
الزمان اوله فهما واقعان فيهما والاول يحتاج الى ... لزم ان يكون الشي ظرفا
جزئي لا هو بين الاستحالة فتعين الثاني وحينئذ اما ان يكون الزمان الثاني
عين الزمان الاول وهو ايضا تحتاج الى استحالة كون اجزاء الشي ظرفا له وعدمه
والشئ انه ظاهر او غيره فيلزم ان يكون للزمان زمان فينقطع المنع
المذكور ويتم الدليل سالما عنه **قال** الفن الثاني في الفلكيات
اقول لما فرغ من مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث الفن الثاني
الذي رتبه في الفلكيات وكتب على فصول فصل في اثبات استدارة
الفلك ولنقدم على اثبات المحدد ما يتفرع به فيه وهو ان الابعاد التي
تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلثة لا غير
ولكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات الست
التي يقع اشارات الجمهور الى هامشه الابعاد المعتبرة في بدن الانسان بهذه

هكذا صورته

ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلت ان الجهة هو جوف ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك
لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها وانما قلت انها غير منقسمة لانها لو انقسمت ووصل

ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدمه وهو الطول وثانيها
الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه و
ظهره وهو العمق فيما يلي راسه من نهايتي امتداد الطول حال كونه
على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدمه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى
الجانبين من نهايتي امتداده العرضي يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي
البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي الظهر منهما خلف اذا عرفت هذا فنقول
الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقتان لكن الفوقية والتحتية لهما لا
باعتبار نفس حقيقتهما الا باعتبار اضافتهما الى شي خارج عنهما ولهذا لا يتبدل
اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان حالتي الانتصاب
والانتكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق باعتباره وقوعه فيما يلي راس
الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدمه بل الوضع الطبيعي للانسان
هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع
الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الاخر فليست بحقيقية

اي يكون راسه الى جانب المحدد وهي الفوق ويكون قدمه الى جهة المركز وهي التحت

والا لما كانت الجهات مختلفين بالطبع فلا يكون احدالها مطلوبة والاخرى متروكة بعض فان قيل
تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملا المثبت بوقتي كان كذلك كان تحدد بالطبع

فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى
ما هو خارج عنها فان كلا منها عند المحققين جهة فوق او تحت اعتبر معها
اضافة الى شيء ثان فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشيء اخرى فصارت
بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا تتبدل تلك الاضافة فان اليمين
مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعا فيما يلي اقوى جانبي
الانسان وبهذا الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة
فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فيما يلي اضعف الجانبين وبهذا
صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس باقلاب الاضافة
واذ قد مهدت هذه المقدمات فحري بنا الآن ان نرجع الى اثبات
المطلوب ونقول لما كان كل واحد من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق
والتحت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركات اي
في الامتداد الذي يأخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستديرا
لكن المقدم حق فالتالي مثله اما انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم تكن

موجودة ذات وضع لامتنع الاشارة والتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة
لانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا
وضع لها وايا ما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها اذ الاشارة الى المعدوم
والموجود الذي لا وضع له مستحيلة وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليهما
مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شيء ليحصل فيه وحصول المتحرك
فيهما محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست بممتنعة لوقوعها فان
الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليها ليس بممتنع فان الاجسام
العنصرية بعضها متحرك الى الفوق وبعضها متحرك الى جهة السفل فثبت
ان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين موجودة ذات وضع واما انها غير منقسمة
في امتداد مأخذ الحركة فلانها لو انقسمت فيه فلا اقل من ان يكون له جزءان
فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او يستمر على حركته فان سكن
لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد دخل فيه اصلا اذ
لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي الحركة بحصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة

كرية لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد فلا بد ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكرى لا يتحدد به
جهة السفل لان جهة السفل غاية البعد والابعد ليس بالنسبة الى ما هو ابعد منه ولا يتحدد به غاية البعد فلا يتحدد به

في هذه الحالة اما الى المقصد او عنه فان كان اليه لم يكن اقرب الجزئين من
الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة وان كان عنه لم يكن
الا بعد منها لكن المفروض انه جزآن لها هف فثبت انها غير منقسمة وبه
تم حجة المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحد من الجهتين
موجودة ذات وضع فهي اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم
قبولها الانقسام في مأخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في
سائر الامتدادات لما مر فهي جسمانية متعلقة بمحل متعينة
الوضع في ذلك المحل فتعين وضعها اما ان يكون في خلاء وهو محال لاستحالة
الخلاء وتعين وضع الموجود في المعدوم مستحيل واما ان يكون في ملاء
متشابه الاجزاء خارج عن الجسم وهذا الفصل تحقيق لما يلزمه عدم اختلاف
الجهتين بالطبع فرضنا تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفان
لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احدهما ويترك الاخرى وهذا دليل على
اختلافهما بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم

جهة السفل ولكان ثانيا احاطة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين به غاية البعد لان ما بعد عن بعضها فهو
اقرب من الاخر وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المحيط فيجب ان يكون بعضها محيطا
بالآخر فيحصل المطلوب
شرح

ان لو كان تحددهما في ملاء متشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما في ملائين
مختلفين قلنا تحددهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين
مختلفين والاول يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم
تعينهما لان كل واحد منهما يتحدد في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة
في الملاء الواحد متشابهة وتعين شيء من تلك الحدود لان يكون جهة منها
دون سائر الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود
لكونها تلك الجهة فيبقى الجهتان غير متعينتين لكنهما متعينتان هف واذ ثبت
ان الجهتين المختلفتين جسمانيتان وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء
متشابه فتعين وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء
المتشابه متصلة به فالملاء الذي يتحدد به الجهات لا بد ان يكون جسما كريا
لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا فلا بد ان يكون
كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد
به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانها غاية البعد عن المحدد لو لم تكن غاية

البعد عنه بل كانت حدا آخر من البعد لم يتبدّل وصيرورته فوقاً بالنسبة الى
حدّ ابعد منه لان كل ما له بعد بالنسبة الى الحدّ الذي فرضناه جهة السفل اما ان
يكون جهة فوق او جهة سفل والاول محال لان جهة الفوق هي جهة
القرب من المحدِّد فتعيّن ان يكون جهة السفل واذا كان كل ما له بعد سفلاً
بالنسبة الى المفروض سفلاً كان المفروض سفلاً جهة فوق بالنسبة الى كل ما له بعد
فيتبدّل السفل فوقاً وهو بخلاف ما ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا تتبدلان
اصلاً وغاية البعد عنه لا تتحدد بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد
انما تتحدد به لو كان البعد عنه محدوداً وليس كذلك فانه
ان اريد بهذا ان البعد الخارج عنه ليس محدوداً به فالجسم الكري ايضاً
كذلك وان اريد به ان البعد الداخل فيه محدود به فلا نسلم ولا سيما فانه كما يمكن
ان نفرض في داخل الجسم الكري النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن
ان نفرض في داخل الجسم المكعب مثلاً نقطة تتساوى ابعادها عن سطوحه
وخطوطه وزواياه تساوي بعد المركز عن سطح الكرة في جميع الجوانب لكن

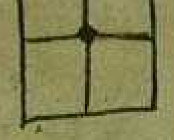

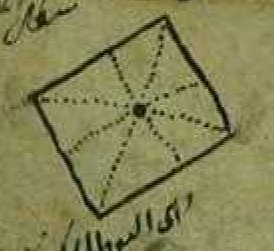

النقطة تكون غاية البعد في الجسم المكعب يتحدد به البعد الداخل فيه وقلنا
السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل في المكعب والنقطة
التي نفرض فيه ما كانت النقطة الوسطية الى كل واحد من السطوح كلها
ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا تكون
غاية البعد بالنسبة الى سطح ما يوجد في المكعب نقطة هي غاية البعد بخلاف
الكرة فان محيطها سطح واحد كري والنقطة الغير المركزية كلها اقرب اليه
من المركز واختلاف تلك النقطة قرباً وبعداً بحسب الاجزاء المفروضة
في المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور الموهومة الغير المحققة فيكون المركز
غاية البعد في الجسم الكري فيتحدد بمحيطه جهة القرب منه وهي الفوق وبمركزه
جهة البعد عنه وهو التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن
كرياً لا يتحدد به الا احدى الجهتين فما فرضناه محدداً للجهتين لا يكون محدداً
لهما هف فمحدد الجهات على تقدير كونه جسماً واحداً يجب ان يكون
كرياً وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاجسام

محيطا ببعض اولا والثاني يوجب ان يتحدد لكل واحد من الجسمين جهة
القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا تتحدد بشيء منهما لانه لا تفرض
حد فيما بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد بعد آخر هو ابعد
من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل واحد منهما ولو اعتبر غاية البعد من
احد الجسمين النهاية التي عند الآخر فهي غاية القرب من الآخر فلا يوجد في
الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بها غاية البعد
القول الثاني ان يقال لو كان تحدد الجهتين بجسمين لا يحيط احدهما بالآخر
لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد
بهما لان البعد عنهما اما ان يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الواصل
فيهما واياما كان فهي لا يتحدد بهما اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج
عن الجسم غير محدد به واما الداخل فلما ذكرنا ان جهة البعد هي غاية
البعد عن الآخر لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الآخر والبعد الخارج
عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون العلو جهة واحدة بل جهتين

مختلفتين لان فوق كل من الجسمين مخالف فوق الآخر لكن الفوق
جهة واحدة متعينة يقصدها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة ويتركها
البعض الآخر فلا يكون جهتين مختلفتين يتحدد لكل واحد منهما بقرب
جسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الآخر فاقول
لا حاجة بنا في تحديد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب بان
يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب كل منهما جهة
من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار البعد فلئن
البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع واعتبر معتبر له والبعد
عن احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الآخر لاحتمال وقوعه في سمت غير الامتداد
الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قربا من الآخر يكون جهة حقيقية
مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس
الا الفوق والتحت فقد علم ان المحدد على تقدير كونها اجساما متعددة
لو لم يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها ببعض

لكان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى جهة وتارك لاخرى وكلتاهما محدد انشائه

فصل في الفلك بسيط اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومن كان كذلك

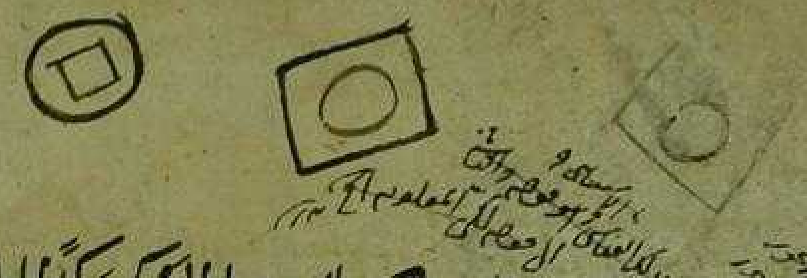

وبه يحصل المط لان المحيط بتلك الاجسام اما ان يكون كرويا اوله فان لم يكن
كريا لم يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد عنه فلا يتحدد اصلا
لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد عنه لكن
مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط وان كان
المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر بعينه ولا يفتقر الى المحاط حشوا
لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة
ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان المحدد لها جسما كريا
ولزم مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكري محيطا بالاجسام المستقيمة الحركة بجهة
الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا
جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فتبين ان الجهة الحقيقية
اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان الفلك مستديرا
وانه المقدمة ثم الحجة على المط وهو ان الفلك

فصل في

ان الفلك بسيط اه اقول الجسم اما بسيط او مركب لانه اما ان يكون

فالحركة سيحدث قبله لا به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهة فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومن كان كذلك

اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه على شكل طبيعي او قسرى والاول باطل لما مر والثاني محال واحد منهما كريا

متالفا من اجسام مختلفة الطبائع اوله والاول المركب كالمواليد المتالفة
من العناصر المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر فان كلا منها لم
يتالف من اجسام اخرى مختلفة الطبائع والمقصود من هذا الفصل
اثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة
المستقيمة فانا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا فهو بسيط
ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات لما ذكر
في الفصل السابق وكل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة
المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة طالب جهة وتارك اخرى وكل ما يكون
كذلك فالجهة متحددة قبله لان طالب الجهة وتاركها انما يكون بعد تحددها
وكل ما تحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان محددها فيكون فالقابل
للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس النقيض الى ان كل ما يحدد
الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو
الصغرى واما الكبرى وهي ان كل ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه

لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة فلو كان كل واحد منها كرة استحال ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء ولا يحصل الا
التام لانه لو ... لم يكن كل واحد منها كرة يكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون ... قابلا للحركة المستقيمة بهذا الخلق

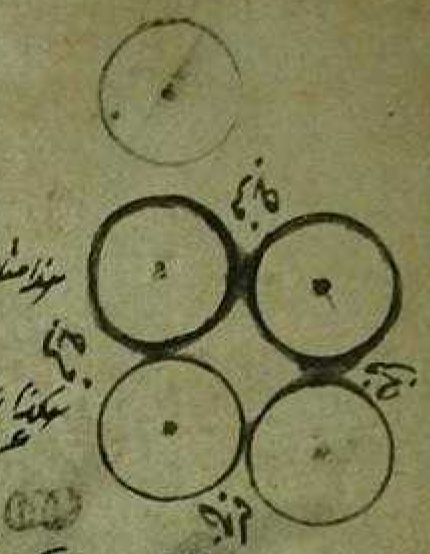

لو كان مركبا وكل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكرى
او القسري والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع
كرات متلاقية بينها فرج مضلعة على حسب تلاقي تلك الكرات فلا يحصل
من تلاقيها للفلك سطح واحد كري متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح واجب
الحصول للفلك لتحدده جهة الفوق واما القول باحتمال كون تلك الفرج
مملوة بجسم آخر فغير معقول لان الجسم التالي للفلك ان لم يكن على شكله الطبيعي
كان جزء الفلك مشكلا بالشكل القسري فيندرج في القسم الثاني فان كان
على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا ومجموع كرات مثله فيه ان كان
مركبا وايا ما كان لا يملأ الفرج وهذا بين لا خفاء فيه واما الثاني
فلان كل واحد من تلك البسائط او بعضها لو كان على الشكل القسري لامكن عوده
بالطبع الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة
فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت في الفصل
لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا ولا جزءا وهذا القيد اعني قولنا ذاتا وجزءا

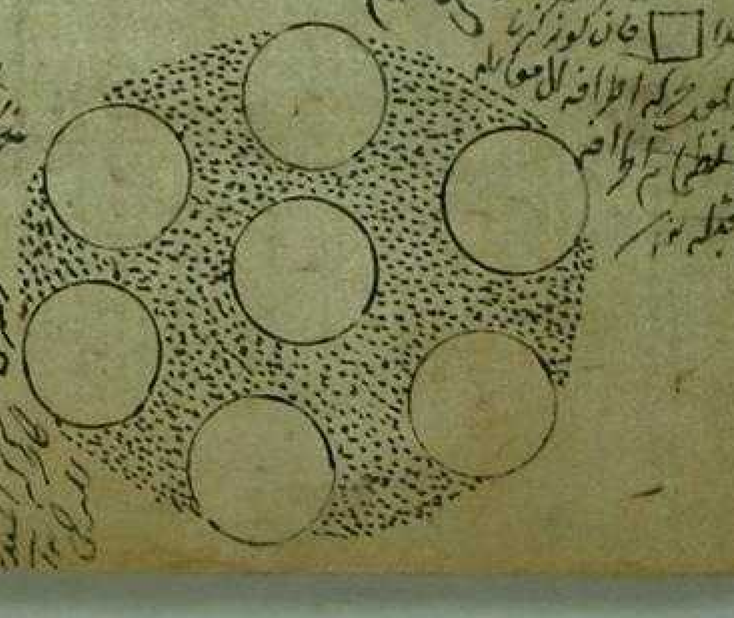

فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة لا يقتضي ما يقتضي حصول وضع
معين ومحاذاة معينة لتساويه لاجزائه الطبيعية فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر جزء

عناية قد منا على تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء للحركة المستقيمة لا يستلزم
قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط على الاشكال القسرية فان
العناية بها يتضح ان قبول الجزء للحركة المستقيمة خلف ايضا قال فصل في ان
الفلك قابل للحركة المستديرة اقول الطلب في هذا الفصل اثبات احكام
ثلثة احدها ان الفلك قابل للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدأ
ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل
مستقيم اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله
وضع معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما هو في جوفه وحصول هذا الوضع
ليس له من مقتضى طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في
الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة تقتضي
وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبايع فلا يكون
الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء
الفلك ليست من مقتضى طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى نفس

الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول
بط والثاني لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بطلانه فتعين الثاني
فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني وهو ان الفلك
ذو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل
حالة في الجسم مغايرة للحركة تقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عائق
ويعلم مغايرته لها بوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ
المسكن بها تحت الماء واذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان
نقول يجب ان يكون الفلك ذا مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان
قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي بما ذكرنا من البيان يدل على بطلان المقدم
واما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر
من فاعل خارجي فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل اما ان يكون طبعيا او قسريا
فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة في احداث
الحركة وامتناع حدوث المعلول عن العلة التي لها آلة في احداثه بدون تلك الآلة

وامتناع حركته على الاستدارة هو المدعى لكونه غير قابل للحركة المستديرة فثبت الملازمة
وانما قلت انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير لانه لو قبل
الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة مانع خارجي لان طبيعة المقسور تقتضي
الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا عائق من داخل وهو الميل الطبيعي
ولا من خارج لفرض عدمهما واذا وقعت تلك الحركة بتلك القوة في مسافة
معينة فلا بد من ان يقع في زمان معين لامتناع وقوع الحركة في الآن فاذا
فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها وفيه ميل
طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فزمن الحركة الصادرة يقع
في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من زمان
حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو تساويا لزم كون
الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال ولا بد ان يكون بين زمانين نسبة
مقدارية لكون احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان
مقدار وكل مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية بذلك كمي

مثل تلك القوة تاثير بعزم تلك المقاومة والالحاح التي مع القابل الطبيعي هو لامعة ثقف وذلك الزمان الاقصر
لا محالة لا الزمان الاطول فاذا فرضنا ذا ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث تكون نسبته الا

فلو فرضنا جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين السابقين في الامور المذكورة
سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة
ميله الى ميل ذي الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي
الميل الاول لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان
حركة عديم الميل مثل مسافة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب انتقاص الميل
المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في السرعة
لم يكن للمقدار المنتقص من الميل المعاوق تاثير في المعاوقة فكلما انتقص
الميل بذلك المقدار لم تزدد الحركة سرعة فنفرض انتقاص الميل بالمقدار المذكور
مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير زائدة في السرعة
فيكون ما فرضناه معاوقا من الميل لا يكون معاوقا هف وفيه نظر
لانا قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم تزدد السرعة لم يكن للمقدار المنتقص
من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك المقدار تاثير اصلا
سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا متعددة وهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم

ميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيتحرك بمثل تلك القوة في مثل زمان عديم الميل
مثل مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد سرعة بقدر انتقاص القوة التي للجسم لانه لو انتقص شيء من القوة

اول
ازدياد السرعة بانتقاصه اول مرة ذلك سلمنا ان اردتم به انه لا يكون للمقدار المنتقص
مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون له تاثير عند كونه
مرارا متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل بذلك لم تزدد الحركة سرعة
والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة ان الميل الطبيعي المخالف معاوق من حيث
انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية الضعف له اثر في المعاوقة بحيث
ان معاوقته تكون ضعيفة ايضا فكلما انتقص شيء من الميل ازدادت
السرعة لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا فانه ثبت انه ميل مخالف
انه كذلك هف فثبت ان انتقاص الميل يوجب ازدياد السرعة
وانه ان يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في ذي الميل الثاني وازدياده
في ذي الميل الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني وتنقص في ذي الميل
الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول وهي كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول بالفرض وهي نسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول

٥

... ولا يزداد السرعة بل يكون القوة الميلية مانعة من الحركة هف فظهر أن الجسم القليل الميل
والذي لا ميل فيه ... متساويان في السرعة والحركة وهذا المحال إنما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه

كنسبة سرعة ذي الميل الأول إلى سرعة عديم الميل لأنه إذا اتحدت الحركتان مسافةً
واختلفتا سرعةً وزمانًا كان طول الزمان في أحدهما وقصره في الأخرى بإزاء
انتقاص السرعة في أحدهما وازديادها في الأخرى فنسبة سرعة ذي الميل
الأول إلى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الأول إلى سرعة عديم
الميل وسرعة ذي الميل الأول سرعة واحدة وإذا تساوت نسبتا سرعة
واحدة إلى سرعتين تساوت السرعتان إذ لو انتفى تساوي السرعتين لامتنع
تساوي نسبتي سرعة واحدة إليهما إذ الشيء الواحد لا يتساوى نسبتاه إلى شيئين
مختلفين يوضح ذلك اعتباره في الأعداد فيلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني
وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني في زمان حركة عديم الميل لزم تساوي
مسافتيهما لأن تساوي الحركتين سرعةً وزمانًا يوجب تساوي المسافتين
فالحركة مع العائق وهي حركة ذي الميل الثاني كهي لا معه وهي حركة عديم
الميل هف ونقول هف أيضًا لو تحركت الأجسام الثلاثة على الوجه المذكور
لزم وقوع حركة الجسم الثالث لقطع تلك القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة
عديم

أو من فرض الميل الذي نسبته إلى الميل الأول كنسبة زمان عديم الميل إلى ذي الميل لكن فرض الميل على النسبة المذكورة
ممكن فهذا المحال إنما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه أصلا فيكون محالا ونقول أيضا أن الفلك لا يكون

الميل لأن نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني إلى زمان حركة ذي الميل الأول كنسبة الميل
الثاني إلى الميل الأول لأن طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه
فكلما ازداد الميل قوةً ازدادت الحركة بطوءًا وازداد الزمان طولًا وكلما
ازداد الميل ضعفًا ازدادت الحركة سرعةً وازداد الزمان قصرًا فإذا
كان أحد الميلين مثل الآخر في القوة كان الزمانان متساويين في الطول
وإذا كان أحدهما ضعف الآخر في القوة كان الزمان الذي بإزاء الميل
القوي ضعف الزمان الذي بإزاء الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني إلى الميل
الأول كنسبة زمان عديم الميل إلى زمان ذي الميل الأول بالفرض وإذا ثبت
المقدمتان لزم أن يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني إلى زمان ذي الميل الأول
كنسبة زمان عديم الميل إلى زمان ذي الميل الأول ويلزم من هذا أن يكون زمان
ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لأن زمان ذي الميل الأول مقدار واحد
ونسبتي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني إليه متساويتان وكلما تساوت نسبتا
مقدارين إلى مقدار واحد تساوى المقداران وإلا لزم عدم تساوي النسبتين فيلزم
لكن

الحركة مع العائق كلي لامعه وانه محال وهذا المحال لم يلزم من فرض كون نسبة
الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الا فرق
لانه ممكن ولا يلزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل
للانقسامات العددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك
من الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب
الطول والكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة النصفية والثلثية
والربعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين الميول
واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن ملزوما للمحال
وهذا خلف ... لا يكون الممكن ملزوما للمحال ... فتبين ان
المحال انما لزم من فرض حركة عديم الميل فيكون محالا فلا يكون فاما الميل القسري
فثبت ما ادعيناه من ان الفلك ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير لم يقبل
الميل القسري لانه من فاعل خارجي والمقدمات الباقية قد مر بيانها فتم البرهان
على الحكم واعلم ان حركة الجسم ذي الميلين بالقسر الا في المفروض

وكذلك اذا ضم اليه آخر وهكذا فلا يحصل من تأليف تلك الاجزاء مقدار ولا ازدياد حجم وهو على
خلاف مذهبهم فاعلم ذلك فانه دقيق وايضا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان
يلاقي واحدا منهما او يلاقي مجموعهما او يلاقي من كل منهما بعضا والاول لم يتم والكلام يكون
على الملتقى بالفرض وعلى الثاني يلزم انقسام الجزء الذي فرضناه على الملتقى وعلى الثالث يلزم انقسام
الجميع فان قلت لم لا يجوز ان يقع على نفس المتصل بان ينطبق عليه لا بان ينطبق
حتى يلزم احد الاقسام الثلثة لا بد له من دليل قلت لو انطبق على المتصل لما
زاد المقدار وهو خلاف ما ذهبتم قال فصل في اثبات الهيولى اقول
كل جسم طبيعي وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة اي الطول والعرض والعمق فهو مركب
من جزئين احدهما حال في الآخر ويسمى المحل هيولى والحال صورة ومعنى حلول الشيء
في الشيء هو ان يكون حاصلا فيه ومختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى
الآخر تحقيقا او تقديرا وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار
يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ... لازم ... اثبات الهيولى للاجسام كلها اما الاول
فلانه لو لم يكن متصلا واحدا لزم ... ان يكون متفاصلة قابلة للانقسام قلت
يمكن ان ... بان الجسم ... لا ... فيه انقسام بالفعل فذاك
وان كان فيه انقسام بالفعل فلا بد ان ينتهي الى ... الاقسام ... اجزاء لا يمكن ...

تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو ممتنع بوجهين الاول ان الجسم المتناهي لو تألف من اجزاء
غير متناهية لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه الثاني ان التألف لما كان مفيدا
للمقدار وازدياد الحجم لكان تألف الاجزاء الغير المتناهية مفيدا لحجم ابعاده غير متناهية
وهو ممتنع واذا ثبت ذلك فنقول كل الاجزاء الغير المتناهية المنقسمة بالفعل ليس
مما لا يجوز ان ينفصل والا لزم الجزء الذي لا يتجزى فاذا هو اما متصل او منه جسم كذلك فيصح
ان بعض الاجسام واحد واما الثاني فلان ذلك المتصل يطرء عليه الانفصال فلا بد له من
قابل بل هو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل وقابله اما ان يكون هو المقدار او الصورة
المستلزمة له او امر آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في
حال واحد لعدم الحال بل يجب ان يوجد مع المقبول والا لم يكن قابلا له فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعنى من الهيولى فان قلت لم لا يكون الصورة قابلة للانفصال
ام لا يمتنع على بعض المتصل وجود كل اذا كان في محل لا يمكن ان يتحقق بدونه قلت
المراد بالاتصال الذي يثبت ضعفه وهذا على ذلك بانه لو كان كذلك لزم اجتماع
الاتصال والانفصال ولئن قلت لا نخ اما ان يكون المقدار هو الاتصال او الغير
فان كان الاول فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال وان كان الثاني يلزم من كونه قابلا
للانفصال اجتماع الاتصال مع الانفصال قلت المقدار هو الاتصال الوضعي لا نفس الصورة

مع الانفصال الجوهري فيلزم من كونه قابلا للانفصال اجتماع الاتصال والانفصال
وفي هذا الموضع ابحاث لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر واذا ثبت ان كل جسم مركب
من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهيولى
والصورة لان الطبيعة الجسمية المقدارية اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والا
فهو الاحتمال حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء يستحيل حلوله فيه فيفتقر افتقارا دائما
الى المحل بذاتها فاينما وجدت وجدت حالة في المحل وهو الهيولى فكل جسم مركب
من الهيولى والصورة وهو المطلوب فان قلت لا نسلم انها لو لم تكن غنية بذاتها عن المحل
كانت مفتقرة بذاتها اليه لجواز ان يكون شيء من الاستغناء والافتقار بذاتها بل
يكون كل منهما خارجيا قلت كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجة
لما ان يكون بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا اولا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا
محتاج اليه لذاته نعم هذا يتوقف على ان الامتداد الجسماني طبيعة نوعية ولا دليل

قال فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى اقول الصورة
لا تتجرد عن الهيولى لانها لو وجدت الصورة بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما
ان يكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى شيء منهما فلم تتجرد عن الهيولى اما انه لا سبيل
الى الثاني فلان الابعاد كلها متناهية والا لامكن ان يخرج عن مبدأ واحد امتدادا

على سمت واحد لكانا سيان فاذا خلفنا لا نزال البعد بينهما يتزايد بحسب تزايدهما في
علو امتدادهما الى غير النهاية لكان ما بينهما ايضا الى غير النهاية لانا فرضنا تزايدا مساويا للتزايد
بعدهما فكان ما بينهما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هف وفيه نظر لان اللازم
تزايد ما بينهما الى غير النهاية لا كون ما بينهما غير متناه فان قيل الاول لا نقا
لو كانت متناهية لاحاط بها حد او اكثر فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من
احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار وقد يقال الشكل ايضا ان يكون للجسمية وح والا لكانت
الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينهما بالتساوي لكن ذلك بط بالمشاهدة
او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا بط للزوم المحال المذكور اذ لازم الجسمية ايضا مشترك بين
كلها ما الجسمية اذ الاشتراك للملزوم ملزوم الاشتراك اللازم او بسبب عارض للجسمية وهو ايضا
بح والا لامكن زواله لا امتناع المعارض زواله وذلك فامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر
فيكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة ح
فيكون الصورة الغائبة عن الهيولى مركبة من الهيولى والصورة هف فان قيل لا نم
انه لو تشكل الصورة بشكل اخر قابلة للانفصال فان الاشكال قد يختلف في الجسم
من غير ان يرد عليه انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة
قلت انا لم نحصل لزوم المحال مقتضيا على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى التوقع

الانفصال اذ الاختلاف المقدارية والشكلية الحاصل في الامتداد الابعد كونه منبسطا او
منفصلا فيكون فيه قوة الانفعال اذ اشكال الشمع لا يمكن ان يتبدل الابعد امكان الانفعال
والانفعال من لواحق المادة فيكون المفارق عن المادة مفارقا اياها هف وقال
ان يمنع ان قوة الانفعال من لواحق المادة الى ان يقام عليه برهان اذ هو مجرد الدعوى
على انه لو صح ذلك يكفي ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا يكون
الا بعد استعداد لا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف
فبان ان المقدمة مستدرك قال فصل في ان الهيولى ايضا لا
يتجرد عن الصورة اقول الهيولى ايضا لا يتجرد عن الصورة بمعنى انه لا يكون ذات وضع
اي مشارا اليها بالاشارة الحسية او لا يكون قابلا للاشارة الحسية وكل واحد من القسمين فلا سبيل الى
تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ على تقدير ان يكون مشارا اليها اما
ان ينقسم او لا سبيل الى الثاني لان كل ما هو ذو وضع فهو منقسم لما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الاول
لانها اما ان ينقسم في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا او في ثلث جهات
فيكون جسما وكل واحد منها بط اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلامتناع وجود الخط على سبيل الانفصال
ح والا فهو المنتهي اليه طرف السطحين المنفصلين الاضلاع فاما ان يجب تلاقيهما او لا
يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط النقطية طرفي السطحين او طرف السطحين فيه

حجة وهو محال لان كل خطين مجموعين اعظم من الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون الامر كذلك
هف ولا جاز ان يجب والا لانقسم الخط في جهة العرض لان ما يلاقي منه احد السطحين
غير ما يلاقي الاخر وهو محال واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا
فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما والا يجب وكل واحد منهما محال لانه ان
فللزوم انقسام السطح في جهة العمق لان ما يلاقي منه احدهما حينئذ غير ما يلاقي الاخر
واما الثاني فللزوم تداخل السطوح وهو محال كما مر في الخط واما انه لا يجوز ان
يكون جسما فلانها لو كانت حينئذ كانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر فكانت
معارنة للصورة هف فان قلت [illegible] الهيولى على تقدير كونها ذات وضع
ولم ينقسم لا يجب ان يكون جزءا لا يتجزى حتى يلزم بطلانه وكل ما يبتني في نفي الجزء قلت كل
ذي جزء ذي وضع لا ينقسم فاما ان يكون جزءا لا يتجزى او نقطة فالهيولى ان كانت ذات
وضع لا ينقسم فاما ان تكون جزءا لا يتجزى او نقطة والاول باطل لما مر وكذا الثاني لانه لو انتهى
اليها طرفا الخطين فاما ان يجب تلاقيهما اولا يجب وكل منهما باطل بالطريق الذي مر وفيه
نظر لان النقطة ليس لها مقدار فلا استحالة في دخول الاخرى فيها وكذا القول
في الطرف لان الخط لما لم يكن له في جهة العرض مقدار فلا مانع فيه لان يدخل فيه اخر مثله في تلك
الجهة وكذا الكلام في السطح في جهة العمق واما ان كل خطين منها اعظم من احدهما فمسلم
اه

من ادلة في جهة الطول ونعم ان ادلة في جهة العرض اذ لا عظم للخط في تلك الجهة فلو انطبق على
خط خط ولو كان بغير زيادة فلا يحصل عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع
اعظم من عظم بعضه واما انه لا يجوز الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اخرجت
عنها الصورة الجسمية وصارت حينئذ ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي
وضع فلا يخلو اما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في
بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني محالان بالبداهة والثالث ايضا محال لان حصولها
في كل واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح
بلا مرجح فان قلت لا نسلم لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان بعض الصورة النوعية
التي تقارن الصورة الجسمية على ما ذكرتم تقتضي الموضع لكون كل صورة نوعية مقتضية
لحيز مخصوص دون غيره قلت الحيز الطبيعي انما يكون حصول الهيولى
مع صورة توجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء مثلا في موضعه الطبيعي فان صورته
الهوائية توجب لها دائما وضعا هناك او كان قد عرض لها وضع هناك كجزء من الهواء ايضا
اذا اخرج بالقسر عن موضعه الى الموضع الطبيعي للماء فيعرض وضع هناك او كان قد عرض
لها وضع هناك ثم فسدت صورته الجزئية وحدثت صورة الماء فحدث لها هناك وضع

ان الهيولى

الهيولى مع الصورة اللاحقة بها في موضع خاص لكون ذلك الموضع اولى بها واللولوية كانت
حاصلة قبل هذا اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها واليه اشار
بقوله ولا يلزم على هذا الى آخر الفصل والقائل في ايراد هذا النظر بسد باب ايراد
المعارضة وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضائها الحصول
في موضع معين واولوية احد المواضع به يمكن ان يعارض بالكون الذي هو حلول صورة
جسمية في الهيولى فان الكائن يقتضي لا محالة الحصول في موضع فالتوجه في تخصيصه
باحد المواضع هو التوجه في تخصيص الهيولى المجردة به قال فصل في
اثبات الصورة النوعية اقول يريد بالصورة النوعية الجواهر التي تختلف بها الاجسام
انواعا فنقول حاصله ان الحق ان للاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية القائمة
لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض اما ان يكون للجسمية
العامة او الصورة اخرى والسبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز
لاشتراك الجسمية بينها فتعين الثاني وهو المطلوب فان قلت لم لا يجوز ان
يكون الاختصاص للهيولى او لفاعل خارجي قلت لان الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة
كما سيجيء ولان الهيولى مشتركة بين العنصريات فاختصاص بعض الاجسام العنصرية بحيزه
لا

لا يكون للهيولى والفاعل الخارجي نسبته الى جميع الاحياز والاجسام واحدة فتخصيص بعضها
بحيز معين دون بعض من غير تحقق ذلك البعض لا يكون تخصيصا من غير مخصص
وهو محال فان قلت هب ان التخصيص من غير مخصص محال لكن لم لا
يجوز ان يفيد الفاعل الاحياز والاستعداد ايضا قلت الفاعل لا يفيد الا
استعداد الشيء الا بافادة ما يقتضيه كما انه يعطي المادة مزاجا مستعدا لقبول
نفس او اثر نفس ويعطيها حرارة تستعد بها للالتهاب لقبول الصورة الهوائية
والنارية فان استعداد الشيء المستعد لذاته لا يجعل جاعل وما يقتضي الاستعداد
هو الصورة النوعية قال هداية اعلم ان الهيولى ليست
علة للصورة لان الهيولى لا يكون موجودا بالفعل قبل وجود الصورة لما مر
من امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجبة للشيء يجب ان
يكون موجودا قبله والعلم به ضروري ولنا قيد العلة بالفاعلية اي الموجبة لانه لا يجب
ان يكون موجودا قبله لان العلة القابلية للوجود ليست متقدمة عليه بالوجود
والفرق ان المفيد للوجود لابد ان يكون موجودا والمستعد للوجود يجب ان لا
يكون موجودا فلا يلزم تحصيل الحاصل فان قلت لم لا يجوز ان الهيولى لا يكون
موجودا بالفعل قبل وجود الصورة فان تقدم العلة على المعلول بالوجود

انما هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن الصورة قلت لو كانت
الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة
ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في
وجود الشيء والتالي باطل لانه قد تبين فيما بعد ان الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى والصورة
ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما توجد كاملة مع الشكل اي بالشكل لانها
متناهية وكل متناه انما يحيط به حد واحد او اكثر واذا كان كذلك كان متشكلا فيكون موجودا
مع الشكل او بالشكل لامتناع ان يكون موجودا ولا يكون متشكلا والشكل لا يوجد
قبل الهيولى لما ثبت ان ظرف الشكل انما هو بمشاركة من الهيولى فهو انما يوجد
اما معها او بعدها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل
لانها حينئذ كانت متقدمة على الهيولى التي هي متقدمة على الشكل او معه والمتقدم على المتقدم
متقدم وكذا المتقدم على المع هف اذ قد تقدم ان الصورة انما توجد مع الشكل
او بالشكل وما لم يكن شيء من الهيولى والصورة علة للاخرى فلا بد لكل منهما من علة
فاذن وجود كل منهما بسبب منفصل وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة
لما بينا انها لا تقوم بالفعل الا بالصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى
من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المحتاج الى الهيولى فكل منهما محتاج الى الآخر من وجه فالهيولى

مفتقرة

مفتقرة الى الصورة في بقائها والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها قال لو كان
الصورة لا توجد بدون الشكل المحتاج الى الهيولى لكانت الهيولى متقدمة على الصورة
فلم يكن الصورة شريكة علة الهيولى لكن الصورة شريكة علة الهيولى على التقدير قلت
تقدم الهيولى على الصورة من حيث هي صورة انما يمتنع على تقدير لانها شريكة علة
الهيولى لا على الصورة المتشخصة المحتاجة في تشخصها الى الشكل المحتاج الى الهيولى
فان قلت ثم قلتم ان الافتقار على هذا الوجه دور قلت لان الحال
المحتاج الى المحل في التشخص هو العرض لا الصورة على ما نبهتم والهيولى لو افتقرت الى
الصورة في تشكلها لزم الدور لافتقار الصورة اليها في تشكلها على ما مر ولقائل
ان يمنع لزوم الدور بناء على ان يكون الهيولى علة قابلية لتشكلها والصورة علة
فاعلية لتشكل الهيولى قال **فصل في المكان** اقول ان العلم
بالمكان امارات اربعة باتفاق المباحثين الاولى ان ينسب الى الجسم بلفظ في او ما
في معناها من الالفاظ الدالة على الظرفية من اللغة الثانية صحة انتقال الجسم
عنه اليه الثالثة استحالة حصول جسمين فيه الرابعة اختلاف المكان بالجهات
مثل فوق واسفل فعلى هذا يكون المكان اما الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والغرض من ذكر الامارات ان المنازع بعين

في ماهية المكان ان لم يسلم احدهما للاخر اما ان لا يصطلحا على احدهما بل يبقى على مذهبه فلانه
لا منازعة في الاصطلاح ولا نزاع في التسميات فيصير ذلك خلافا لفظيا له
حقيقيا وان اصطلح احد على ان المكان هو ما يستقر عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنعه
عن هذا الاصطلاح فان قيل ان من الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال عن مكانه
كالافلاك وكليات العناصر فلا يكون المكان الثابت مطردا قلت هب
انه كذلك لكن نفس ممكنة فيه لا يمنع من الانتقال بل امتناع الانتقال بسبب اخر كالصورة
النوعية لانها اجسام ممكنة والمراد هذا المعنى وانه قد يعترض فنقول والاول
ان كون المكان هو الخلاء باطل فتعين الثاني وهو كون المكان هو السطح المذكور وانما
قلنا ان الاول باطل لان المكان موجود لكونه مشارا اليه فانا نشير الى هذا المكان ٥
وذلك المكان والاشارة الى المعدوم كذلك والخلاء ليس بموجود فلم يكن المكان خلاء
وانما قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه لو كان الخلاء موجودا فاما ان يكون لا شيئا
محضا او بعدا مجردا عن المادة فان القائلين بالخلاء فرقتان فرقة يزعم انه لا شيء محض
كما يوصف بالصغر والكبر ولا يوجد بينهما ما يتلاقى واحدا منهما وفرقة يزعم انه بعد
مجرد عن المادة من شأنه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه لا سبيل الى الاول لانه
خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين طرفي ابيض من بين اقل من الخلاء بين طرفي الجذع فيقبل

الزيادة

الزيادة والنقصان فيستحيل ان يكون لا شيئا محضا فلم يكن الخلاء لا شيئا محضا
ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى بذاته لاستغنى عن
المحل والامكان لذاته محتاجا الى المحل فلم يوجد الاختصاص به للمحل لان
ما بالذات لا يزول بالعرض واذا كان لذاته غنيا عن المحل استحال اقترانه به
فلم يوجد بعد مقارن للمحل هف وهو مبني على كون المقارن مساويا
للطبيعة ولا هيئة للمجرد وهو غير معين قال فصل في
الحيز اقول كل جسم فله حيز طبيعي لان الجسم اذا خلي وطباعه ولم يعرض
له شيء قاسر من خارج لم يكن له بد من حيز فذلك اما ان يقتضيه الجسم لذاته
او لطبيعته او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القاسر فاذن انما يقتضيه لطبيعته فله ٥
حيز طبيعي اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا الحيز الذي يقتضيه الجسم لذاته وهو المطلوب
فان قلت الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء فقولكم كل جسم فله حيز
طبيعي مناقض لقولهم لا مكان للمحدد قلت لعله لم يرد بالحيز المكان بل
الفراغ المتوهم للمشغول بالشيء الذي لو لم يشغله لكان خلاء او ما لا الوضع له
لانه حصل فيه [illegible] ان يكون طبعيا فاحتاج الى حيز [illegible] ان طبيعيان فلا [illegible]
ان يكون [illegible] في شيء منهما الى ان نقول اما الاول

فظ لانا نعلم ببديهة العقل ان الجسم الواحد في الحالة الواحدة لا يكون في مكانين واما
الثاني فلانه اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب
الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الثاني ان
يكون بترك الاول لا محالة والمتروك بالطبع لا يكون طبيعيا وقد فرضناه
طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا
وقد فرضناه طبيعيا هف واما الثالث فلان عدم حصوله في شيء منهما
انما يكون لقاسر فاذا ارتفع ذلك القاسر فاما ان يتوجه الى كل منهما وهو محال بالبديهة
او الى احدهما فيكون الآخر متروكا بالطبع فلم يكن طبيعيا هف قال في الشكل
اقول كلامه في هذا الفصل ظاهر غني عن الشرح قال فصل في
الحركة والسكون اقول الموجود اما ان يكون بالقوة من جميع الوجوه او بالفعل
من جميع الوجوه او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها والاول محال
لان وجوده بالقوة فيكون معدوما هف والثالث اما ان يكون خروجه من القوة
الى الفعل دفعة او يكون على سبيل التدريج فالاول السكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج فان قلت التدريج لا يمكن تعريفه الا بالزمان
الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة فيكون تعريفا دوريا قلت التدريج يعلم بالبديهة فلا دور

السكون

الكون

السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالتقابل بينه وبينها تقابل العدم
والملكة وقوله عما من شانه ان يتحرك احتراز عن المفارقات اذ ليس من شانها الحركة
فلم تكن متحركة ولا ساكنة وكل متحرك فله محرك لا محالة وذلك المحرك غير الجسمية
اذ لو حرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية
والتالي كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض فالمقدم مثله ثم الحركة على
اربعة اقسام الحركة في الكم وهي انتقال الجسم من كم الى كم على سبيل التدريج كالنمو
والذبول والنمو هو ان يزداد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر به على وجه
يكون الزيادة متداخلة في الاصل موافقة للاجزاء الى جميع الاقطار على
نسبة طبيعية كما يكون في سن الطفولة والذبول هو ان ينتقص الجسم بسبب
انفصال بعض الاجزاء عنه على التناسب وحركة في الكيف وهي انتقال الجسم
من كيفية الى كيفية على التدريج كانتقال الجسم المائي من البرودة الى الحرارة
على التدريج وانتقاله من الحرارة الى البرودة كذلك مع بقاء صورته النوعية ويسمى
هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهو انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر
على سبيل التدريج ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي انتقال الجسم من وضع الى وضع
آخر على التدريج كما لو كان للجسم حركة على الاستدارة فانها تختلف بكل

الطول والعرض والعمق

موافقة متداخلة

واصف اجزائه الى الامر الخارجية عنه على التوارد وليست هذه الحركة آلية فانه بلابد للحركة لا استقلال
من مكان الى مكان اخرى سواء اجزائه بتباين اجزاء مكانه وتلازم كل مكان فقد
اصلف نسبة اجزائه الى مكانه على التوارد وهذه النسبة هي الوضع فالتغير منها يكون حركة
في الوضع ونقول ايضا الحركة اما ذاتية وهي التي تعرض للشيء بغير واسطة عروضها
لغيره واما عرضية وهي التي تعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في
السفينة وحركة الصور والاعراض بحركة الجسم والذاتية اما طبيعية او قسرية
او ارادية لان المبدأ للحركة اما ان يكون مستفادا من خارج او لا يكون فان لم
يكن مستفادا من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها
شعور فهي الحركة الارادية كحركة الحيوان من جانب الى اخر وان لم يكن لها شعور فهي
الحركة الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل وان كانت هي مستفادة من خارج فهي
الحركة القسرية كحركة السهم الى فوق **فاذ وصف** في الزمان ٥
اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأت
معها حركة ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة اقل من
السريعة والسريعة قاطعة اكثر من البطيئة وان امكن كون كان بين اخذ السريعة وتركه
امكان يتسع لقطع مسافة معينة بسرعة معينة ولقطع مسافة اقل منها ببطء معين

وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانا لو فرضنا حركة اخرى توافق الاولى
في السرعة فالوقوف دون الابتداء او في السرعة والابتداء دون الوقوف كان
الذي وقع فيه ما تان الحركتان اقل من الامكان الذي وقع فيه الحركة الاولى وهذا
الامكان غير ثابت اذ لا يوجد اجزائه معا بل على سبيل الانقضاء والتجدد ويحتمل
التقدير بما عرفت لان الامكان الذي وقع فيه الحركتان الاوليان اطول من
الامكان الذي وقع فيه الحركتان الاخريان فهذا امكان متقدر يعبر بثابت وهو
المعنى من الزمان ولقائل ان يقول ان اراد بالامكان الامكان الحقيقي فهو باطل
لان ذلك لا يتقدر ولا يكون له جزء وان اراد به امرا يقع فيه الحركة فذلك امر موهوم
حصل في الوهم من تداخل اجزاء الحركة اما ان يكون في الخارج امرا زائدا على
الحركة يقع فيه الحركة قابلا للزيادة والنقصان ممنوع ثم ان الزمان مقدار الحركة
لانه لقبوله الزيادة والنقصان كم وليس منفصلا والا لتركب من الوحدات الغير
المتناهية القابلة للتقسيم وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فيلزم تركب
المسافة من اجزاء لا تتجزأ وقد ابطلناه بل يكون الزمان مقدار الحركة وهي اما ان يكون
مقدار الهيئة قارة او هيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار والا لكان
الحادث الموجود يوم الطوفان موجودا مع الحوادث الموجودة في الحال وذلك باطل

وما لا يكون قارًّا بالذات لا يكون مقدار الكمية قارة والا لزم تحقق الشيء بدون مقداره
هو مقدار له لانه غير قارة وكل هيئة غير قارة فلا بد من حركة فان الحركة هي العلة
التي يمتنع ثباتها لذاتها فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له
ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعد بل كل
قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان وهو محال ولقائل
ان يقول لا نسلم انه لما كانت القبلية التي لا توجد مع البعدية زمانية يلزم ان
يكون قبل الزمان زمان وانما يكون كذلك لو لم يكن القبل الزمان او عدمه واما اذا
كان فلا والا يلزم فليس الاحسن ان يكون للزمان زمان اذ هي ليست لاجل البعدية
ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية
فيكون بعد عدم الزمان زمان هذا وفيه المنع المذكور فصل في
الفلكيات اقول اعلم ان الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة
ولما كان ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار
ستا اثنان منها طرفا الامتداد الطولي ويسميهما الانسان باعتبار طول قامته
حين هو قائم بالفوق والتحت الفوق منهما ما يلي رأسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله
والاثنان طرفا الامتداد العرضي ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال فاليمين

فاليمين ما يلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله والاثنان طرفا الامتداد
العمقي ويسميهما باعتبار عمق قامته بالقدام والخلف ما يقابله وهذه الجهات
الست تنقسم الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل بالفرض
وهو الاربعة الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب
خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم لو توجه الى المغرب يتبدل الجهات فيصير
ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس بخلاف الفوق والسفل كذا
فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي رأسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل يصير رأسه
٥ تحته ورجله فوقه والفوق والتحت حالهما فانه ههنا جهتان لا تتبدلان
احديهما فوق الاخرى سفل وكل واحد منهما موجودة ذات وضع غير منقسمة في
امتداد ما اخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا
انها موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما
٥ امكن اتجاه المتحرك اليها فان قلت لا نسلم انها لو لم تكن موجودة لما امكن اتجاه
المتحرك اليها فان المتحرك في الكيف متجه الى مطلوب معدوم قلت اتجاه المتحرك
الى الشيء بالحصول فيه من غير ان يكون ذلك الشيء موجودا بديهي البطلان ولا كذا
هذا وانما قلنا انها غير منقسمة في امتداد ما اخذ الحركة لانها لو انقسمت وصل

للمتحرك اذا اوجب الجزئين وتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك الى المقصد لم يكن
اوجب الجزئين من الجميع وان تحرك عن المقصد لم يكن البعد الجزئين من الجميع والمقدر خلافه هذا
فان قلت لانم لطفار الحركة فيهما حرج وانما تحقق لو لم يكن للمقصد منقسما
في امتداد ماخذ الحركة واما اذا كان منقسما فقد يكون بعضه اخر ماخذ الحركة في
المقصد قلنا لا يجوز ان يكون الحركة في المقصد سواء كانت منقسمة في امتداد
ماخذ الحركة او لم يكن والا لكان مقصد الحركة من المسافة التي تقطع بالحركة هذا خلف
لان المقصد نهاية للمسافة التي تقطع بالحركة واذا ثبت ان الجهة موجودة ذات
وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة والاشارة فالجهتان المتعينتان بالطبع
لا يكون تعينهما ووضعهما في خلاء لاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه والا لما كانتا مختلفتين
بالطبع فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة
فيه بان يكون جهة مسا لما مر فاذن تحددهما في الاطراف ونهايات خارجة عن الخلاء
للمتشابه ومنه كان تحدد الجهات في جسم كرى لان تحددهما اما ان يكون بجسم واحد
واحد يكون كريا لان الجسم ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل لانها غاية البعد والا
لتبدل الى ما بالنسبة الى ما هو ابعد منه لكن جهة السفل غير متبدلة فاذن من غاية البعد ولا
يحدد به جهة السفل وان كان باجسام وجدانها فاذن يحيط بعضها ببعض والا لكان كل

منها منفصلا في جانب من الاخر فلم يتعين بها غاية البعد لان غاية البعد من بعضها
لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب من البعض الاخر فلم يتعين بالمجموع
غاية البعد فلم يكن المجموع محددا فيجب ان يكون كريا ان كان ذوات الاضلاع المضلعة
قد حيط بعضها ببعض قلت ان اريد انه يكون بعضها محيطا بالبعض اولا فالمحدد محيط
لم يتحدد به الا جهة القرب والمحدد جهة البعد حيث يكون محيطا بالكل معا او وحد اذا
ان يكون صغيرا واحدا او صغيرا احاط احدهما بالاخر او لم يحط والثاني
فتعين احد الاولين وايا ما كان فحصل المطلوب قال وهو بسيط
اي الفلك بسيط لانه اقول الفلك بسيط بمعنى انه لم يتركب من اجسام مختلفة
الطبايع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا بالمعنى المذكور
اما الاول فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى جهة ومتارك للاخرى
فكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به وضرورة والفلك ليس كذلك لان تحدد
به الجهات هذا خلف فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما الثاني فلانه لو كان
مركبا من بسائط مختلفة الطبايع فلا جرم اما ان يكون كل واحد من بسائطه على شكل
طبيعي او قسري فيقبل الى الاول والا لكان كل منها كريا لان الشكل الطبيعي
للبسيط هو الكرة ولو كان كذلك ولم يحصل منها كرة لاستحالة ان يحصل من كرات سطح

منفصل الاجزاء لكن الفلك بسيط فكونه متصل الاجزاء على ما مر حقق قال فان قيل الشكل
هو الكرى لا الكلي فانه المتخلف قلت يعني ان الشكل الطبيعي للبسيط
شكل الكرة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال فلم لا يجوز ان
يكون الفرج التي بين تلك الكرات المتلاقية مملوة بجسم اخر منفصل السطح المتصل
قلت لكن الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان محدود بحسب في سطح
محدد الكرتين فوق الحدبة فلم يكن الحدبة محددا محيطا وان كان كريا عاد المحال المذكور
ولا سبيل الى الثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي
وممكن عوده عند فرض زوال القاسر ونعيد الشكل لا بد من حركة مستقيمة من
جهة الى جهة فيكون قابلا للحركة المستقيمة قال قلنا اللازم كون البسائط
قابلة للحركة المستقيمة وجاز ان يكون الاجزاء قابلة للحركة المستقيمة دون المجموع
من حيث هو مجموع قلت اسلم ذلك لكن لو كان اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت
جهة حركاتها متقدمة عليها لكن وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم
ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا لها حقق قال وفيه
انه لو كان الحركة له اولا الفلك قابل للحركة المستديرة لان لكل جزء من اجزائه المفروضة
لا اختصاص ببعض حصول وضع معين بجانب معين والا لكان تخصيصا بلا مخصص

للفلك قابل ح

تساوي الاجزاء في الطبيعة لكمال بساطته وامتناع تركيبه من مختلف الطبائع ولذا
لم يختص فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه وذلك انما يكون بالحركة لكن لما كانت الحركة
المستقيمة ممتنعة عليه فذلك انما يكون بالحركة المستديرة فكان قابلا للحركة المستديرة ع
وهو المطلوب قال قلت لا نم ان اختصاص كل جزء بوضع معين عند تشابه الاجزاء جزاء
تخصيص بلا مخصص وانما يكون كذلك ان لو كان ذلك بالطبع لكن لم لا يجوز ان
يكون بالعرض فالقول بانه لا عرض هناك تحكم قلت لو فرض زوال القاسر لكان
لشيء من اجزائه المفروضة وضع والا لزم اختلافها في الطبائع وكل جزء يمكن ان
يزول عن وضعه ويلزم المطلوب وفيه نظر قال ايضا لا يجوز ان يكون في الفلك مبدأ ميل
مستدير يحرك الفلك بذلك الميل المستدير على الاستدارة والا لما كان قابلا
للحركة والثاني بطل بما تقدم انفا فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبيعته
مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون فيه ميل اصلا والا لكان
من داخل او خارج والبحث هنا والا لذلك ترجح فيمتنع ان يتحرك لانتفاء الميل
الذي هو علة الحركة بوجه وانما قلت انه لو لم يكن في طبيعته مبدأ ميل مستدير
لما قبل الميل من خارج لانه لو قبل من خارج ميلا لتحرك به لتحرك مسافة في زمان
للامتناع وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة جسم ذي ميل

الطبيعي

معاوق يتحرك بمثل تلك القوة في عين تلك المسافة والا لكان الشيء مع العائق
كهو لا معه هذا خلف وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم المعاوق له نسبة
لا محالة الى الزمان الاطول الذي هو زمان ذي المعاوق ولنفرض انه نصفه
كما يكون زمان عديم المعاوق ساعة وزمان ذي المعاوق ساعتين واذا
فرضنا جسما ذا ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الاول
مثل نسبة الزمان الاقصر الذي لعديم المعاوق الى الزمان الاطول الذي لذي
المعاوق الاول فيتحرك ذلك الجسم ذو المعاوق الضعيف في الزمان بمثل تلك
القوة في مثل زمان عديم المعاوق وهو ساعة بحسب الفرض المذكور مثل مسافته
لان الحركة يزداد سرعتها بقدر انتقاص المعاوق لانه لو انتقص شيء من المعاوق
الذي في الجسم ولا يزداد السرعة لم يكن العائق مانعا عن الحركة ولا يكون العائق
عائقا هذا خلف فظهر ان الجسم القليل المعاوق والجسم الذي لا معاوق فيه جميعا
متساويان في السرعة وهو محال لامتناع ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه
وهذا المحال انما يلزم اذا تحرك الجسم الذي لا ميل فيه ولقائل ان فرض الميل الذي نسبته
الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الاول يمكن فرض الميل على النسبة المذكورة يمكن
فان ميل نصف الجسم نصف ميل كله وكما ان الاجسام لا تنتهي في الانقسام الى
ما لا

فرض ع

الى غير الميل ع

حالا الميل القسري ولا الى ازدياد الى ان يبطل الزمان علته القسر ان يكون
ذلك المانع خارجا عن الطبيعة طبيعيا وكذلك الميل في نفسه وانه زيادة وهذا
المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا ان لا بالقوة ولا بالفعل
فيكون محالا لامتناع ان يكون الحركة مستلزما للمستحيل فان قيل تساوي زماني
عديم الميل وذي الميل الضعيف انما يلزم ان لو كان يستحق في الحركة الزمان
بسبب ما في المتحرك من الميل وذلك ممنوع فان الحركة بنفسها يستحق قدرا من الزمان
وهو محفوظ في الاحوال كلها وقدرا اخر بسبب الميل المعاوق والذي يزيد في بعض
هو الذي بحصة بسبب الميل للمعاوق ولو كان الكل بحسب المعاوق لامكن منع
وقوع حركة عديم الميل في الزمان فعلى الفرض المذكور يكون زمان حركة ذي الميل
الضعيف ساعة فلا يكون الحركة مع العائق كهي لا معه واجيب بان الميل اذا ضعف
جدا لم يكن له اثر البتة فكان وجوده كعدمه واجيب ايضا بانه لا يلزم ان يكون
لزوم المحال من حيث هو مجموع واجيب ايضا بعد تسليم ما ذكرتم انه يدل
على وجود عائق عن الحركة القسرية فلم قلتم انه الميل فلذلك المطلب الاول
ان الحركة من حيث هي حركة وان كانت مستدعية للزمان الا انه لا يستدعي ذلك
الزمان المخصوص فان الحركة المطلقة تستدعي زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعي زمانا معينا

ونصف ساعة ع

فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان وايضا فرضنا التساوي في عدم المبدا فلم
يبق مخصص للزمان الا المبدا وفيه بحث ان ارد تطابقه في شرح
حكمة العين وغاية التشفي بان للمنع على التالي مجال وهو ان الصفة شرط في عروض
الذي هو عدم المواني الخاصة وفيه نظر وعن الثالث بان لزوم الخلا انما
كان من المجموع كما ان المجموع محال فاستحالته بكونه كله محال اجزائه وما ذكر
فرض التساوي الشيئين يمكن لكان الاجزاء فرض تحرك الجسم الذي لا مبدا فيه وفيه بحث
وعن الرابع ان العدم من فرض التساوي في عدم المبدا فلم يبق التفاوت
في الزمان الا بحسب المبدا وفيه بحث ان الفلك ليس في طبيعته مبدا
ميل مستقيم والالكانت الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين
اذ قد بينا ان في طبيعته ميلا مستديرا وهو محال قلت الصفة
الواحدة كما جاز اقتضائها امرين متنافيين بحسب شرطين مختلفين
كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط ان لا يكون في المكان الطبيعي والسكون ٥
فيه بشرط ان يكون فيه قلت الطبيعة الواحدة لم تقتض لذاتها الحركة والسكون ٥
بل الذي اقتضته هو الحصول في الحيز الطبيعي ففي حالتي الحركة والسكون
مقتضى الطبيعة ذلك الامر الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستديرة فيها

انفراق وتوجه بالطبع الى شيء واحد بعينه وهو ان نقطة فرضت على المنطقة للمستديرة
الذي تحرك الجسم بالحركة المستديرة عليه والحركة المستقيمة ليس فيها الا التوجه
الى شيء واحد بعينه وهو نهاية خط المستقيم الذي تحرك الجسم الذي يتحرك بالحركة المستقيمة
عليه وهو الخط فلما اقتضت الطبيعة الواحدة ميلا مستديرا وميلا مستقيما معا
لزم اقتضائها الانفراق بالحركة المستديرة عن الشيء المطلوب بالحركة المستقيمة
ولكن ذلك محال وفيه نظر اما اولا فلانه كلام على السند وهو غير
مسموع عند اهل النظر واما ثانيا فلان الحركة والسكون امران عدميان فلا بد
ان يستند الى شيء وما ذاك يستند الى الطبيعة يلزم كونها فسريا وهو خلاف المفروض واذا
استند الى الطبيعة عاد السؤال واما ثالثا فلان لا نسلم انه لو اقتضت المستدير
والمستقيم معا لكانت قد اقتضت التوجه الى الشيء والانفراق عنه لجواز ان لا يتحرك
الجسم بالحركة المستديرة عن المكان الطبيعي بل بالحركة المستقيمة ومثاله ان
يتحرك الجسم المستدير حركة مستقيمة فاذا وصل الى مكانه الطبيعي تحرك حركة مستديرة
لا يحب خروج المستدير عن المكان الطبيعي بل يحرك فيه بالاستدارة على
نفسه قال المصنف في ان الفلك لا يقبل الكون اقول الفلك لا
يقبل الكون والفساد اي لا يخلع حالة صورته ولا يلبس صورة اخرى وكذا لا يقبل

بالحركة المستقيمة

اي الجسم الذي يتحرك بالحركة المستديرة فيه على المركز فانه خلاف المفروض او الاولى ان يقال في المركز

الجهات تجدد
الطرف والالتيام اما الاول فلان الفلكي يحدد الجهات اذ الكلام فيه ولا شيء من محدد الجهات
يقبل الكون والفساد واما الصغرى فقد مر تقديرها واما الكبرى فلان الصورة
الكلية اما ان تحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب اقتضت
ميلا مستقيما الى الحيز الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة
كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب وكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي
فالجزء منخرق قبله على التقديرين معا فان قلت لم لا يجوز ان الصورة الكائنة ان
كانت في الحيز الطبيعي كانت الفاسدة قبل الفساد في الحيز الغريب قلت لان
الحيز الواحد كيف تقتضيه صورتان مختلفتان بالنوع وفيه نظر لان البرهان يتم بغير ما ذكر على
ذكره ونقضه وهو ان ما هذا شانه اي له حيز طبيعي وهو قابل للحركة المستقيمة وفيه نظر لان
المحدد له حيز طبيعي فانه قد ذكر قبل ان كل جسم له حيز طبيعي مع انه لا يقبل الحركة المستقيمة
فان قلت اراد بالحيز هنا المكان قلت فلم لا يجوز ان يخلع مادته صورة
وتقبل صورة اخرى لا في حيز وامات الشيء ومعه انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان
الخرق والالتيام انما يحصل بالحركة المستقيمة وهي مستحيلة على المحدد قال
فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة اقول الفلك متحرك على الاستدارة لانه
لان الحركة الحافظة للزمان اما ان تكون مستقيمة او مستديرة لا جائز ان تكون مستقيمة

لانها اما ان تذهب الى غير النهاية اولا بل ترجع بالمستقيم الى الاول والاول يلزم وجود ابعاد
غير متناهية وهو محال لما مر والثاني محال لانه ان تقول ما ذكرتم من الدليل لا يدل على امتناع ٥
وجود بعد غير متناه فانه لا يمكن ان تجري في بعد واحد لانقطاع الفرجة احد المتقاطعين
عن الاخر ح والمستقيم الى الشيء لانه لو وصل لكانت تنتهي الى طرف لا محالة فتنقطع
هناك لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود
حال الوصول لان الميل علة الوصول الى هناك ووجب وجود العلة عند وجود المعلول ل
واذا كان الميل الموصل موجودا حال الوصول لم يكن الميل المقتضي للاوصول موجودا ١٣
في تلك الحالة لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين في حالة واحدة فالحال الذي فيه ميل الوصول
غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين اني لان كلا من الوصول واللاوصول يحصل
اني فانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم حال الوصول بانقسام ذلك الزمان فيتقدم
الطرف بانقسام حال الوصول فعند وصول الجسم الى الطرف لم يكن واصلا هف واذا
كان الوصول انيا كان اللاوصول انيا كذلك فان رفع الشيء لللاني اي كونه كذلك
لا محالة ولما كان لكل واحد منهما انا وجب ان يكون بين الانين زمان لا يتحرك فيه الجسم و
الا لزم تعاقب الانين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزأ لعدم انقسام الان اصلا
ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزأ لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة

بلف فيعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهي الحركة المستديرة
مع انها غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان ويجب ان يكون اسرع الحركات لان بها يقدر جميع
الحركات ولا شيء من غير الاسرع كذلك فالحركة الحافظة له على الاستدارة دائمة وهو المط فان قيل
ان اردت ان يكون الجسم عند وصوله الى احد طرفيه غير واصل انه لا يكون واصلا الى احد طرفيه فهو
مم وان اردت انه لا يكون واصلا الى الطرف في آن فهو مسلم لكن لم قلت انه ليس كذلك ايضا
لم قلت ان الجسم في ذلك الزمان المحفوف بالآنين غير متحرك قلت الاولى منع لكنه
غير قادح في المقصود فان كون الوصول الى الطرف آنيا اي المحاذي آنيا ذكر الدليل عليه لفظا
واما الثاني فجوابه ان الجسم لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان متحركا لا الى الطرف ولا منه
وذلك محال وجه هداية الجسم المرمية الى اقول هذا جواب عن سؤال مقدر تقرير
السؤال ان يقال لو وجب السكون بين الحركة الصاعدة والهابطة يلزم وقوف الجبل
النازل على بقة ملاقاته الحبة المرمية الى فوق لانها حينئذ ممانعة عن النزول وهو مستبعد
جدا وتقرير الجواب انه لا امتناع فيه لان سكون الحبة آني وحركة الجبل زمانية والآني ق
لا يكون ممانعا للزماني فان الممانعة انما يكون في زمان وفيه نظر لانه يستلزم ان
السكون لا يكون آنيا كالحركة التي هو بعدها على ان السكون لو كان آنيا يلزم تتالي الآنات
لكون السكون محفوفا بالوصول واللاوصول الآنيين قال فصل في ان الفلك
متحرك

للزمان هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فانه الفلك متحرك ...

متحرك لا اقول الفلك يتحرك بالارادة لان حركته لو لم تكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لاجائز
ان يكون طبيعية والدليل المشهور على ذلك هو انه لو كانت الحركة المستديرة طبيعية لزم ان
يكون كل موضع مطلوبا ومهروبا بالطبع وانه محال فيه نظر لانه يجوز ان يكون الجسم الذي يتحرك بالمستديرة الطبيعية
يقصد بحركته جزءا من المسافة ثم يهرب منه الى آخر واذا جاز ذلك في المستقيمة فلم لا يجوز مثله
في المستديرة ولنقرر الدليل على وجه لا يتوجه عليه ذلك فنقول بان الحركة الطبيعية هرب
عن حالة منافية وطلب لحالة ملائمة وذلك في الحركة المستديرة محال لانه لا يكون هربا عن حالة
منافية لان كل نقطة يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها هو بعينه حركته اليها
والهرب عن الشيء بالطبع استحال ان يكون توجها اليه وهذا خلاف الحال في المستقيمة فانها
وان كان الجسم الذي يتحرك بها يقصد جزءا من المسافة ثم يهرب منه الى آخر فليس توجهه اليه
هو بعينه توجهه عنه وكذا لا يمكن ان يكون طالبا لحالة ملائمة لان الطبيعة لو اوصلت
الجسم بالحركة الى الحالة الملائمة سكنته والمستديرة ليست كذلك ولا جائز ان يكون قسرية
لان القسر على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا قسر فان قلت لم لا يجوز ان لم تكن ارادية لكانت
طبيعية او قسرية لجواز ان يكون عرضية قلت قد مر ان الفلك فيه مبدأ ميل مستدير
يتحرك به فلا يكون حركته عرضية بل ذاتية قال فصل في ان العقل او اقول
العقل المحرك للفلك يجب ان يكون مجردا عن المادة لانها يقوى على افعال غير متناهية

والعقل ولا شيء من القوى الجسمانية تقوى على افعال غير متناهية كذلك فلا شيء من القوى المحركة
للفلك بجسمانية اما الصغرى فلما مر ان الفلك يتحرك على الاتصال ولما الكبرى
فبيانها انها تحتاج الى توطئة مقدمتين الاولى ان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي لكونها
حالة في الجسم المنقسم والحال في المنقسم منقسم وكل قوة قابلة للتجزي فان كل جزء منها يقوى
على شيء والجملة تقوى على شيء مجموع ملك الاشياء والا لكان الجزء مساويا للكل
في التاثير وهو محال فان قلت لانم انها اي القوى حالة في الجسم وانها منقسمة بانقسام الجسم
فان القوى النباتية والحيوانية جسمانية مع انها لا تنقسم بانقسام محالها لكون تلك
المحال اجساما الية قلت المراد ان كل قوة جسمانية مثالية حالة في جسم بسيط
منقسم بانقسامه فلا انتقاض المقدمة الثانية ان القوى الطبيعية في جسم ما اذا حركت
جسما الى حد ما فرض يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لان الجسم كلما كان اعظم كان
للحركة او الممانعة عنه بل ذكر القوة حلة فصغر وكبر لانا فرضنا جسمين بتلك القوة
كانا متساويين في قبول التحريك والا لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا عنه فان قلت
لانم انه لا يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لجواز انه يكون في
جسمها معاوقة كما في المركب قلت المراد القوى التي لا يكون في جسمها معاوقة
كما في البسائط ولما تقرر هذا فنقول القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناهي
ولا

والا فالجزء منها اما ان تقوى على جملة متناهية من مبدأ معين اولا على جملة غير متناهية كالكل
والا فالمجموع يقوى على ما يقوى الكل عليه بل يقوى الجزء عليه لامتناع الاستغراق في المعلول
مع الاختلاف في العلة ولا يمكن ان يمنع كون حركات المجموع اذا ابتدأ على كبر الجسم اكثر
في المقدمة الثانية انه لا يمكن بسبب الصغر والكبر تفاوت في القبول فيلزم الزيادة
على غير المتناهي المتسق النظام في الجهة التي هو بها غير متناه هف فعلم ان الجزء
تقوى على جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا تقوى على غير المتناهي لان
انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي ولا يمكن ان يمنع الجزء مثلا على انه
قد لا تقوى على جملة لما مر في المقدمة الاولى فان قلت ان كل ما تقوى عليه القوة الجسمانية
متناه وانما قال لا يوجب اللاتناهي ولم يقل يوجب التناهي لان مقصوده سلب
لا تناهي المجموع فانه نقيض لا تناهيه ولعله اي قيد غير المتناهي بالمتسق النظام
لان الزمان على الغير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيل كالشهور والسنين
لا محالة فانها غير متناهية مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة
والآحاد المتضاعفة الى غير النهاية فان قلت لم لا يجوز ان تقوى الجزء
على جملة متناهية والكل من حيث هو كل يقوى على افعال غير متناهية لان
الجزء الذي يكون كذلك فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي قلت لانا لما نقول كل

واحد من الحرکات علی ان یقول لو عاد جملة متناهیة والمجموع من حیث هو مجموع یقوی علی ما غیر
متناهیة فانه لا یلزم من تناهی مجموع حرکات کل واحد من النفوس تناهی حرکات
کل الفلك من حیث هو کل لجواز ان یقوی کل الفلك من حیث هو کل الفلك علی اکثر
من المجموع المذکور قلت القوی الجسمانیة المتشابهة تختلف باختلاف الاجسام
ویتناسب بتناسبها المختلفة بالصغر والکبر لما مر انفا فانه یجزئه بجزئها نسبة
القوی التی فی بعض الجسم الی القوی التی فی الکل کنسبة ذلك البعض من الجسم الی الکل منه فلو کان
کل القوی غیر متناهیة مع کون بعض القوی متناهیة لکان نسبة متناه کنسبة متناه الی
غیر متناه هف قال فصل فی ان المحرك القریب اه اقول المباشر القریب لتحریك الی غیر متناه هف
الفلك قوة جسمانیة من صورته المنطبعة فی مادته لان حرکة الفلك اختیاریة لما مر والحرکة
الاختیاریة الجزئیة اما ان یکون عن تصور کلی او جزئی لا سبیل الی الاول لان التصور الکلی
نسبته الی جزئیاته علی السویة فلا یقع به بعض الحرکات دون بعض والا لزم الترجیح بلا مرجح
فمبدأ الحرکات الجزئیة الاختیاریة ذو تصورات جزئیة وکل ما له تصورات جزئیة فهو
قوة جسمانیة لان للصورة الجزئیة ترتسم فی الصغر ترتسم فی الکبر فاما ان یکون
الاختلاف فی الصغر والکبر لاختلاف صور تنسب الیها حقیقة او لاختلاف المادة فی منه
بالصغر والکبر او لاختلاف المحل لا سبیل الی الاول لانا نتکلم فی الصورتین اللتین

نوعیها

نوعیها وللعدد الی الثانی لان الصورة المختلفة بالصغر والکبر لا بد ان یکون ماخوذة
من خارج وهذا لا یکون ماخوذا من الخارج فتعین الثالث فیکون الصورة
الکلیة مرتسمة فی محل منقسم ان ترتسم فیه الصغیر فی بعض وفی هذا اشارة ففیه جسمانی
لامتناع انقسام المجرد فلیس المباشر القریب لتحریك الفلك جوهرا مجردا بل قوة
جسمانیة وهو المطلوب فان قلت لم لا یجوز ان یکون لاختلاف الاعراض کالشکل
والسواد والبیاض قلت المفروض تساویهما فیها قال الفن الثانی
فی العنصریات اه اقول البسائط العنصریة منحصرة فی اربعة الماء والهواء والارض
والنار لانه اما ان یکون حارا او باردا وعلی التقدیرین اما ان یکون یابسا او
رطبا فالحار الیابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الیابس هو الارض
والبارد الرطب هو الماء وکل واحد منها مخالف للاخر فی الصورة الطبیعیة
الصورة النوعیة والا یشتمل کل منها حیز الاخر والتالی باطل لو کان شیء
منها حیز الاخر بل یطلب کل واحد منها حیزا غیر حیز الاخر فالمقدم مثله وکل واحد من
البسائط العنصریة قابل للکون والفساد فان الماء ینقلب حجرا وذلك مشاهد من
بعض المیاه التی تنقلب حجرا من منابعها فان قلت لعل ذلك لان الماء
کانت مع اجزاء ارضیة فتحجرت وانفصلت عن الماء وانعقدت قلت قیل ان الماء

صرفا وينعقد في زمان سريع بحيث يعلم انه ليس فيه شيء من الاجزاء الارضية بقدر الحس
لو حصل منه وان لم يبق الاجزاء الباقية في ذلك الزمان السريع ولو كانت الاجزاء من
الارض فيه على تلك الكثرة لشوهدت وليس كذلك والحجر يتحلل بالاطلاع عليه حتى يعقل
الكبريت الكبير والهواء ينقلب ماء كما نرى في قلل الجبال ان الهواء لشدة البرد ينغلظ
وينعقد ويقطر فان قلت الهواء لو انجمد بسبب شدة البرد لكان يلزم منه
ان يستمر الثلج والمطر الا انه يتغير الفصل والهواء لان بعد زوال الثلج يصير الهواء
ابرد مما كان قبله ويوم الثلج ابرد من يوم المطر قلت لما لم يحصل ذلك مع شدة
البرد الحاصل للهواء قبله وجب ما نعم او يحدث شرط لم يطلع عليه والماء ينقلب هواء
بالحرارة كما نشاهد من خلل الاجزاء بحيث يتلطف بالحلة والهواء ينقلب نارا كما
نشاهد في كير الحدادين ويكون ذلك بالالحاح بالنفخ على الكير بحيث الطرف الذي
تدخل فيه الهواء الحديد والنار ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح اذا النار
المنفصل عن المصباح لو بقيت لوقفت ولاحترقت ما فيها بل هي عن بعض
الجوانب بحيث لو كانت في خيمة فان النار تنقلب هواء وهو الانقلاب دال على
ان العناصر هيولى مشتركة تخلع صورة وتلبس اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب
محالا فان جميع الهيولى هيولى اخرى ظاهر الامتناع وذلك كصيرورة الصورة بياض
لا

لا الاسود ابيض بان يزول عن الشيء سواد ويحصل فيه بياض ويبقى في نفسه الكيفيات
زائد على الصورة النوعية لانه يتحلل الكيفيات وتتبدل منها بعوض للماء ان يسخن
او ان يخلع عنه البرودة والميعان مع بقاء الصورة النوعية من الطاق المثبتة
غير المحفوظ في العيان فان قلت النار لا يبقى نارا بعد زوال الحرارة
عنها وكذا الهواء والارض لا يبقى هواء وارضا بعد زوال الميعان والجمود عنهما
قلت ان حكمت بذلك بمنع غير مسلم وان فيدت الحكم بحال بساطتها فنسلم
لكن لا يستلزم الشيء كيفية ما حال البساط لا يدل على سلب اوصافها حال التركيب
فتح الفلاح وكن فيما قلت اذا لم يكن نحو الحس حكمها شاملا للجميع في جميع الاحوال
والبساط العنصرية اذا اجتمعت وفعل بعضها في بعض بقواها المضادة وكسر
كل واحد منها سورة كيفية الاخر فيحصل كيفية متوسطة بين الكيفيات المتضادة
ومتشابهة في اجزائه وهي المزاج وبيانه ان العناصر اذا امتزجت وتفاعلت
فلا يمكن ان يفعل كل واحد منها في الاخر حتى هو ينفعل عن الاخر فان الفعل
والانفعال معلقان لا يتصوران من جهة واحدة متشابهة والا فان كان الفعل متعدما
على الانفعال صار الغالب مغلوبا عن مغلوبه وان كان متاخرا عنه صار المغلوب
غالبا على غالبه وان حصلا معا كان الشيء الواحد غالبا ومغلوبا عن شيء واحد

ح فاذن تفعل كل واحد منها بصورته في كيفية وهذا كحركة الجزء السفلي ان
المتحرك جاذبة والمحرك صورته وعند ذلك ينجلي الفاعل في الكيفيات المتضادة
المنبعثة عن تلك الصورة حتى يحصل كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء
فتلك الكيفية المتوسطة هي المزاج وذلك الاجتماع هو الامتزاج واذا لم ينته
التفاعل الى حد التشابه في جميع الاجزاء يسمى تركيبا لا امتزاجا والمركب من كيفيات متوسطة
هو ان يكون تلك الكيفية تسخن بالقياس الى البارد وتبرد بالقياس الى الحار وكذا
في الرطوبة واليبوسة ولهذا القيد خرج الالوان والطعوم والروائح عن الحد اذ شيء
منها لا يسخن بالقياس الى البارد ولا يبرد بالقياس الى الحار والمراد المتضاد ههنا لعله
اذ لو حمل التضاد على الحقيقي الذي يكون بين شيئين بينهما غاية الخلاف لما كان هذا
الحد منعكسا لامتزاج الثاني في الواقع بين اسطقسات ممتزجة فقد انكسر كيفياتها حسب
المزاج الاول فان قلت ان اراد بالقوى المتضادة الصور النوعية
بطل اذ قد ثبت ان لا تضاد بين الجواهر والصور النوعية جواهر وان اراد بها الكيفيات
فكذلك اذ الفعل والانفعال لا يكون بين الكيفيات والا لزم الدور المذكور
قلت المراد بها الصور والتضاد اللغوي فلا اشكال والمراد بها الكيفيات واسناد
الفعل والانفعال اليها لا على سبيل الاستقلال بل بواسطة فان الصورة انما تفعل
في

في عنصرها باذنها بتوسط الكيفية فان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد انكسر ما في
البارد من البرودة بسبب ما في الحار من الحرارة وان لم يكن هناك صورة مسخنة
فاذن ظهر ان الفاعل هو الصورة بتوسط الكيفية وان المنفعل هو المادة بحيلة
في الكيفية لا الكيفية فان الكيفية بعينها لا تتحرك فلا تحصل بل تتبدل وتحلها بحيلة
فيها قال فصل في كائنات الجو لا فوقه العنصر الخامس التي
حدوثها من العناصر بغير تركيب وهي تنقسم الى ما يحدث فوق الارض والى ما يحدث
فيها اما الاول فهو اذا اشرقت الشمس على المياه والاراضي الرطبة
تحلل منها اجزاء هوائية تمازجها اجزاء صغار مائية لا تمتاز عنها في الحس يسمى
المركب منهما بخارا والبخار اذا تصاعد الى الجو فان تحللت منه الاجزاء المائية
لسخونة شعاع الشمس انقلب كله هواء والا فان بلغ الى الطبقة الباردة
لانقطاع تأثير الشعاع بالانعكاس عنها وهي الطبقة التي تقرب من الهواء فيكثف
هناك لو فوق لتكاثف ذلك البخار بسبب ذلك البرد واجتمع وتقاطر فالمجتمع
هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد
الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها والانعقاد فان وصل نزل ثلجا لان تلك
الاجزاء الصغيرة انعقدت حبة واتصل بعضها الى بعض فهبط كالقطن المحلوج

الشعاع

وان لم يصل قبل انحلالها بل بعدها الى حد النزول فصار لشدة الحركة مستديرا ان
تحاذي دوائره بسحاب الحركة الشديدة وسمي زوبعة او ان لم يصل الى الطبقة
الباردة لقلة حرارته فان كان كثيرا انعقد سحابا ماطرا او ان كان قليلا
دون الطبقة الباردة برد عاقد فان الهواء الحار نهارا والارض تستعد
كيفية البرد منها ولهذا قوم هي للعقدة ولهذا لم يكن هناك برد يعتد
للشابه ولا ينعقد حتى يحصل الضباب وان كان قليلا فاذا اخرجه البرد فان
لم يجمد فهو الطل وان جمد فهو الصقيع وهو الذي يسقط من السماء بالليل
شبيها بالثلج فاما قوس قزح الاكثري لان للمطر قد حدث من بخار
متصاعد لغلبة البرد على الهواء والشمس له اشرقت على الارض الباردة
تخللت منها اجزاء نارية يخالطها اجزاء ارضية لا تنفك عنها في الحس
المركب منهما دخانا فالدخان اذا اختلط بالبخار وتصاعد الى ان
الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه وطلب الصعود
ان بقي على الحرارة والنزول ان ثقل فيكيف كان يمزق السحاب تمزيقا
عنيفا فيحدث عنه الرعد وان اشتعل لشدة الحركة والحكة حدث البرق
ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا فلا ينطفي في الجو بل ينزل الى الار

والسحاب اذا ثقل لاستيلاء البرد عليه اندفع الى اسفل فيتموج به الهواء فيحدث
الريح وربما كان حدوث الريح لكون الحركة الفلكية ترد الادخنة الى الجانب
المختلفة عند وصولها الى كرة النار لعدم انكسار حرها كما يرى بعضها دائرا بسهام
على جهات مختلفة فيتموج به الهواء وقد يكون لانبساط الهواء بالتحلل في جهة
واندفاعه الى جهة اخرى وقد يكون لانكسار الدخان المتصاعد الى الطبقة الباردة
ونزوله ويتموج الهواء بسبب ذلك فمن الرياح ما يكون سموما محرقا لاحتراقه
وهو ان يكون السبب فيه بقية مادة الشهب المحترقة على الارض غلبت عليها
الحرارة فهذه انواع اذا وقع الضوء على جسم صقيل انعكس من الصقيل
الى جسم اخر وصفه تحت الجسم الصقيل كوقوع الضوء من الصقيل بشرط ان لا يكون جهته
مخالفة لجهة المضيء كمن يرى انعكاس الضوء والشعاع النافذ في كوة الواقع
على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة واخرى المراة اذا كانت صغيرة
لا تؤدي شكل المرئي بل ضوءه ولونه ان كان ملونا يدل عليه التجربة واذا
تمهدت لتقدما فقوس قزح اذا حدث في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة
من الافق اجزاء مشفة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها
جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظر الى تلك الاجزاء الرشية صارت الشمس

خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة كالمرآة فادّت
ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فيرى قوس قزح واما اختلاف
صورتها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير مرآة كالبلورة
فانه لو استترت من الجانب الآخر بكثيف صارت مرآة واذا لم يستر
لم تصر مرآة واختلاف الوانها بسبب ضوء النيّر ولون الغمام وتركيبهما
واذا حدثت في الجو اجزاء رشية صقيلة وضوؤها كوضع دائرة واحاطت بغيم
رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر اذا وقع
عليها الى القمر فيؤدي ضوء القمر دون شكله فيؤدي كل واحد من اجزاء تلك
الدائرة ضوء فيرى دائرة مضيئة الهالة هذا واذا بلغ الدخان الى
كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فلا يخلو اما ان يكون لطيفا او غليظا
فان كان لطيفا اشتعل وينقلب الى النارية ويتلاشى بسرعة حتى يرى
كالمنطفئ فهو الشهاب وان لم يشتعل بل احترق وبقي فيه الاحتراق
يرى كانه ذوابة او ذنب او حيوان له قرون وان كان غليظا ووصل الى
كرة النار حدثت منه علامات هائلة وسوء وان لم ينقطع اتصاله من الارض
طرف ونزل احراقه الى الارض فيرى كانه نار تنزل من السماء الى الارض

٤١

وهو الطريق واما الثلج لعله ما يحدث في الارض من انواعها على وجهها او تحتها
من ذلك ارتفاع الجبال والتلال وما فيه الزلزلة والعيون اما ارتفاع
الجبال فسببه ان الحر العظيم اذا صادف طينا كثير اللزوجة اما دفعة او على مرور
الايام عقده حجرا عظيما وذلك الطين بعضه يختلف الاجزاء في
الصلابة والرخاوة والمياه القوية الجرية والرياح العاصفة تحفر
الارض فيبقى الصلبة مرتفعة لكون الرياح والسيول لا تزال تغوص في
تلك الحفر واما العيون فسببها ان الابخرة التي تحدث تحت الارض انقلبت
مياها بسبب البرد فكانت كثيرة بحيث لا يسعها الارض انشق منها
الارض فان كان من شأنه ان يستتبع طرفا جزءا آخر حدث منها العيون
الجارية والا فالعيون الراكدة واما الزلزلة فسببها انه لو انعقدت
الارض بطحة او بخار او دخان ولا ينفذ في مجاري الارض اما لغلظة
او لكون وجه الارض متكاثفا عديم المسام او ضيقا جدا اجتمع وحاول
ذلك الخروج ولم يتمكن تحرك في ذاته وحرك الارض وربما انشق الارض
بقوته وقد ينفصل منه نار محرقة او صوت هائل فصل
في المعادن اه اقول الابخرة والادخنة المحتبسة في باطن الجبال والارض

اذا اختلطت على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف وبحسب
الامكنة وفصول السنة فيتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على
الدخان فان كان غالبا جدا كان منه جواهر مشففة كالياقوت و
والبلور وان لم يكن غالبا كمثل امتزاج البخار والدخان امتزاجا قريبا الى الاعتدال
كان منها الاجساد المنطرقة كالرصاص والاسرب ونحوهما وان غلب الدخان
على البخار تولد الملح والزاج والنوشادر والكبريت والزيبق فيحصل من بخار
ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه والكبريت من بخار
ممتزج مع دخان وهو الامتزاج تاما حتى حصل فيه دهنية والزاج
على ان الاجزاء الارضية الدخانية في النوشادر والملح وما يشبههما
قد يجد النوشادر مستحكم الارض بالتصعيد والملح ... والزاج
بان ينحل في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا
ثم من اختلاط الزيبق والكبريت تتولد الاجساد المنطرقة الصابرة
على النار الذائبة بها وان كان بالطبع وهو الذهب والفضة والنحاس
والحديد والرصاص والاسرب لكنها تصبغ ويشبه ان يكون اختلاف
هذه بسبب ان الزيبق والكبريت اذا كانا صافيين وكان انطباخ

الاجاد

الزيبق

الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغة
لطيفة غير محرقة تولدت الذهب وان كان الكبريت ابيض تولدت الفضة
واما اذا كان ... وكان في الكبريت قوة صباغة لكن قبل التحلل النضج
وصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت
رديا وكان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كان الزيبق غير
جيد الخلط بالكبريت تولد الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين
فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت مع ردائته محرقا تولد
الحديد وان كان مع ردائتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص الاسود
فان قلت ... بعد النحاس ان لا يكون كبريت في تولد المعادن فكيف ...
الاجزاء لما كانت كبريتية تصاعدت فيكون منها ما مر في الفصل السابق
ولهذا ان يكون وجودها كبريتا

فصل في النبات اقول

كل مركب من العناصر ذي صورة نوعية فاما ان يكون صورته مبدأ للحس والحركة
الارادية اولا يكون والاول هو المركب الحيواني والثاني اما ان تكون صورته مبدأ
للتغذية والتنمية والتوليد اولا والاول هو المركب النباتي والثاني هو المركب
المعدني فاذن النبات جوهر له قوى غاذية الشعور تصدر عنها حركات مختلفة

حركاته في الاقطار الثلثة والافعال مختلفة من التغذية والتنمية وتوليد المثل بالنوع ل
المختلفة فان الواحد لا يصدر منه افاعيل مختلفة الا بالقوى والالات المختلفة
ويسمى تلك القوة عادمة الشعور نفسا نباتية فان قلت قد شوهد ان بعض
الاناث من النخيل يتحرك الى جهة بعض الذكور دون بعض وحالة يكون الوضع منها
الى خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي فيه الماء في النهر وانحرافها
في صعودها عن الجدار المجاور لها وهذا دليل على ان للنخيل ونحوها من النبات شعورا
وادراكا قلت هذا لا يوجب الجزم بذلك لجواز ان يكون هذه الافاعيل لها
طبيعية فان قلت قد قيل ان للمرجان تغذية وتنمية وتوليدا قلت لا كلام
في حيوان ينفصل من الرأس كل تركيب في الصورة اما ان له يحقق كون
صورته مبدأ الحس والحركة الارادية او يحقق لنا ذلك والاول ان لم
يحقق في صورته مبدأ التغذية والتنمية والتوليد فهو المركب المعدني وان حقق
لنا ذلك فهو المركب النباتي والثاني هو المركب الحيواني وقد عرفت
النفس النباتية بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي ل
فالكمال ما يكمل به النوع وبالاول احتراز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات
التابعة للكمال الاول وقوله لجسم طبيعي احتراز عن كمالات الجسم الصناعي كالسرير

الة

الة للسرير وقوله آلي اي ان يكون ذات الات يصدر عنها بتوسطها الافاعيل
التي هي التغذي والنمو والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي احتراز عن النفس الحيوانية والانسانية نسخة
فان لها قوى غاذية وقوى مولدة اذ كل فعل يكون مستندا الى قوة فالقوة الغاذية قوة تابعة
هي التي تحيل جسما آخر الى الجسم الغذائي الى مشابهة الجسم الذي هي فيه فتلصق
به اي بذلك الجسم الذي فيه بدل ما يتحلل منه ففعل الغاذية وهو الاحالة الى مشابهة
المغتذي ويحلل ذلك الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف بدل المتحلل
والقوة النامية هي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه في اقطاره طولا وعرضا
وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على تناسب طبيعي قلت فاذا اقطار الجسم
لتخرج الزيادات الصناعية فان الصانع فاذا اخذ قدرا من الذهب فان
زاد في طوله وعرضه نقص من عمقه وبالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال
النشو لتخرج السمن فان النمو والسمن يشتركان في الازدياد في الاقطار
بالقابل حاق الغذاء ويفترقان بطلب كمال ما يقصد الطبع اذ لا يحصل
بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية نشوه وانما قال على تناسب طبيعي لتخرج
الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم ومما ان القوتان لاجل الشخص والقوة

زبان ح
بذبوح ح

هي التي تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا بعد الهضم التام والتحليل مادة ومبدأ لمثله وتلصق
ان يعلم انه على قسمين احدهما ما تخلف للتحلل والثاني الملصقة وهي التي تعقد
بعد استحالته الجزء الكمال الصغر والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وهذه القوى الجاذبة
المولدة لاجل النوع والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله فان ٥
فعل الغاذية ملتفه تغير المادة الغذائية واعدادها الان تستعد لقبول الصورة
العضوية والمادة لا يمكن جذبها بذاتها ولا هي ايضا حاصلة عند العضو فلابد
ان تجذبها وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الجاذبة ولما جذبت الجاذبة
المادة الى العضو فلم يكن يشبه جوهره احتاج الى ان تتغير وتستحيل الى جوهره
والاستحالة حركة وكل حركة في زمان فلابد من زمان فيه تستحيل الى جوهره ولان الماسكة
الغذاء جسم رطب سيال يستحيل ان يقف بنفسه فلابد ان يمسكه قاسر على الامساك
وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الماسكة ولان احالة القوة الغاذية انما يكون
بما هو متقارب الاستعداد للصورة العضوية فلابد ان يجعله متقارب الاستعداد
بالهضم اولا وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء
مركب من الجوهرين احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح له فلم يكن
بد من دفاع فضله عن الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت في العضو لحدث به

وجهين الاول انه اذا احتبس في العضو تضيق عليه المكان ويمتنع مادة الغذاء
فيحتاج الى انبساط العضو الثاني انه لو احتبس في العضو لعطل العضو لتعلقه
وثقله وتغير حرارته الغريزية فلابد ان يدفع ما يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه
وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن للقوة الغاذية قوى جاذبة
وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل والنامية تقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية الى
ان تعجز لوجوب تناهي القوى فيعرض الموت الطبيعي **فصل في**
الحيوان لما النفس الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة فقولك كمال اول لجسم طبيعي آلي جنس وقولك من جهة ما يدرك
الجزئيات ويتحرك بالارادة فصل المميز لها عن النفس النباتية فلها قوى
مدركة للجزئيات وقوى محركة والمدركة اما في الظاهر او في الباطن واما التي في الظاهر
فهي الحواس الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس والسمع هو قوة
في العصب المفروش في مقعر الصماخ تدرك ما يؤدي اليها الهواء المنضغط بين قارع
ومقروع وهو الصوت والحرف والبصر قوة مرتبة في التقاطع الصليبي بين العصبتين
المجوفتين الى العينين على التفصيل المذكور في كتب التشريح من شأنها ادراك
الالوان والاضواء والشم قوة موصلة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي

[illegible marginal glosses]

الثلاث لتدرك ما يلاقيها من الرطوبات والذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من شأنها إدراك الطعوم بشرط اللمس ووجود الرطوبة العذبة في الطعم
التي في الفم واللمس قوة منبثة في جميع البدن تدرك بها الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة وأما الخمس
الباطنة فهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لأنها إما
أن يكون مدركة فقط أو مدركة ومتصرفة والأول إما أن يكون للصور الجزئية
وهي الحس المشترك والخيال أو للمعاني الجزئية وهي الوهم والحافظة واحدة من [illegible]
الغريبة خزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني وهي
المدركة المتصرفة وتسمى مفكرة باعتبار استعمال العقل لها ومتخيلة باعتبار تركها
[illegible] الوهم أو النهوض بنفسها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم التجويف
الأول من الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة والذي يدل على وجود
هذه القوة هو أنا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والشعلة [illegible] كذلك في
الحادة خطا مستديرا [illegible] الموجود فيه كذلك ولا في البصر إذ في البصر لا يرتسم إلا المقابل
وليس المقابل إلا القطرة والنقطة فهي في قوة أخرى غير البصر فيها يتصل
الارتسامات المتتالية من القطرة بعضها ببعض فيحصل خط ولما [illegible] انتهى

يقول

يقول لم لا يجوز أن يتصل الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة في البصر فيرى خطا
في البصر القطرة النازلة بنزول عند زوال [illegible] ما في البصر [illegible] إلا [illegible]
ذكرتم لأن [illegible] في جليدية لا يزول الآن دفعة بدليل على [illegible] النظر إلى الشمس
وإلى الروضة الخضراء [illegible] أن يتصل الارتسام اللاحق بالسابق قبل زواله
فيحس [illegible] خطا وأما الخيال فهو قوة في مؤخر التجويف الأول من الدماغ
تحفظ جميع صور المحسوسات وتبقيها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك والذي
يدل على وجود هذه القوة أن القبول غير الحفظ ولهذا يوجد أحدهما دون الآخر
كما في الماء فإنه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها إلا فعل واحد
فيستحيل أن يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابل هو الحس المشترك
وخزانتها عند الخيال فإنا كنا إذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم
شاهدناها مرة أخرى نحكم عليها بأنها هي التي شاهدناها قبل فلو
لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع منا الحكم
بأنها هي التي شاهدناها قبل ذلك [illegible]
للإلزام [illegible] أن يكون الحافظ لها [illegible]
[illegible] الذهول والنسيان [illegible]

مرتبته في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كشعور
الشاة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه ومن معان
بما يدرك الصور وحفظها ويتصرف فيهما فان قلت لم ذكر لفظ المدرك
بعد ان الذئب مدرك له فقد ادرك المحسوس قلت المدرك بعد ان
الذئب لا يجب ان يكون مدركا له على انفراده بل الوهم يدرك ما يدركه المشاركة
لحس الخيال وبعد ذلك تخصص مدركه وتصير جزئيا ولما كان الحافظة فهي قوة مرتبته
في التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس
المشترك واما المتصرفة فهي قوة مرتبته في التجويف الاوسط من الدماغ من شانها
تركيب بعض الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض او بعض المعاني مع بعض الصور
او تفصيل البعض عن البعض قال الشيخ انه القوة الوهمية الدماغ ظله
لكنه اختص بها التجويف الاوسط وسلطان المتخيلة في الجزء الاول من ذلك
التجويف ولما علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع بان الآفة اذا
تطرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي نسبت اليه واما القوة المحركة
فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي التي اذا ارتسم في الخيال صورة

مط

الحركة

حاملة

مطلوبة او مهروب عنه حملت القوة الفاعلة على التحريك وتسمى قوة شهوانية ان كانت
على تحريك طلب الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة
فهي القوة التي تصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد العضلة وارخائها فان قلت
لم قدم المدركة على المحركة قلت لان الادراك متقدم على الحركة الارادية لكونها
مرتبة على الادراك قال وصفه في الانسان افاد
النفس الناطقة كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل
الافعال الفكرية فبالفصل تخصصها بالانسان فلها قوة عاقلة يدرك بها التصورات
ويحكم ببعضها على بعض وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية
بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها والقوة العاقلة لها في ادراك النظريات
من المعقولات مراتب اربع لان الشيء الذي من شانه ان يقبل شيئا فقد يكون بالقوة
قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى
ان تكون النفس خالية عن المعقولات لكنها مستعدة لها كاستعداد الطفل للكتابة
وتسمى حينئذ بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى الخالية في نفسها
عن كل صورة وهي موضوعة للصور الثانية ان تحصل لها من المعقولات
الاولية ما يمكنها ان يتوصل منها او بها الى النظريات كقوة الصبي الذي يترعرع في

[Margin notes:]
كانت يطلع للدافع او يكن ... وتنفيذ الاعمال ... لدفع الاشياء ...

الارخاء ضد ... من العقدة ...

قوله كمال اول لجسم طبيعي آلي يشمل القوة النباتية والحيوانية ... وقوله من جهة يدرك الامور الكلية ويفعل افعاله الفكرية ... صح

هو الذي تجاوز عن الطفولية

العلم والنحو او بسائط الحروف على ان يكتسب ويسمى حينئذ بالعقل بالملكة لتحصيلها ملكة
الانتقال حينئذ من الاوائل الى الثواني المرتبة الثالثة هي ان يحصل لها المعقولات المكتسبة
بعد المعقولات البديهية لكن ليست تطالعها وتوجه اليها بالفعل بل المخاطبات مخزونة
عندها متى شاءت طالعها كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا لم يكن يكتب
بالفعل حينئذ وتسمى حينئذ العقل بالفعل وان كان بالقوة اذ لا يحتاج الى ما يعده الا
انه قريب الى الفعل جدا المرتبة الرابعة هي ان يكون النفس المعقولات المكتسبة
حاضرة وهي مطالعة لها بالفعل وعاقلة بالفعل بانها عاقلة لها كذلك كالمستكمل صنعة ما بالفعل خ
الكتابة في حال مباشرته لها وتسمى حينئذ عقلا مستفادا لانها انما طرحت الى العقل
بسبب خروجها اليه لهذا الفصل نوعا من الاتصال مع العقل المطلق والغاية المقصودة
وعنده يتم كل الحيوان والنوع الانساني واطلاق لفظة العقل عليها بالاشتراك
فوهم ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية سمي قوة قدسية ولما علم الانتقال
من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان يتمثل الحد الاوسط
في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير اشتياق وحركة
ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فالفارق بين الفكر والحدس وجود الحركة في الفكر و
عدمها في الحدس وكل واحد منهما يختلف فيه الناس في قلته وكثرته وواحد منهما

وهو الفكر يختلف فيه الناس في بطؤه وسرعته كما يختلف جانب النقصان ينتهي
الى عديم الحدس وعديم منتفع في الفكر فانه يقين ان الجانب الذي على الزيادة يمكن انتهاؤه
الى غني في اكثر احواله عن التعلم والتفكر وهذه هي القوة القدسية فوائد واعلم ان
القوة العاقلة اعني النفس الناطقة قوة مجردة عن المادة وليست بذات وضع والدليل
عليه انها لو كانت ذات وضع فاما ان ينقسم او لا ينقسم لا سبيل الى شيء منهما فليست
ذات وضع اما الى الاول فلان كل ما له وضع فهو [illegible] منقسم لما مر في نفي
الجزء الذي لا يتجزى واما الى الثاني فلان معقولاتها لو كانت بسيطة يلزم انقسامها
لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة لان الحال في احد جزئيها غير الحال في الجزء الآخر لامتناع
قيام العرض الواحد بالمحلين المختلفين فلا يكون البسيط بسيطا هذا خلف ولان كل مركبة
وكل مركبة تعقله مسبوق بتعقل بسائط فيلزم ايضا انقسام تلك البسائط هذا
خلف فان قلت تعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه لا يجب ان يكون بسائطها لا ينقسم
اصلا قلت لما كان تركب الماهيات المعقولة من اجزاء غير متناهية ممتنعا
فيجب انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم اصلا وتعقل الشيء بالكنه مسبوق بتعقل اجزائه
فيكون تعقل المركب مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي اليها المركب بالتحليل ويلزم الخلف
ونقول ايضا ان التعقل ليس بآلة جسدانية والا لتعرض لها الكلال بضعف البدن

كقوتي الحس والحركة وليس كذلك لان القوى البدنية بعد الاربعين تاخذ في الانحطاط والنقصان و
مع ان القوى العاقلة هناك تاخذ في الكمال قال الشيخ الرئيس كما كلّت الالة
وضعفت القوى البدنية فكذلك القوى العقلية واختلت ادراكاته قلت لو كان
الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان تكون موجودا عند فتور المزاج والقول
وكان يجب كلالها في ادراك المعقولات والشعور بالذات بعد الاربعين والتالي كذلك
فان كثيرا من المشايخ يضعف جميع قواهم الا العقل فانه يكون ثابتا
ولها في طريق الازدياد وكلال النفس ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال البدن
والضعف الطاري عليه فلا يكون متوغلا في الاشتغال والتي قد يعرض له من
امر غيره ما يشغله عن امر نفسه لا انه لا فعل له في نفسه قوله والنفوس الناطقة
النفوس حادثة فاعلم ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث الابدان كما
ذهب اليه المعلم الاول واتباعه والدليل عليه انها لو لم تكن حادثة بحدوث
البدن لكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية او
بلوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لان الماهية
مشتركة الا ان مثلها حد واحد واذا كانت الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك
ضرورة انها الاشتراك عند ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة
لان

لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القابل لا بسبب الماهية لا تختلف العوارض لذاتها والا لكان العارض م
لازما هف والقابل للنفس انما هو البدن فحيث لم تكن الابدان موجودة لم تكن
النفوس موجودة فتكون حادثة عند الابدان وهو المرام فان قيل لا نسلم الاول
لان يكون لحوقها بسبب الفاعل والقابل لا يلزم من كون القابل للنفس بدنا ان لا يعرض العوارض رض
المفارقة بسببه اذا لم يكن هناك موجودا لا يكون موصوفا بان تعلقها ببدن ابد
آخر قبل تعلقها بهذا البدن قلنا لحوق العوارض اياها ان كان
بسبب الفاعل كانت لازمة فاشتراك النفوس فيها ولو كانت قبل هذا البدن
متعلقة ببدن آخر ينتقل الكلام اليه ونقول انها حادثة بحدوث ذلك البدن
او قبل جاز ان يكون قبل ذلك البدن ايضا متعلقة ببدن آخر وقبله باخر
لا الى نهاية يلزم التناسخ وقد مر بطلانه في القسم الالهي من القسم الطبيعي بعون الله تعالى
وحسن توفيقه قال القسم الثالث في الالهيات اقول
هذا العلم ينظر في الامور التي لا تفتقر الى مقارنة المادة الجسمانية في الوجود العيني وهي
قسمان ما لم تفتقر اليها وما لم يكن كذلك بل يجد لها لكنها لم تكن على جهة الوجوب
والافتقار وهذا كالوحدة والكثرة فانهما تارة تعرضان للاجسام وتارة تعرضان
للمجردات ولو كان في ذاتها مفتقرين الى المادة الجسمية لما وجدتا منفكتين عنها البتة

فما كان يوصف بها المجردات كالنفوس والعقول وعالم يقال له عالم ان الله تعالى نسبتين
ما يكون وجوده اسمه وما يكون وجوده غير اسمه ولذلك رتب هذا العلم على
ثلثة فنون ورتب الفن الاول الذي في تقاسيم الوجود على فصول الفصل
الاول في الكلي والجزئي فنقول الكلي كالانسان مثلا ليس واحدا
بالعدد وموجودا في كثيرين والا كان الشيء الواحد المتعين في الخارج الواحد
موصوفا بالاعراض المتضادة كالابيض والاسود والعالم والجاهل معا بل
انسانية زيد غير انسانية خالد ويشتركان في مفهوم الانسانية وذلك المشترك معنى
معقول في النفس لا وجود في الخارج فان تشخص الاشخاص الخارجية لما كان ذلك التشخص بعينه
ذلك التشخص من غير تفاوت اصلا ولهذا اخرج جوابه فقال ان الموجود في الذهن
صورة شخصية في نفس شخصية والشيء مما هو صورة شخصية في نفس شخصية بل لا نسلم
الكبرى فان معنى كون الشيء كليا مطابقته لما في كل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور
الصورة الذهنية كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس شخصية ولها لوازم
تشخصات زائدة على الطبيعة الكلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير ذلك
فان الكلي نفس تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث هو مانع من الشركة
فالشخص زائد على الطبيعة الكلية فصل في الواحد والكثير او

الواحد

الواحد كما يقال على ما لا ينقسم في الجهة التي يقال له انه واحد كذلك يقال على كثيرين لكن من جهة الوحدة
يكون غير جهة الكثرة فاما بمعنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في مقوم او اوجب ذكر
المقوم الحكم عليها بالاتحاد وصحح اشتراكها في ذكر المقوم او عارضة لتلك الكثرة على
معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب ذكر العارض الحكم عليها بالاتحاد
مع اشتراكها فيه اولا عارضة ولا مقومة فان كانت مقومة فاما ان يكون مقولا في
جواب اي شيء هو كما بين في المنطق فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد
بالجنس ان كان على مختلف الحقائق كالانسان والفرس وبالنوع ان كان على
متفقات الحقائق كزيد وعمرو وان كانت مقولة في جواب اي شيء هو فهو الواحد
بالفصل فان قلت الشركة في الفصل هي الشركة في النوع قلت نعم لكن
الاعتبار مختلف وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع ان كانت هناك محمولات
لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك او بالمحمول ان كانت هناك موضوعات لها
محمول واحد كالقطن والثلج وان لم يكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس
الى البدن هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهي النسبة ليست مقومة و
لا عارضة للمنتسب وقد لا يقال على كثيرين وحينئذ اما ان يكون قابلا للقسمة او
غير قابل لها فان كان غير قابل لها ولم يكن له مفهوم وراء كونه غير منقسم فهو الوحدة

وإن كان له مفهوم غير فإن كان له وضع فهو النقطة وإلا فهو الواحد المطلق
كالعقل والنفس وإن كان قابلاً للقسمة فإن لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال
كالماء وإن انقسم فإن كان أجزاؤه متماثلة بالتشخص فهو المركب الطبيعي وأما
الكثير فهو الذي يقابل الواحد فالكثير أيضاً يقال على معان مختلفة وأما
في الكثير فأمثلته مستورة لبعض أقسام الواحد [illegible] محفوظ قال
هو أي بعض الاثنين إلى آخره أقول الاثنان قد يتقابلان والمتقابلان
هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة فقوله من جهة واحدة
احتراز عن مثل التقابل بين الأب والابن فإنه جاز أن يجتمعا في الواحد
من جهتين وأنا [illegible] أخرى فإن قلت هذا التعريف يوجب كون
بين كل صورتين نوعيتين تقابلاً إذ هما لا يجتمعان في شيء واحد من الهيولى [illegible]
ولا جائز أن يكون بالسلب والإيجاب ولا بالعدم والملكة إذ هما وجوديتان وفي كل واحد من
هذين التقابلين لا بد أن يكون أحدهما عدمياً ولا أن يكون تقابل التضايف
إذ ليس يعقل شيء منهما بالقياس إلى الآخر ولا تقابل التضاد إذ من مذهبهم أن
لا تضاد في الجوهر قلت أراد بالشيء هاهنا الموضوع وهو المحل المقوم دون
المحل فيه يصدق اسم التقابل على الصورتين إذ لا موضوع لشيء من الصور والا

لكان

لكان يوجد في الجوهر التضاد والتقابل أيضاً لأن المتقابلين إن كانا وجوديين فإما أن
يكون تعقل كل منهما معقولاً بالقياس إلى الآخر فهما المتضايفان كالأبوة والبنوة
وإلا فهما الضدان كالسواد والبياض وإن كان أحدهما وجودياً والآخر عدمياً فإما
أن يعتبر في التقابل موضوع قابل لوجود الآخر الوجودي فهما المتقابلان بالعدم والملكة
كالبصر والعمى فإن العمى عدم البصر عن موضوع من شأنه البصر وكالعلم والجهل فإن الجهل عدم
العلم عن محل من شأنه العلم وإن لم يعتبر كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان بالسلب
والإيجاب وذكر أن تقابل السلب والإيجاب في الضمير لا في الوجود لأن اللافرسية لا معنى لها
في الأعيان لأنها أمر اعتباري ولو كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية وكذا العناء
المسلوب ثبت له وجود في الأعيان لكان في الإنسان مثلاً سلوب موجودة بالفعل
لا تتناهى بل هي اعتبارات عقلية ولها عبارات لفظية وليس لها في الوجود ذات متحققة
قال فصل في المتقدم والمتأخر أقول المتقدم يقال على خمسة
أشياء أحدها المتقدم بالزمان كتقدم [illegible] على [illegible] وثانيها المتقدم بالطبع
وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر وهو موجود وقد يمكن أن يوجد هو وليس الآخر موجوداً كتقدم
الواحد على الاثنين فإنه لا يمكن أن يوجد الاثنان إلا والواحد موجود وقد يمكن أن يوجد
الواحد والاثنان غير موجود وثالثها المتقدم بالشرف كتقدم [illegible] على [illegible]

المتقدم [illegible] التقدم كالتأخر
المتقدم [illegible] والتقدم [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible]
المتقدم [illegible] أقسام

والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب منه الى الآخر كترتيب
الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب فان الصف الاول اليه متقدم على الابعد
والخامس المتقدم بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو والمتأخر موجود كما انه
لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا وحركة اليد موجودة وبالعكس والمتأخر يقال على
ما يقابل المتقدم والتعويل في الاختصار على الاستقراء وقد ذكر بعض المتأخرين وجه
حصر ان قال لا يخلو من ان يجب كون المتقدم مع قبليته لا يجامع المتأخر في زمان
وهو اول فان كان فهو بالزمان وان لم يجب فلا يخلو من ان يجب كون المتقدم محتاجا ما
اليه اولا فان وجب فلو كان مؤثرا فهو بالذات والا فبالطبع وان
لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا فبالشرف ولقائل ان
يقول لم لا يجوز انه لو لم يكن الترتيب معتبرا يكون بالشرف لا غير لا بد له من دليل قال
فصل في القديم والحادث اما القديم فيقال على الذي لا يكون
وجوده من غيره ويسمى القديم بالذات كالباري عز اسمه وعلى الذي لا اول لزمان
وجوده ويسمى القديم بالزمان كالفلك على رأيهم والحادث يقال بازائهما على
الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث بالذات كجميع الممكنات وعلى الذي يكون
لزمان وجوده ابتداء اي قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت
وجاء

وجاء وقت هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان كالمركبات العنصرية وكل حادث
زماني فهو مسبوق بمادة ومعنى [illegible] كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان
الحادث الزماني هو ما قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت
وجاء وقت آخر هو فيه موجود ولعل كونه مسبوقا بمادة فلان امكان
وجوده سابق على وجوده والا لكان قبل وجوده واجبا او ممتنعا ثم
صار ممكنا فيلزم الانقلاب وهو محال وذلك الامكان امر وجودي والا لم يكن
الشيء الممكن ممكنا في نفسه اذ لا فرق بين قولنا لا امكان له واذ الامكان العدمي
لا تمايز بعضها عن بعض فاتصاف الشيء الممكن بان امكانه عدمي يوجب
اتصافه بانه لا امكان له معنى والامكان لا يكون قائما بنفسه لان الامكان
نسبة بين الماهية والوجود والنسبة لا يكون قائما بنفسه بل بالمنتسبين فيكون
قائما بمحل وهو المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان هو الامكان
العائد الى القادر قلت لجواز تعليله بهذا الامكان كما يقال القادر
صح منه ايجاد الممكن لانه صح الوجود في نفسه والعلة تغاير المعلول ولقائل
ان يقول عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني نفي الامكان بالكلية
والاول اثبات صفة عدمية وبينهما منافاة قال فصل في الحق

والفعل اما اقول لفظ القوة فقد وضعت اولاً للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه
به ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات ويسمى هذه الضعف ثم
نقلت فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل بسببه الشيء بسهولة ثم جعلوا الشيء الذي
لا ينفعل البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالة من حيث هو كذلك قوة ثم صيروا
القدرة نفسها وهي حال الحيوان بها يمكن ان يفعل وان لا يفعل بحسب
المشية وعدمها وزوال العوائق قوة اذ هو مبدأ الفعل ثم ان
الفلاسفة نقلوا اسم القوة الى كل حال يكون في شيء هي مبدأ التغير في آخر من حيث
هو آخر ولكنه قالوا من حيث هو آخر ليدخل في هذا الرسم القوة التي هي مبدأ لو
باعتبار وذو مبدأ باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه
معالج مغاير اياه باعتبار كونه معالجاً والفعل هو التغير الحادث في ذلك
الآخر والطبع ما يصدر من الجسم في العادة للشيء المخصوص من الآثار والافعال
التي ليست بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه غير موجب فيه اما التي بالارادة
والاختيار فقد لاحظ واما التي ليست بالارادة والاختيار فلان ذكر الفعل
انما يقدر عنه لكونه جسماً او جزءاً كيف ما اتفق اولى ضمه فيه والاول باطل
والا لاشتركت الاجسام فيه لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني ايضا باطل

والا لما استمر على النظام الابدي او الاكثري فان الامور الاتفاقية هي التي ليست بدائمية
ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون ذلك لطبيعة خاصة موجودة فيه فتلك
الطبيعة تسمى قوة لانه القوة مبدأ التغير الافعال الجسمانية وان كان بمعونة
من سبب ابعد قال فصل في العلة والمعلول اقول العلة يقال على
كل موجود يحتاج اليه آخر في وجوده وهي اما تامة وهي ما يجب بها المعلول
واما غير تامة وهي ما لا يكون كذلك وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي اما
ان يجب معها ان يكون موجوداً بالفعل كالطين للكوز والصورة ان
وجب معها ان يكون موجوداً بالفعل كالصورة التي للكوز وان كانت خارجة
فهي الفاعلية ان كان منها وجود المعلول كالفاعل للكوز والغائية ان كان
لاجلها المعلول كالغرض للكوز وهو شرب الماء منه والشرط ان لم يكن
منها وجود الشيء ولا لاجله وعدم المانع داخل في الشروط وجزء من العلة التامة
قال فصل هذا لا يشمل الموضوع هو ان العرض في وجوده محتاج اليه ولكن
ممكن تقسيمه على وجه يشمله وهو ان يقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون
جزءاً منه او لا والثاني اما ان يكون مغايراً للمعلول وهو الموضوع او لا في
الثاني ان يكون منه وجود الشيء او لاجله او لا هذا ولا ذاك والاول اما ماله المقص

ثم ان العلة ما له وجود في نفسه ثم لحصول وجوده وجود غيره منفصل بالعلة الفاعلة
والعلة الغائية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر منها اكثر من واحد لان ما يصدر
عنه اثران فهو مركب فينعكس بعكس النقيض الى ان ما لا يكون مركبا لا يصدر
عنه اثران وبيان ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر عنه الآخر وكل مع واحد منهما
هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته
وان كانا خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجهما اليه لعروضهما له فكونه مصدرا
بهذا غير كونه مصدرا لذلك فان كان او احدهما داخلا فيه لزم التركيب وان
كان خارجين كان مصدرا لهما فلما ان يتسلسل او ينتهي الى ما يوجب كثرة في الذات
والتسلسل محال فتعين انتهاؤه فان قلت لم لا يجوز كونه مصدرا لهما ان كانا خارجين
والنسبة اليهما وذلك لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة وصدور فاما فالاعتبار
العقلية التي لا تحقق لها في الخارج فلا احتياج الى العلة قلت لكنا نرى وجوبا
الى ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر منه الا شيء واحد وهذا الحكم واضح
لا احتياج فيه الى زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان من حيث صدر عنه
احدهما لم يصدر عنه الآخر وبالعكس بل لم يصدر فاذن صدر عنه من حيثيتين والمعلول
يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما اتى عند تحقق جملة الامور المعتبرة
في

في تحققه لانه لو لم يجب الوجود عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود
معه والاول باطل والا لما وجد وان امكن الوجود فيجوز وجوده في وقت وعدمه في وقت آخر فاختصاص
وجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح لزم خروج الممكن الى الفعل من غير مرجح
وان كان لمرجح فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة
هف وبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة ويكون واجبا لغيره
ممكنا بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي لم تطلب الوجوب والامتناع
واجبا لذاته ولا العدم والا لكان ممتنعا لذاته هف قال وهو ايضا
لما اقول اعلم ان الجمهور يظنون ان احتياج المفعول الى الفاعل انما هو في
احداث الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد استغنى عنه حتى انه لو فني الفاعل بقي
المفعول موجودا وانه ظهر على ذلك مثلا هذا بقاء الفعل كالبناء بعد فناء
الفاعل كالبناء فقالوا في هذا الفصل اشارة الى بطلان زعمهم وهو انه لو
فاذن تعد وجوده حال او وجود فان انقلت فلا نتوهم ذلك تحصيل للحاصل
وهو محال وجوده فهو ان تأثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه
انا نعطيه وجودا مستأنفا حتى يكون تحصيل للحاصل بل معناه ان وجوده
في حال اتصافه بالوجوب انما هو بوجود علته والبناء لا يبقى بعد وجود البناء

لكون البناء انما هو علة لحركة الاجزاء بعضها الى بعض وذلك لم يبق عنده عينه والتوالي
يبقى هو تماسك الاجزاء وهو معلول لليبس العنصر لا للبناء وذلك لم يعدم مع بقاء
التماسك قال فصل في الجوهر اذا حصل امرين يكون احدهما مختصاً
بالآخر ساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقاً كحلول
السواد في الجسم او تقديراً كحلول العلوم في النفس سمي الساري حالاً والمسري فيه محلاً
ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه فامتنع ذلك
الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجاً الى الحال او بالعكس فان كان الاول
سمي المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني سمي المحل موضوعاً والحال
عرضاً فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك الاخص تحت الاعم وهو المحل
والعرض والصورة يشتركان اشتراك الاخص تحت الاعم وهو الحال واذا ثبت
هذا فنقول الجوهر هو ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
احترز به عن واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود لو وجدت كانت
لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في الموضوع فان قلت الصور العقلية
للجواهر موجودة في الموضوع وهو النفس فيلزم ان تكون اعراضاً وقد قيل انها جواهر
قلت كونها اعراضا بهذا التفسير لا ينافي جوهريتها وان كانت في الحال حالة
في

في الموضوع لكنه يصدق عليها رسم الجوهر فان الكون في الموضوع اعم من الكون
في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص
نعم لو فسر العرض بالماهية التي لو وجدت في الاعيان كانت في الموضوع كانت
تلك الصورة جواهر فقط لا اعراضاً ثم الجوهر ان كان محلاً فهو الهيولى وان
كان حالاً فهو الصورة وان لم يكن حالاً ولا محلاً فان كان مركباً منهما فهو
الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقاً بالاجسام تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس والا فهو العقل فان قلت قولكم الجوهر ان كان محلاً فهو الهيولى
منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى قلت المراد ان
الجوهر ان كان محلاً لجوهر آخر فهو الهيولى فلا انتقاض نعم الجوهر لبعض [illegible]
الاقسام والاقسام كل واحد منها مركب من الجنس والفصل وهو ليس كذلك لان
النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة فلا تكون مركبة والا لزم انقسام
الماهية البسيطة الحالة فيها لان الحال في المنقسم منقسم على ما مر فلا تكون الماهية
البسيطة هف فان قلت تركب الماهية من جنس وفصل تركب عقلي لا خارجي
فلا يلزم انقسام الحال فيها قلت لو كان الجوهر جنساً لكانت النفس مركبة
من الجنس والفصل ولا وجود لهما في الخارج [illegible] والقسمة [illegible] فيكون في الخارج

مادة والآخر صورة فيكون في الخارج مركبة من المادة والصورة وبهام الجزء فيه
بحث ذكرته في شرح حكمة العين من اراده فليرجع الى هناك والاقسام الاعراض
تسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع وان يفعل
وان ينفعل اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته وانما قيد بذلك
بقيد لذاته ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما اما لكون الكم موضوعا فيه كالمعدود وما
او لكونه موضوعا في الكم كالشكل او لكونه موضوعا في محل الكم كالبياض او لغير ذلك
والكم ينقسم الى منفصل والى متصل لانه ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك هو نهاية لاحدهما
بداية للاخر فهو الكم المنفصل وهو العدد وان كان فهو المتصل وهو ان
لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان قار الذات فهو المقدار وهو الخط و
السطح والثخن اي الجسم التعليمي فانه ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط
وان قبلها في جهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات الثلث فهو الثخن وهو الذي
يعد لوازم التي جسمها سطح او اكثر فان قلت انه قلتم الكم المنفصل هو
العدد المقدار فهو كالعدد فعبارتك تقتضي انحصار الكم المنفصل في العدد
وحيانية الكم تقتضي عدم انحصاره فيه وبينهما تناف واعني العدد الفرض هي السبعة
مثلا واحد متوسط بين الثالث من الاحاد المصطفة فيكون حدا مشتركا بين ثلثة وثلثة
قلت

قلت في المطالب عن الاول ان المقام قد تسامح فيه عما نحن ان غير العدد ليس كما
منفصلا و ايرادات لا تليق بشرح هذا المختصر او لعله منع ذلك ما قاله بعض المتقدمين
في ان الكم المنفصل اتفاقا وهو العدد او غير عدد وهو العقول فان اجزاء
لا توجد معا وليس بينها حد مشترك يكون ابتداء وانتهاء وعن الثاني انه لو فرض في
السبعة مثلا احاد مترتبة فيها والواحد متوسط وعن الجواب احاد بطلت نوعيتها الواحد
الكائنة قبل هذا الترتيب وهو لعل الواحد المتوسط مما فرض حدا مشتركا بين
لما بعد ملاوا اعتبر مع احدهما دون الاخر لم يكن حدا مشتركا فلا بد وان يعتبر عند
ذكر مع كل واحد منهما فصار المجموع ثمانية فقد بطلت نوعيتها عند هذا الترتيب
واما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة والهيئة والعرض مترادفان
لكن يوهم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله وقوله لا يقتضي
قسمة احتراز عن الكم وقوله ولا نسبة احتراز عن الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض
بالوحدة والنقطة فالاولى ان يقال في تعريفه هيئة في شيء لا تقتضي القسمة واللاقسمة
ولا النسبة وينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا بالكمية اولا والثاني
اما ان يكون محسوسا اولا والثاني اما ان يكون استعدادا اولا وهو الكيف المختص بذوات الانفس
الانفعالات والكيفيات المحسوسة اما ان يكون راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى الانفعاليات

وأما أن يكون غير راسخ كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى الانفعالات فإن قلت
لم سمي القسم الثاني انفعالات مع كونه انفعاليات أيضا لأن ينفعل الحواس منه البعض
قلت ما نسب إلى الانفعال كأنه أبلغ من نفس الانفعال فخصت الثابتة باسم
الانفعاليات بخلاف الزائلة فإنها لسرعة زوالها كأنها نفس الانفعال فخصت الزائلة
بالانفعالات والكيفيات النفسانية إن كانت غير راسخة تسمى حالات كالكتابة في ابتداء ما
وإن كانت راسخة تسمى ملكات كالكتابة إذا استحكمت وكذا العلم وسائر
الصناعات والكيفيات الاستعدادية قوة إن كانت استعدادا نحو الدفع واللاانفعال
كالصلابة ولا قوة إن كانت استعدادا نحو الانفعال كاللين والكيفيات المختصة بالكميات
إما أن يكون مختصة بالكميات المتصلة كالمثلثة والمربعة المختصتين بالسطح وكالاستقامة
والانحناء المختصين بالخط أو بالعدد كالزوجية والفردية وأما الأين فهو حصول
الشيء في مكانه الحقيقي ككون زيد في مكان الذي هو فيه أو الغير الحقيقي ككونه في
البيت أو في السوق أو في البلد أو في الإقليم وأما متى فهو حصول الشيء في زمانه الحقيقي
ككونه في يوم كذا أو في شهر كذا أو في سنة كذا وأما الإضافة فهو النسبة التي تعرض للشيء
بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة فإن الأبوة نسبة تعرض للأب بالقياس إلى
البنوة التي هي أيضا نسبة والبنوة نسبة تعرض للابن بالقياس إلى الأبوة التي هي أيضا
نسبة

نسبة والبنوة نسبة تعرض للابن بالقياس إلى الأبوة التي هي أيضا نسبة ولهذا سميت الإضافة
متكررة وأما الملك فهو كون الجسم في محيط بكله أو ببعضه بحيث ينتقل المحيط
بانتقال المحاط ككون الإنسان متقمصا أو متنعلا وأما الوضع فهو كون الشيء
بحيث يكون لأجزائه نسبة بعضها إلى بعض وإلى الأمور الخارجة كالقيام والقعود
والاتكاء فهو هيئة تعرض للشيء بسبب تأثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع
وأما الانفعال فهو هيئة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كالمتسخن
ما دام يتسخن فإن قلت لم قد جعل ههنا هاتين المقولتين الهيئتين الحاصلتين
بسبب التأثير والتأثر وليس كل هيئة تحصل من تأثير وتأثر من هاتين المقولتين
بل يريدون أن يفعل الهيئة الحاصلة من التأثير لا الحاصل في المتأثر ما دام
متأثرا أيضا وأنت قد جعلت الأين ومتى والملك والوضع نفس النسبة والمقدم
هيئة تحصل من النسبة قلت الجواب عن الأول أن المقدم اعتبر التأثير
والتأثر بعينه قوله في المثال ما دام يقطع وما دام يتسخن وعن الثاني أن
تلك الهيئة بثبوتها مشكوك وإن شئت فالأشبه أنها يكون من أقسام الكيف
ولذلك جعلنا تلك المقولة نسبة تابعا بعض المحققين لا هيئة كما جعله المقدم
فإن قلت ثبوت النسبة المذكورة في الفعل والانفعال أيضا مشكوك

وان ثبت قلنا لكنه لا يكون ايضا في اقسام الكيف قلت لما ثبت ان المقولات
بالطبيعة داخلة في مقولة الحركة فان كلامنا هنا ليس بعد اثبات الالات بل
لا يزال يتجدد وبعضهم جعلها داخلة تحت النسبة بناء على انها التاثر
والتأثر والكلام في هذا الموضع كثير لا يليق بهذا المختصر قال المصنف الفن الثاني
في العلم بالصانع وهو مشتمل على فصول فصل في اثبات الوحدانية
اقول واجب الوجود هو ما لا يكون وجوده من غيره موجبا لانه ان لم يكن
في الموجود موجود واجب لذاته يلزم منه الدور لان الموجود لو بسرها يكون
حينئذ محل حركته من جانب طرفي واحد منها ممكن لذاته محتاج الى علة موجبة مجتمعة
للشرائط وارتفاع الموانع لان تلك العلة معينة وكل ممكن محتاج الى علة
موجبة فتلك العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء بالذات
لا يكون نفس ذلك الشيء ولا جميع اجزائه لان جميع اجزاء الشيء نفسه لامتناع ان
يكون خرقه والا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل بعضها هف او خارجا عنه لامتناع
خروج شيء عن شيء مع عدم خروج شيء من اجزائه عن اجزائه غير معقول ولا بعض
اجزائه اذ لا يكفي تحقق بعض اجزاء الشيء في تحققه فانه لما يتوقف على الجزء
المفروض يتوقف على سائر الاجزاء والعلة الموجبة المستجمعة لحصول الشرائط وارتفاع
الموانع

الموانع ما يكفي تحققها في تحقق معلولها فهي لا تكون الا علة خارجية والموجود الخارجي
عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال
قال قلت ادعى البداهة في كون علة الكل خارجية وليس كذلك فان ذلك
يتوقف على العلم بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات بينة
والبديهي قد يحتاج الى ما فانها متفاوتة في الجلاء والخفاء قال
فصل في ان وجوده عين ذاته اقول وجود واجب الوجود
نفس حقيقته والا لكان داخلا في حقيقته او خارجا عنها عارضا اياها
ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلانه يلزم تركب حقيقته لان
مركب ممكن هف ولظهور بطلان هذا القسم ترك المص واما الى الثاني
فلانه وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا الى حقيقته
افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن
فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لا بد له من مؤثر فلوجوده مؤثر فذلك المؤثر
لكان نفس حقيقته يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجبة للشيء
متقدمة عليها بالوجود اذ المتقدم للوجود لا بد ان يكون له وجود حتى تنعقد
غيره بالوجود بخلاف المستعد للوجود فانه لا بد وان يكون موجودا حتى يقبل الوجود

بعينه والا يلزم تحصيل الحاصل لكن كون الشيء موجودا قبل الوجود ظ البطلان

فلم يكن المؤثر فيه نفس تلك الحقيقة وان كان المؤثر غير تلك الحقيقة يلزم

ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى مؤثر منفصل فلم يكن واجب

الوجود هف قال قلت لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه حقيقته من

حيث هي هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم كالقابل قلت ذكرت

جوابه خلال التقرير قال فصل في ان وجوب الوجود لا

وجوب الوجود لا يخفى انه نفس ذاته تو وكذا تعينه اى تشخصه نفس ذاته تعالى

اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان محتاجا

الى حقيقته احتياج الحال الى المحل فكان معلولا لذاته تو والعلة ما لم يجب

وجودها لا يوجد المعلول فان العلة يجب وجودها اولا ثم يجب وجود معلولها

ضرورة و ذلك الوجوب بالذات اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات

فلو كان ذلك الوجوب وجوبا بالغير لبطل الواجب لذاته الى الممكن لذاته او الواجب

لعينه وهو محال فان ذلك الوجوب وجوب بالذات فيكون وجوب الوجوب بالذات

قبل نفسه هف قال قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات مغايرا

لهذا الوجوب بالذات الذي هو معلول ذاته تو وحينئذ لا يلزم تقدم الشيء على نفسه

١٢٨

الكبرى فواضح واما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن كافية في حصول جميع ما له من الصفات

لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حصول ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة

وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع

قطع النظر عن ذلك الغير يجب لها الوجود والا فاما ان يجب مع وجود تلك

الصفة او عدمها فان وجب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره والا

لم يتحقق مع قطع النظر عن ذلك الغير وقد كان المفروض ان وجودها من غيره هف

وان كان مع عدمها غيبته لانا فرضنا ذلك الغير موجودا وان قطعنا النظر

عنه وقد كان المفروض ان عدمها غيبته هف واذا لم يجب وجودها بلا شرط لم

يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف قال قلت انا نعلم بالضرورة ان

ذاته ليست كافية في حصول الصفات الاضافية ككونه مبدأ له وخالقيته ورازقيته

والجواب لا نم انه لو لم يكن ذاته كافية لكان شيء من صفاته عن غيره حتى يكون حصول

ذلك الغير علة لوجودها وغيبته علة لعدمها لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان يكون

حصول بعض الصفات في ذاته مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان

قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك على انه لو اقتضى ذلك فلا نم انه

لو كان وجودها مع عدم تلك الصفة لم يكن عدمها غيبته قلت هذا الحصر ولو

كان

اما الاول فلان الكلام في الصفات الحقيقية دون الاضافية والسلبية ولو
كان حصول صفة لذاته بمشاركة الغير لكان يلزم من حضوره وجودها ومن
انتفائه عند حضوره في غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشيء موجبا اي النقيض
شيء يكون علة لنقيضين المحذور قال المصنف ان الواجب لذاته لا يشا دك
ركه اقول واجب الوجود لا يشارك الممكنات في وجوده والا فالوجود حينئذ
هو هو اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد عن الماهية اي العروض لها
او لا يجب له شيء منهما والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون وجود الممكنات
مجردا غير عارض لماهياتها وهو محال لان تعقل المبدع مع الشك في وجوده
الخارجي فلو كان وجود المبدع بنفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا كا
في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجود الواجب
عارضا لماهيته وقد بينا بطلانه هف واما الثالث فلانه ان لم يجب
للوجود حينئذ هو هو شيء من التجرد واللاتجرد كان كل واحد منهما ممكنا له
فيكون بعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده وجوده الى الغير فلا يكون ذاتيا
لماهيته فثبت ان الصفات هف فاذن وجود الواجب غير مشارك لوجود الممكنات
بل مباين مع كونهما مشتركين في مطلق الوجود والاطلاق عليهما بالتشكيك وهذا

برته كم

مبني على كون الوجود كليا مشككا كثرت الشبهات فان قلت تعقل المبدع مع الشك في وجوده
لا يقتضي ان يكون وجود الممكنات عارضا لماهياتها تماما لان المثال الجزئي لا يثبت
الحكم الكلي وايضا لا نسلم انه لو لم يجب له شيء من التجرد واللاتجرد لكان كل منهما بعلة
وانما يكون كذلك لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع قلت لنا نجيب عن الاول ان
تعقل المبدع مع الشك في وجوده يكفي في انتقاض الحكم بان وجود الممكنات
بأسرها مجرد وانا في صدد ذلك ونجيب عن الثاني ان كل ممكن لا بد له من علة
الا انه اذا كان عدميا كانت علته عدم علة وجوده فان عدم العلة علة لعدم
المعلول قال المصنف ان الواجب عالم بذاته اقول
واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته مجردة عن المادة وكل مجرد عن المادة فلو كانت
مادته كانت منقسمة الى الاجزاء فهو مفتقر اليها وكل مفتقر الى غيره ممكن فيلزم
ان يكون واجب الوجود ممكنا هف واما الكبرى فبيانها موقوف على مقدمتين
الاولى ان ادراك الشيء هو نفس حصول صورته المجردة عن المادة ولواحقها عند
المدرك لا امر تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته
ومعناه وهو خلاف ما قرر في موضعه الثانية ان كل مجرد عن المادة ولواحقها
فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصل عنده ولا يكون حصوله لنفسه لا لغيره

بخلاف ما هو في المادة فان وجوده بعينه للنفس وكل ما لا يحصل بنفسه لا يمكن ان يحصل
لشيء اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل له واعتبر بالسواد القائم بالجسم فانه
لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا لغيره وبالنور القائم بالجسم الذي هو ظاهر للجسم فانه
لو قام بنفسه لكان نورا لنفسه لا ظهورا لغيره وهكذا حال الصورة العقلية المجردة فانه
لما كان حصولها لما تتعلق به نفس تعلقها لها حلوا قامت بذاتها لكانت معقولة لذاتها
لا لغيرها ولكانت مدركة لذاتها واذا ثبت هذا فنقول كل مجرد عالم بذاته لان ذاته
حاصلة عنده لما عرفت في المقدمة الثانية فيكون عالما لذاته لان العالم هو نفس حصول
صورة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها وهذه هي الكبرى ايضا قال هداية
يعقل الشيء لذاته اقول هذه الهداية اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال يعقل الشيء
لنفسه يقتضي التغاير بينهما لان التعقل هو حضور الشيء للشيء واضافة الشيء يعني بعض التغاير
بينهما معلوم فان الشيء يعقل ذاته يلزم ان يكون العاقل مغايرا للمعقول حقيقة فاجاب
بان تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشيء مجردة في
هذا [illegible] حضور حقيقة الشيء المغاير ولا يلزم من كون الاخص كون الاعم على انه لو وجب
ان يكون العاقل مغايرا للمعقول حقيقة لا يمتنع ان يدرك واحد من الناس [illegible] ذاته الآلة
للانسان احدهما عاقل والاخر معقول [illegible] فاذن كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته
و

واما ان الاضافة تقتضي التغاير فلا نسلم فانه يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع ان المضاف
والمضاف اليه شيء واحد نعم لا بد لها من التغاير بوجه من الوجوه ومن هنا كذلك
فان قلت المعقول صورة مطابقة مجردة عن العوارض والعاقل نفس شخصية واحديهما
غير الاخرى ذاتا واعتبارا وايضا امتناع ان يكون لكل واحد منا نفسان بل النفس
ثم قلت تلك الصورة ان كانت غير ذاتها فذاك وان كانت مغايرة لها لا بد ان
يكون مساوية لذاتها التي هي المعقول في تمام الحقيقة فيلزم اجتماع المثلين وهو محال
وفي هذا الموضع ابحاث دقيقة ايرادها بشرح هذا المختصر فلنقتصر عنها قال
فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات اقول الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا
للمعقولات كلها لان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها
يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما
الصغرى فقد مر برهانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بالامكان العام
فيه فان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها فاذا فرض جوهر مجرد
عن المادة فلا مانع له من ان يصير معقولا فيمكن معقولا فان قلت الواجب لذاته
مجرد عن المادة فيمتنع ان يعقل قلت امتناع ان يكون الواجب لذاته معقولا
لبشر لا لعقله امتناع ان يكون معقولا لنفسه وكل ما يمكن ان يعقل مع كل [illegible] المعقولات

لا محالة فكل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل مع كل
واحد من المعقولات يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل لان العقل هو حصول صورة
الشيء المعقول في العقل فكل مجرد يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل وكل ما
يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج لان
صحة مقارنة المعقولات له لا تتوقف على حصوله في العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة
فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله في العقل يلزم توقف صحة الشيء على وجوده
المتاخر عنها فهو مح فكل مجرد يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج فالواجب لما امكن
ان تقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للواجب الوجود وجب وجوده له والا
لكان له حالة منتظرة وانه مح لما مر فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر المعقولات
وانه عاقل لذاته فاذن واجب الوجود ان يكون عاقلا للمعقولات كلها وهو المطلوب
قال لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل مجرد عاقلا
للمعقولات كلها وانما بيان ذلك وهو الكبرى في القياس قلت قد لزم كلامنا ان
كل مجرد يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج فنقول وكلما يمكن للمجرد فهو واجب
الحصول له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه من القوة الى الفعل موقوفا على استعداد له
مادة لقبول الفيض من المبدأ الاول فكان له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن
صح

١٢

صحت الكبرى قال المص لو كان الباري تعالى عالما بالشيء بان يكون صورته حاصلة
فيه لكان فاعلا لتلك الصورة لامتناع احتياجه الى شيء في شيء من صفاته الى الغير و
في الصفة وقابلا لتلك الصورة وهو ظ وذلك مح لان القابل هو الذي يستعد للشيء
والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول اعني غير الثاني فكان يفعل كل منهما مع النفي ل
غير الاخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو مح لما مر مرارا اقول لم لا يجوز ان يكون الشيء
الواحد مستعدا للشيء المفعول ويعتد له من غير لزوم التركيب فيه وهذا القدر يعني كونه
مستعدا للشيء التصوري انه لا يمتنع ان يصدق ويعني كونه فاعلا له انه مقدم
بالعلية على ذلك التصور وانهما ليسا متنافيين ليكونا امرين مختلفين في ذاته ويلزم
التركيب ورد النقض على من زعم ان علم الباري تعالى بالاشياء بعد ذاته لا حصول
صورها في ذاته فلا من لزوم عكس كونه قابلا او فاعلا له معا ما على من اعتقد ان علمه
بالاشياء بعد فلا يرد اعتقد بنفي كونه عالما بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم
في ذات العالم وفيه نظر لان ذلك شرط لو لم يكن العلم غير محدث ولا المعلوم
حاضرا عند العالم فان البرهان على وجوب حصول صورة المعلوم في العالم لا
فيما هو كذلك لا غير بل شرط التعقل مطلقا هو مجرد حصوله له الحصول على سمت
الانطباع والكلام فيه طويل لا يليق بشرح هذا المختصر
فصل في

ان الواجب لو انه عالم بالجزئيات الواجب لو انه علم الجزئيات على وجه كلي لا يعقل وجه لا يتغير

يتغير بتغير الجزئيات لا كعلمنا بها المتغير بتغيرها ويتمثل لذلك كسعفه ذكره لهذا المثال وهو

ان نعرض مجلدا مكتوبا يشتمل كل ما فيه على سطور فيها كلمات معلوم حروف فالله م

جميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف دفعة يكون عالما بما فيه على وجه كلي

لا يتغير والناظر فيه الذي ينتقل نظره من سطر الى سطر بل من كلمة الى كلمة ومن حرف الى

حرف من حيث ان يتمثل تفاصيل سطورها وكلماتها دفعة بل على التدريج الزماني ولا

بعد ولها يكون عالما بما فيه على وجه جزئي يتغير بتغير تلك المدركات فمعنى علمه

بالجزئيات على الوجه الاول كما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها علما حصوليا ما بالتمام لا انما

غير محجبة عن ذاته وهو ان يكون عالما بها لان العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم

بالمعلول فان العلم بالعلة التامة لازم لعين العلم بوجه تسلسلها جميع ما يليها لذاته

وهذا مستدعي العلم بلوازمها الوثيقة بالخصوص فهو لما كان يعلم ذاته علما تاما

فيعلم المعلول الاول وما بعده من حيث وجوبه وانتهى في الى سلسلة للمعلولات

للترتيبة وللدخل في ذكر سلسلة الكل من جهة كونها جميعا ممكنة محتاجة اليه

احتياجا يساوي اليه وجميع ابعادها وان انه لا يعلم على الوجه الجزئية

للمتغيرة عند تغير المعلوم فلان عند تغير المعلول ان لم يتغير علمه يلزم الجهل

لو

لعدم مطابقه الشيء لا يمكن ان يطابق ما طابقه بوجه وان يتغير يلزم ان يكون

متغير الذات معه ولما التمثال الذي اورده للتحقيق فان وجب ان يكون

علمه بالجزئيات على نحو كلي مثل ان الشمس يعرض كسوف بعد حركة كذا من كذا

منهما بان يعقل الراس وان ما يعلمه لا يمتنع الحمل على كثيرين وهذا غير كاف

في العلم بوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة

فان هذا التعقل ثابت قبله ومعه وبعده ولما لم يكن الحاصل في حق الله

سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي قال مصنف

ان واجب الوجود مريد لها واجب الوجود مريد للاشياء فوجودها والارادة في

ان يكون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذكر العلم سببا للصدور عنه من كونه غير مكره

وله مسلكين ولجوج افادة لطبرو له تمام من غير عوض فالثاني من رجح

اليه فان من يهب ليستعيض معاملة طلب العوض لكنه عينا بل في الحقيقة خلع

الثناء والمدح والتخلص من المذمة والتوصل الى ان يكون على الحسن او على ما

ينبغي من حاد لمشرف او للحمد او لجعل به ما يفعل فهو مستعيض غير جواد

فالجواد هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي لشيء

يعود اليه اما انه مريد فلان علمه كونه تعالى فاعله مع انه لا يمكنه على الفعل

فان كان الكل فائض منه وفيضانه منه غير متناف لذاته حتى يكون كمالاً له فهو ان
راضٍ بفيضانه منه وهذا هو الارادة وليس من شرط المريد كونه طالباً لشيء له
لا يريد واما انه جواد فلانه اما ان يفعل بقصد وشوق الى كمال
او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيفيض منه على الخلق كلهم كل ما هو لائق
بهم لا لغرض وشوق والاول محال لما بينا انه لا يجوز ان يكون له كمال منتظر
فتعين انه افاض الجود على الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض و
منفعة تعود الى ذاته فهو اذن جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز قال
الفصل الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة ويشتمل على فصول
فصل في اثبات العقل اول ما يريد ان يثبت العقل وهو الجوهر المفارق
الذي لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف [illegible] فقد ثبت
انتهاء الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر منه واحد منها لا غير فانه بسيط
والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون جوهراً
او عرضاً لا جائز ان يكون عرضاً والا لكان متقدماً على الجوهر لكونه علة له
بعين [illegible] وجود العرض قبل وجود الجوهر مستحيل والا لزم قيامه بنفسه ولانه
محتاج في وجوده الى الجوهر فيتأخر عنه فتعين ان يكون جوهراً او [illegible]

اما ان يكون هيولى او صورة او جسماً او نفساً او عقلاً لما مر ان الجوهر منحصر في هذه
الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانه لا يتقوم بالفعل بدون الصورة فلم يكن صدورها
عنه متقدماً على صدور الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية
على الهيولى والا لوجب تشخصها قبل الهيولى ضرورة ان ما لم يتشخص لم يوجد في
الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في الشيء لكن اللازم باطل ضرورة ان الصورة
المتشخصة محتاجة في تشخصها الى التناهي والتشكل المتأخرين عن الهيولى
ولا جائز ان يكون جسماً لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من شيء يتوقف على صدور
كل واحد من جزئيه لتقدم صدورهما منه اي يكون بعد صدور جزئيه منه العلة ولو
٥ كان كذلك لما صح ان يكون صدور كل واحد من جزئيه منه بلا واسطة وهو حال
البسيط صدور الاثنين وهو محال [illegible] ان يكون صدور احدهما بواسطة الآخر
يلزم ما مر آنفاً ولا جائز ان يكون نفساً والا لكان فاعلاً قبل تأثيره ووجود فيلزم
الجسم وهو خلاف النفس هو الذي بواسطة الاجسام كالعقول والا فلا فارق بين النفس
والعقل فتعين ان يكون عقلاً وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز انه لما كان
صدور كل واحد من جزئيه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر ثم لم
يجوز ان يصدر عنه احدهما كالصورة مثلاً بلا واسطة والآخر

كالهيولى بواسطة من غير الصورة قلت تلك الواسطة لا تجوز أن يصدر عنه بلا واسطة
لامتناع صدور معلولين في مرتبة واحدة فتعين أن يكون صدور ما عنه بواسطة
الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة فيرجع حاصله إلى صدور أحدهما
بواسطة الآخر قال فصل في إثبات كثرة العقول أقول
العقول كثيرة لأن المؤثر في الأفلاك إما أن يكون واجبا لذاته أو عقلا
أو نفسا أو يكون بعضها مؤثرا في البعض لا جائز أن يكون واجبا وإلا لكان
مصدرا للأمور متكثرة سواء كان مصدرا للأولى منها أو لكثير منها على الثاني
فظ وأما على الأول فلتركبه من الهيولى والصورة ولا جائز أن يكون نفسا
لما مر أن فعل النفس متوقف على الجسم ولا جائز أن يكون بعضها مؤثرا في بعض وإلا
فإما أن يكون الحاوي علة للمحوي وأما المحوي علة للحاوي والثاني باطل
لأن المحوي أخس وأصغر من الحاوي أما أنه أصغر فظ وأما أنه أخس فلكونه
في سلسلة الكائنات المترتبة أبعد من المبدأ الأول والأخس والأصغر يستحيل
أن يكون سببا للأشرف والأعظم على ما شهد به الطبع السليم والذهن المستقيم
ولا الأول فإنه لو كان الحاوي علة لوجود المحوي لكان وجوب وجود المحوي
متأخرا عن وجوب الحاوي لتأخر وجوب المعلول ووجوده متأخر عن وجوب الحاوي

وإذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته وإلا لكان
متأخرا عنه ووجود نقيضه متأخر عنه هف وإذا كان عدم المحوي ووجود
الحاوي ممكنا كان الخلاء أيضا مع وجود الحاوي ممكنا لأن معنى عدم
المحوي ووجود الخلاء معه حالة يمكن أحدهما عن الآخر فلا يتفاوتان
في الإمكان والوجوب وإذا كان الخلاء مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء
ممكنا لذاته ممتنعا لغيره هف فإذن الأجسام العالية ليس بعضها علة
للبعض فتعين أن يكون المؤثر هو العقل ولا جائز أن يكون عقلا واحدا
لأنه يلزم أن يصدر منه أفلاك شتى عن عقل واحد لما عرفت أن الواحد لا يصدر عنه
إلا الواحد فإذن المؤثر في الأفلاك عقول متكثرة في الوجود عقول متكثرة
وهو المطلوب فإن قلت ما ذكرتم أن المؤثر في الأفلاك لا يجوز أن يكون عرضا
أو أعراضا قلت لأن كل عارض لما افتقر إلى محل فطعا لا
يستحيل أن يفعل في وجود ما هو أقوى منه لما ثبت أن العلة يجب أن يكون في ذاتها
أقوى من المعلول وأشرف منه والعرض أضعف وجودا من الجوهر قال
هذا انتهى الحاوي وسبب المحوي أقول الحاوي هو الفلك الأعظم
والعقل الذي هو علة المحوي هو العقل الثاني حقا في رتبة الإبداع

لكونهما معلولي علة واحدة في درجة واحدة ومن العقل الاول كما ستعلم ان
العقل الذي هو علة للحوى متقدم على المحوى والفلك الحاوي ليس بمتقدم عليه
بالعلية وكان من الواجب ان يكون متقدما عليه لان ما مع المتقدم متقدم لكان
مع المتأخر متأخر والشرفية ان العقل هي الذي هو سبب للحوى متقدم عليه
بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا
يكون كذلك والا لزم اجتماع علتين على معلول واحد فان المتقدم بالعلية على
شيء يكون علة له بخلاف ما مع المتأخر فان ما مع المتأخر جاز ان يكون
متأخرا اذ تكون الشيء علة لمعلولين ليس بمستنكر لكن فيه اشكال فتأمل
قال هذا الشيء للحاوي والمحوى اقول هذا اشارة
الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الحاوي والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته فاذا
كان كذلك جاز ان يعدما اذ شأن الممكن ذلك لكن جواز انتفائهما يقتضي الخلاء فنقول
فاجاب بان انتفاءهما لا يقتضي الخلاء فضلا عن ان انتفاءهما فان عند انتفائهما يكون
الامر كما هو الآن من فوق المحدد انه ليس فوق المحدد لا خلاء ولا ملاء
اذ العدم المحض ليس بخلاء كما سبق يكون فوق الفلك التاسع ايضا كذلك اذ هو
يصير بحيث لا يقبل الخلاء لانا نلزم من وجود الحاوي وعدم المحوى اذ عند عدم المحوى

يكون

يكون للحاوي محيطا بالخلاء فرضنا لكن وجود الحاوي مع عدم المحوى غير ممكن حتى يلزم
يكون الممكن مستلزما للمحال فان قلت كل واحد منهما ممكن فيكون المجموع
ممكنا قلت انما يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وهو ممنوع فان الممكنين
قد يمتنع اجتماعهما كالكون في الدار الآن وعدمه كذلك قال
فصل في ازلية العقول اقول العقول ازلية وابدية اما
انها ازلية فلان واجب الوجود مستجمع جميع ما لا بد له في تأثيره في العقل الاول و
الا لكان له حالة منتظرة هف فيكون العقل الاول ازليا لان المعلول يجب
وجوده عند وجود علته المستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع والعقل الاول
ايضا مستجمع لجميع ما لا بد منه في تأثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اي
للعقل الاول فهو حاصل له بالفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادثا لانه حال يمكن
وكل حادث فهو مسبوق بمادة فللعقل مادة هف واذا كان كذلك كان
العقل الثاني ايضا ازليا لوجوب المعلول عند وجود علته التامة وهكذا
نقول في العقل الثالث والرابع الى العقل العاشر ولقائل ان يقول
لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان حادثا زمانيا لان
كل حادث مسبوق بمادة هف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لانعدم

الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له
والابد هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له
والازلي ما كان موجودا في الازل او الذي لا يكون مسبوقا بعدم
ولا يكون لوجوده بداية والابدي ما يكون موجودا في الابد فلا يلحقه العدم
ولا يكون لوجوده نهاية

امر من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه موجب لانعدام جميع الامور المعتبرة في وجوده
غير معلول فيكون هو الباري او شيء من العقول قابلة للتغير والحوادث وهو محال لان
التغير من شانه ما يتعلق بالمادة قال فصل في كيفية توسط العقول
اقول قد ثبت ان واجب الوجود واحد من كل جهة فمحال ان يشتمل على حيثيات
مختلفة واعتبارات متكثرة ومعلوله الاول هو العقل المحض الذي لا يتعلق
بالمادة لا بحسب ذاته ولا بحسب افعال ذاته والافلاك معلولات العقول لكن
الافلاك فيها كثرة على ما يدل على ذلك اختلاف حركات الكواكب فيكون مباديها
العقلية كثيرة لما تبين ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي
يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة والا لم يمكن صدور الفلك الاعظم الذي فيه
كثرة من جهة تركيبه من الهيولى والصورة عنه لكن الكثرة ليست باعتبار
صدوره من واجب الوجود لانه تعالى واحد بل بعضها له من ذاته وبعضها له
من ذاته وبعضها له من علته فاذا ضم ما له من ذاته وبعضها له من علته الى
ما له من علته حصلت فيه كثرة بهذا الاعتبار فان المعلول الاول ماهية ممكنة
الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير الذي هو
الوجوب وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل
الثاني

الثاني وباعتبار الآخر مبدأ للفلك التاسع والمعلول الاشرف يجب ان يكون باعتبار
الجهة التي هي الاشرف في العقل فان المعلول يجب ان يكون مناسبا للعلة ومناسبا لها
فيكون باعتبار وجوده واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وباعتبار كونه ممكن
الوجود لذاته مبدأ للفلك التاسع وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل الى ان ينتهي
الاجرام العلوية السماوية ولا بد من الانتهاء الى جوهر عقلي وجرم سماوي اذ لو استمر ذلك
يلزم التسلسل المحال ولكانت الاجسام غير متناهية وهو محال ولا يجوز ان ينقطع العقول
قبل انقطاع السماويات والا لبقي ما خلف من السماويات غير مستند الى علة فالعقول
ليست اقل عددا من الافلاك فاذن لا بد ان ينتهي في ترتيبها الى العقل التاسع فيصدر عنه
فلك القمر وعقل عاشر فيصدر منه هيولى للعالم العنصري وصورها المختلفة لاستعدادات
مختلفة في الهيولى ويسمى بالعقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر وليس الاستعدادات
الهيولى بقبول الصور من جهة المفارق والا لما تغيرت الاستعدادات لعدم التغير في العقل
المفارق بل الهيولى يعرض لها الاستعدادات المختلفة بواسطة الحركات السماوية وكل
حادث مسبوق بحادث آخر لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث لكن
لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحادث هف فتعين الثاني ولهذا كان كل حادث
مسبوقا بحادث آخر فاما ان يوجد تلك الحوادث على الاجتماع او على التعاقب لكن

الاول والا لزم امور لا نهاية لها في الوجود بلا نهاية فتعين ان يوجد على التعاقب فقبل
كل حادث حادث لا الى اول قال فان قيل لم لا يجوز ان الحادث اذا لم يوجد دائماً
يلزم ان يوجد بعد حادث آخر لم لا يجوز ان يكون اول الحوادث قلت ما هو اول
الحوادث لا بد ان يكون علته التامة حادثة او قديمة فان كان الثاني قدم الحادث
وهو محال فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث هف قال فان قيل فهو ممنوع قلنا
لم اقول هذا ظاهر على الشرح الا انه [illegible] ان [illegible] ان الانه يتطابق
الجملتين اخذ طرفيها فلا نم انهما ان لم يتطابقا يلزم ان ينقطع الثانية فتناهت
لم لا يجوز ان يكون عدم تطابقهما لعدم الطرف للثانية وان انكم
بانه كل جزء الاولى جزء من الثانية فلا نم انهما ان تطابقا يلزم ان يكون الزائد مثل
الناقص لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم تناهي اجزاء الثانية [illegible] لا ينتهي
الى حد لاستغنى بانه ان الاولى جزء من الثانية لا تساوي اجزائهما كما في الجمل في
الحوادث قال خاتمة في احوال [illegible]
اقول النفس بعد خراب البدن اما ان يفسد او يبقى وعلى الثاني اما ان يشتغل ببدن
آخر على سبيل التناسخ او لا يشتغل فهذه ثلاثة اقسام لا سبيل الى الاول لان النفس
لا تقبل الفساد والا لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل

بل علة ما لزم منه ان يكون هذا الوجوب مسبوقا بوجوب آخر ولم قلتم ان ذلك غير جائز
قلت لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجوب المسبوق بوجوب آخر فان لم ينته
الى وجوب هو نفسه يلزم ان يكون في ذاته لا موجودا مع انه غير متناه
عنه علوا كبيرا واما الثاني فلانه تعينه لو كان زائدا على ذاته لكان
معلولا لذاته لاحتياجه الى ذاته ثم والعلة ما لم يتعين لم يوجد لما ثبت اول لانها
ما لم يتعين لم يوجد وما لم يوجد لم يوجد المعلول فما لم يتعين لم يوجد المعلول
فيكون التعين [illegible] حاصلا قبل نفسه وانه محال قال فان قيل لم لا يجوز ان يكون
ذلك التعين [illegible] لهذا التعين قلنا لو كان غيره فينقل الكلام
اليه فان لم ينته الى متعين من ذاته يلزم التسلسل وانه محال قال
فصل في توحيد واجب الوجود لذاته اقول واجب الوجود واحد لانه
[illegible] لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في
وجوب الوجود لا محالة فلا بد لهما من مميز [illegible] الامتياز فاما ان يكون تمام
او لا يكون ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلان الامتياز لو كان تمام حقيقتهما
لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما لكونه مشتركا بينهما فلو كان
خارجا عن حقيقتهما لم يكن الامتياز تمام حقيقتهما [illegible] ان وجوب الوجود نفس

حقيقة واجب الوجود هف واما الى الثاني فلان كل منهما حينئذ يكون مركبا مما به

الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب محتاج الى جزئه الذي هو غيره وكل محتاج

الى غيره ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا كل واحد منهما واجب الوجود

هف قلت انما يلزم التركيب لو كان ما به الامتياز مقوما لم لا يجوز ان يكون ما به

عارضا قلت ما به الاشتراك وهو وجوب الوجود اما ان يكون مقوما

لحقيقتهما او نفس حقيقتهما او عارضا لهما فان كان الاول يلزم تركيب حقيقة

كل منهما من كون ما به الامتياز داخلا فان الاشتراك في الذاتي يقتضي الامتياز

بالذاتي على ما تبين في علم المنطق هف وان كان الثاني كان ما به الامتياز

العارض نفسا لا محالة وقد بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود هف وان

كان الثالث فهو ايضا محال فانا قد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود

على ان ما بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات

التعين لو كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة

قال فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع الجهات

واجب الوجود واجب من جميع الجهات اي ليس له حال منتظرة بل كل ما يمكن له بالامكان العام فهو حاصل

جميع ما له من الصفات ... لم يكن فيه منتظرة فيكون واجبا من جميع الجهات اما

الكبرى

المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب اندفاع المنع اللازم

سلمنا ان دفع السند مطلقا لا يوجب اندفاع المنع لكن لا نم ان دفع

هذا السند بوجه وانما يندفع المنع ان لو لم يكن للسائل سند آخر لكنه

ههنا سند آخر اقوى منه وهو ان ذا الميل الثاني يشارك عديم الميل

في الحركة وسائر ما بينهما لا محالة بينهما الا بالميل الموجب في احدهما دون

الآخر فاذا اقتضى عديم الميل ساعة في الزمان يشاركه ذو الميل الثاني

فيها وله قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموجب فيه فلا يلزم تساوي

الزمانين وهذا الاعتراض انما يرد على التقرير الثاني الذي

لا يطابق المتن واما التقرير الاول المطابق لمتن الكتاب

فلا يرد هذا الاعتراض عليه وهذا الحق في تابعها انا لا نم انه اذا

تساوي حركة ذي الميل الثاني حركة عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع

العائق كهي لا معه وانما يلزم ذلك ان لو كان الميل الثاني عائقا ولم لا يجوز

ان يكون الميل بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تأثير في المعاوقة فلا يمكن

عائقا وهذا الاعتراض مندفع بما اثبتنا به ازدياد سرعة الحركة
بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه بان
ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة انما يكون لصغر الجسم او للموانع
الخارجة العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية فنقول له
اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف الميل انما يكون بسبب صغر الجسم ولم لا
يجوز ان يكون بسبب انتفاش الاجزاء كما في القطن المندوف واما
ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق من كونه عائقا بل انتفاء ما
يمنع الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم لصغره خلاف المفروض
وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون الملئين على
نسبة الزمانين ان يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه من
المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا الخلط واجيب
عن هذا بان المحال اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا ومستحيله لا بد
ان يكون استحالة احد الجزئين وليس لاستحالة كون الملئين على نسبة الزمانين

لان الهواء ينفذ في اجزاء الجسم بحسب انتفاشها

فتعين ان يكون لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام
اولا يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين
مع استحالة المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان
كل منهما والجواب الثاني ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد
الجزئين او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع
واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما [illegible]
لا لاستحالة لصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين استحالة احد الاجزاء وهو
حركة عديم الميل فيلزم المطلوب واما الاعتراض بان اللازم من الحجة
ليس الا وجوب اقتران الحركة بمعاوق ما اعم من الميل وغيره لان الحجة
المذكورة كون الحركة مع العائق لكن لا معه واللازم من استحالته ليس الا ان
الحركة لا تخلو عن عائق ما ولا يلزم ان يكون ذلك العائق ميلا لجواز كونه
عائقا خارجيا والجواب عنه بان الحركات الثلث مما فرض اشتراكها
في عدم العائق الخارجي ثبت ان التفاوت بينها يكون بعضها مع العائق في

بعض الا معه لا يكون الا بحسب للعاوق الداخلي الذي هو الميل فخفها خط

ط لانه قد ثبت من البرهان ان المحال المذكور انما لزم من فرض حركة عديم الميل

ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل او وجوب اقتران الحركة مع الميل

المعاوق وهذا بين لا شبهة فيه واما الحكم الثالث وهو ان للفلك

ليس بطبعه ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك بسيط ليس فيه

تركيب قوى وطبايع بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير فان اقتضت

الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين لان

لكل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذاة معينة وطبيعة

الفلك بالميل المستدير يقتضي الانصراف عن ذلك الوضع فلو كان في طبيعته

ميل مستقيم يقتضي التوجه الى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية

للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية

للمتنافيين وانه محال هذا تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو

ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرط الخروج عن الحيز الطبيعي

والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي طبيعته بتوسط احديهما

الميل المستدير والانصراف وبالاخرى الميل المستقيم والتوجه واجيب عنه

بان اقتضاء الطبيعة العنصرية للحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شيء واحد

وهو الحصول في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج

عنه لما لم يمكن الا بالحركة اقتضت الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو

اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي

فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في

تلك الحالة اذ السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة

لانها لا تقتضي الحصول لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة اقتضاء

حصول الحاصل فلم تقتض الطبيعة العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول

في المكان الطبيعي فاندفع الاعتراض هذا ما ذكر في الجواب والحق

ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من

الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية

الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال
لم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا وهو الحصول
في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة بان يقال لم لا يجوز استحالة
اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال
انه واقع في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند
اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع حتى يندفع باندفاع السند ويصح
الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم
العنصري من الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة
يوجب كونهما قسريين وهذا خلاف المفروض فتعين استنادهما الى
الطبيعة وبوجه النقض فمتوقف سقوطه بالتغاير الذي اوردناه في الجواب
عن النقض وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف
بالنسبة الى شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركزه في حالة
كونه في الموضع الطبيعي والميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الموضع الطبيعي

فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتئام اما انه لا يقبل الكون والفساد لانه محدد للجهات ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى فتقدم تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة منه

ساقط ايضا لان الكلام في الميل المستقيم الذي اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع
او الوضع والاول محال لان طلب الموضع مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجود
لكن الفلك لكونه محددة للجهات لا موضع له فتعين الثاني وهو مستلزم للتوجه
والانصراف بالنسبة الى شيء واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا الفصل لما
ان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء ومسارح الالباء
ولا يخفى مقال الا مجال له لخفاء ههنا بين الكتب
والله تعالى ولي الارشاد وبيده اعنة التحقيق والسداد

فصل في ان الفلك كله اود وهذا الفصل يشتمل على
دعويين الاولى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون حصول
الصورة في المادة بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها
الثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتئام اما الدعوى الاولى
فلان الفلك محدد للجهات ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون
والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد واما فقد مر بيانها في

حيز طبيعي وللصورة الفاسدة ايضا حيز طبيعي لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة فالصورة الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب اقتضت ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي

الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج انه لا شيء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد اما الصغرى فقد ثبت في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي لما بيّن في الفصل الخامس من الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته الكائنة اما ان يكون في حيز غريب فتميل ميلا مستقيما الى حيز طبيعي او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل الحركة المستقيمة وبهذا تم الحجة على المطلوب هذا ما قال المص في هذا المقام وفيه نظر لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور فلا نم ان كل ما يقبل الكون والفساد

فان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي واما انه لا يقبل الخرق والالتيام لان ذلك انما يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام

فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكر في دليله كل جسم له حيز طبيعي ممنوع وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموهوم او شيئا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل ولا نم ايضا ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما استدل به على ذلك اعني قوله الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان ممنوع لا بد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما يقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في اقتضاء تلك اللواحق اولا فان شاركتها فيه فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان ...السطحي الخرق والالتيام

انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
فلا بد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء واقترانها المستلزمين
للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا
بالمستقيمة منها او المستديرة وكلاهما محال اما الاول فلما بينا ان
الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام
بالحركة المستديرة اما بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك
البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكنه يمنع الاقبال
المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية
او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا
يقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه
لا قسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للآلات
الجسمانية المختلفة التي بواسطتها يصدر تلك الافاعيل غير الفعل الفلكية بالاول

فصل في ان الفلك متحرك على الاستدارة ابدا

فلا يقبل الخرق والالتيام ويلزم منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة ح

لنا في هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه
قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد من حركة تحفظ الزمان
ويقوم هو بها فتلك الحركة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة والاول
محال لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة فتلك الحركة المستقيمة
التي فرضنا انها حافظة للزمان ان كانت واقعة في سمت واحد ولا
يكون لها رجوع عن السمت ولا انعطاف فاما ان تكون متناهية فيلزم
انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان تكون ذاهبة الى غير
النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه وقد ثبت
استحالته وان كانت راجعة او منعطفة كان المسافة فتلك الحركة طرف
اذا وصل الجسم المتحرك بتلك الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فهناك حركتان
مختلفتان بالجهة احداهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع
او الانعطاف وثانيتهما الحركة المبتدئة من الطرف المذكور بعد الرجوع
او الانعطاف فيلزم انقطاع الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين

مختلفين سكونًا فيلزم انقطاع الزمان وانه محال ولئن قلنا ان بين طرفي
الحركتين مختلفتين سكونًا لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك
الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال
الوصول لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اثر
له صادر لكونه اثر الفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد
بدون الميل الموصل وهو ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذا
قد ثبت ان الميل الموصل موجود حال الوصول فالميل المقتضي للحركة الثانية
المزيل للوصول لا يكون موجودًا حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين
المتنافيين في حالة واحدة فالوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل
غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول لتنافيهما واحد من الميلين اي
فان لكل واحد من الوصول وزواله آنًا اذ لو كان الوصول زمانيًا كان حال
الوصول زمانًا منقسمًا ففي طرف من ذلك الزمان اي بعض منه لا يكون
الجسم المتحرك واصلًا والا لم يكن ما بعد من الزمان زمان الوصول فلا يكون

ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هف وبمثل
هذا البيان تبين كون زوال الوصول آنيًا قلنا فيه ان الميل
سبب للحركة موجود معها في اثناء المسافة الى نهايتها فيكون زمانيًا
كالحركة فكيف يكون آنيًا والاستدلال على آنية الميل بآنية الوصول
وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول آني فان الوصول بعد الحصول
موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكنا لا نسلم ان آنية الوصول تستلزم
آنية الميل لا بد لهذا من دليل قلت المراد بالوصول وزواله حدوثهما
وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهر مما ذكر من البيان والمراد بآنية
الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلًا وآنية الميل الثاني بصفة كونه
مزيلًا للوصول من حيثية الميلين ذاتًا لا ينافي آنيتهما وصفًا ولا شك
ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الوصف المذكور
فصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين واندفع الاشكال
واذ قد تبين ان لكل واحد من الميلين آنًا وان آن الميل الاول غير آن الميل
الثاني

فنقول لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم تعاقب الآنات المستلزم
لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه تألف الحركة
والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لتطابق الزمان والحركة والمسافة فكلما هو متالف منها
تتالف الا واحد منها لا يتجزى يستلزم كون الباقيين كذلك ولا ان يكون الجسم
المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا فيه لكان متحركا اما الى الطرف
للا كون فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في ذلك الزمان وقد فرضنا انه
واصل هف او عنه فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن
زوال الوصول هف فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة
5 فتكون مستديرة ولا بد ان لا تنقطع تلك الحركة والا لزم انقطاع الزمان
فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة للزمان ولا حركة مستديرة
تحتمل الدوام سوى حركة الفلك فتكون هي حافظة للزمان فتكون دائمة
وهو المطلوب والمراد بحال الوصول في البرهان على الوجه الذي قررناه
ما يقع فيه الوصول من آن او زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والا صح

في حال الوصول بمعنى البيان والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول
ثم على انقسام الطرف والزام التخلف بعدم الوصول الى الطرف عند
الوصول الى احد طرفيه فينقسما ظاهر بعدم مطابقته لمتن الكتاب موجبة
لزيادة الاستدراك ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم
ظهور التخلف فيلتجي الى ادعاء الاولوية فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال
بذلك صفحا واعلم ان الاستدلال بآنية اللاوصول على آنية
الميل الثاني المزيل للوصول يقتضي ان يكون آن الميل الثاني هو آن زوال
الوصول ولا نم ان ما بين آني الوصول وزواله من الزمان زمان السكون
بل زمان الحركة قوله لو كان متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا
الى الطرف او عنه قلت نختار انه متحرك عنه قوله فيلزم زوال الوصول
قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول وهو مستحيل قلنا
لا نم استحالته وانما يكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو
كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول

طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا الزوال ولما كانت الحركة قابلة
للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول بنصف هذه الحركة متقدماً
لا محالة على الزوال المفروض اولاً ولو صحت هذه المقدمة لكفى في
البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن وزوال
في آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم استدراك ذكر الميلين في
الحجة لتمامها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال ان الميل الاول
الموصل للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول والميل الثاني المزيل له
حادث وهو انما حدث في آن لان الميل ليس مما يوجد الا في الزمان
كالحركة وان حدوث الميل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه الميل
الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد وبين الآنين زمان السكون
اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته اما الى الطرف او عنه لا متضاد الحركة
في الشيئين بحسب الفرض فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في
مبدئه الذي فرضناه آن الوصول هف وان كانت عن الطرف والحركة

عن الطرف انما توجد بالميل الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه وانه
محال فتعين سكون الجسم في الزمان المتوسط بين الآنين وتم البرهان ه
على ما هو المطلوب من طلاق السكون بين الحركتين المختلفتين سيما عند الشيخ
الذي فرعت على ما اختاره للتقليل التقدير قال هذا ينتقض
بالحبة المرمية آه اقول هذا جواب نقض يرد على القائلين بالمذكور في
اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم
في الحجة على القائلين جميع مقدماتها لزم ان يسكن الحبة المرمية الى فوق
عند ملاقاتها الجبل النازل كما ترى حركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقاة من
المسافة وهابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهوى لاجله
تلك الحبة وانه غاية الاستبعاد وتقرير الجواب ان الحبة المرمية
لها سكون في آن الملاقاة عند حد الملاقاة في المسافة لانقطاع الحركة الاولى
الصاعدة عنده ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة التي تنتهي الهابطة فيه
لما ثبت ان الحركة لا توجد الا في الزمان وهذا السكون الآني للحبة المرمية

لا يعلم نوع حركة الحبل الواقعة في الزمان اذ لا مخالفة بين ما يوجد في زمان وبين
ما يحدث في الآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان فيتصرم بعضه فلا يلزم
سكون الحبل المستبعد فلئن قيل سكون الحبل عند
صدّ الملك في آن فاله لازم بمثل ما ذكرت من الدلائل في الحبة المرمية
بأن يقال حركة الحبل الى حد الملك قد انتهت في آن الملك فوحركته
من ذلك الحد لم يوجد فيه لزمانيتها فيلزم سكون الحبل وهو المستبعد
قلنا لا يلزم سكون الحبل فان حركة الحبل من اول هبوطه الى
وصوله الى المنتهى حركة واحدة وصدّ الملك فانه كالحبة المرمية من المسافة في
وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للحبل في آن الملك
وان لم يكن حاصلة له بمعنى القطع فلا يلزم سكون الحبل اذ السكون عدم
الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة
اذ لا حركة لها فيه اصلاً اما بمعنى القطع فلما ذكرنا واما بمعنى التوسط
فلان الحركة بمعنى التوسط انما يكون في وسط المسافة وصدّ الملك بالنسبة الى

الحبة المرمية ليس من وسط المسافة لان الحبة المرمية لها حركتان مختلفتان
وما يلي صدّ الملك نهاية لمسافة احديهما الصاعدة وبداية لمسافة
الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة بمعنى التوسط واذ
قد ثبت ان لا حركة لها اصلاً في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه
قطعاً فانضح الفرق وزال الاستبعاد نعم يلزم من الطريقة
التي سلكها المصنف في تقرير الحجة من اعتبار الوصول والزوال ان يوجد للحبل
واصل من الحبة والحبل سكون زماني فان لكل منهما وصولاً الى حد الملاقاة
وزوال وصول عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون واما
الطريقة التي سلكناها من اعتبار المطلب فلا يلزم منه شيء من ذلك اما
الحبل فلانه لا يتعدد ميل فيه بل ليس فيه الا ميل واحد مستمر من بداية
المسافة الى نهايتها مقتضٍ للحركة لا كونها فلا سكون له اصلاً واما الحبة
وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون بينهما زمان
السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما

وهو الميل القاسر عن ضيقه الاخرى وهو الميل الهابط الحاصل فيه من
جهة الجبل كالحجر المرفوع الى الفوق يحصل منه الرافع ميلا صاعدا وهو ميله
الذاتي الطبيعي ويحصل منه من قضيب يدّعيه في تلك الحالة ميلا صاعدا
وهو ميله الوضعي الحاصل له من جهة الرافع هذا ما تلخص لدي في هذه المسئلة
من التحقيق بعد ما انفق فيها اعمال النظر بمعاونة التوفيق ولم آل
فيها معاناة السهر حتى قضيت من حق تحقيقها الوطر رجاء ان يدخر
لي بذلك اجر جزيل يوم الحساب او ذكر جميل فيما بين الاعقاب قال

فصل في ان الفلك متحرك بالارادة اقول

يريد ان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية
بارادتها حسب صدور الحركات عنا بارادتنا والبرهان عليه ان
حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير يحرك
على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على الدوام عرضية لزم دوام
سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة الفلكية وانه محال فثبت انها

ذاتية

ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك
اما طبيعية او قسرية او ارادية لا سبيل الى كونها طبيعية لان حركته
او قسرية فتعين كونها ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان
حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء
من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى
فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة
اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك
اما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يتركه
الجسم بحركته المستديرة يطلبه بها فلو كان ترك الجسم اياه هربا عنه
بالطبع لكان طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع
مطلوبا بالطبع وانه محال واما انها ليست طلبا للحالة فلان طلب
الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم عند وصوله اليها والحركة المستديرة ليست

للفلك لا توجب السكون عند وضع ما من الاوضاع الممكنة له في تمام الدورة
والا لوجب السكون قبل تمام الدورة وليس كذلك فثبت ان حركة
الفلك ليست طبيعية فلئن قيل قد ثبت ان
الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فالحركة الحاصلة بالميل
الطبيعي لا بد ان يكون طبيعية قلنا لا نم كونها طبيعية وانما تكون
طبيعية ان لو كانت الطبيعة مع ما تقتضيه من الميل كافية في حصول
الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة مع الميل
للحركة موقوفا على انضمام الارادة فتكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا
بالارادة واما انه لا يجوز ان تكون قسرية فلان الحركة القسرية هي
المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما يوجد ان لو وجد
حركة طبيعية واذ قد ثبت ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة
قسرية هذا ما ذكره المص في هذا الموضع والاولى ذكر في تعريف الحركة هو ا ٥

الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم اعم
من ان يكون للطبيعة للجسم المتحرك بحركة او ميل او لا يكون وعلى تقدير ان
يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون مثله المستفاد من القاسر
الخارجي والمقتضى للطبيعة مثلا واحدا بان تقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل
بالقوة والقاسر الخارجي يوجبه بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او
متخالفين فان اعتبر العموم في هذا المفهوم حتى يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور
كلها من الحركة القسرية لم يصح قوله لان القسر خلاف الطبع وان اعتبر
في مفهوم الحركة القسرية ان يكون خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة
الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانه خرج
عنها الحركة العاجلة للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون
للطبيعة فيها مقتضى والتي توافق مقتضى الطبيعة والتي تغاير ولا تخالفه
اما خروجها عن الطبيعية والارادية فظاهر واما خروجها عن القسرية فلعدم
اشتمالها على ما اعتبر في القسرية من مخالفة الطبع ولحصل ان الاولى

المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لانه مبني على ان الحركة الذاتية
منحصرة في الاقسام الثلثة وعلى ان القسرية على خلاف الطبع وكلاهما ممنوعان
المقدمتان لا تجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما تبين فلا يصح ما يبتني عليهما
معا من الدليل **قال فصل** في ان القوة المحركة
للفلك الى آخره **اقول** لما اثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن
مبدأ هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة
اي المبدأ الصادر عنه هذا التحريك الارادي هي نفس مجردة عن المادة
ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق
النفس الناطقة ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على
افعال غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة
للفلك بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام
بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا نقص فيه والمباشر للتحريك
الارادي ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك

ولو

١٦٧

واما الكبرى فلان القوى الجسمانية قابلة للتجزي اذ المراد بالقوى الجسمانية
الصور النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها حسب حلول الصور
وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم حسب صورته المقدارية الى اجزاء مقدارية
لزم انقسام صورته النوعية السارية فيه ايضا الى اجزاء مقدارية من صور
نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال هذا منقوض بالقوى النباتية
او الحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الآلية فانها لا
تنقسم بانقسام تلك الاجسام الى بسائطها التي هي بالفعل منها ضرورة ان
البسائط لها صورة نوعية مخالفة بالحقيقة لصور المركبات التي هي تلك
القوى لانا نقول حينئذ الكلام في قوى جسمانية لاجسام بسيطة لها
اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في الحقيقة وهذه الاجزاء لا بد ان
يكون صورها النوعية متشابهة مساوية للصورة النوعية التي للكل في
الحقيقة ايضا لكونها مقدارية منها والا لما كانت تلك الاجزاء مساوية
للكل في الحقيقة ولا تلك الاجسام بسيطة فاما الاجسام المركبة الآلية

لقواها القائمة عليها بعد التركيب فبسائطها ليست اجزاء مقدارية
متشابهة متساوية للمركب في الحقيقة حتى يكون صورتها النوعية الفائضة [من العقل الفعال] كذلك
بل هي اجزاء ماهية هي اجسام صغار مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة
في الحقيقة فيكون صورتها النوعية ايضا مختلفة مخالفة للصور النوعية
التي للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من انقسام المركبات اليها انقسام القوى
الحالة في تلك المركبات القائمة بكليتها الى الصور النوعية فظهر الفرق واندفع
النقض واذ قد ثبت ان القوة الجسمانية قابلة للتجزي فنقول ولكن
ما يقبل التجزي من القوى فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل
اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون
جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا
انه كذلك او يقوى مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء للكل في التأثير
وهو ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوى يقوى على بعض
ما يقوى عليه الكل ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى

الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا وقولكم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة
وانما يلزم ذلك ان لو لم يقو على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي
هو محله فيه وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل
ما يقوى عليه الكل بالنسبة الى الكل وقولكم لزوم مساواة الجزء للكل في
انما يلزم ذلك ان لو كان تأثير الجزء في المحل كالكل وليس كذلك قلنا
قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء لا يتفاوت
فيها لطبائعها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يتفاوت فيها طبايع
البسائط لقواها المركبة ولهذا يحصل للحيوان الاعياء في حركتها الارادية
الصادرة عن نفس الحيوان انه فلا تفاوت بين تأثير جزء القوة في جزء
الجسم البسيط وبين تأثير كلها الا بحسب صغر الحجم وكبره لعدم المعاوقة
وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة
لاشتماله على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز
ان يكون تأثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تأثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز

وان كان كذلك فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدا معين او على جملة غير متناهية لا جائز ان يقوى على جملة غير متناهية اذ لو قوي على جملة غير متناهية والمجموع على ما هو زائد فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هف فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الاخر مثله فالمجموع لا يقوى على الغير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فثبت ان كل ما يقوى عليه القوى الجسمانية فهو متناه منه

من مساواة الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية تقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك لا تقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال لان الجزء منها حينئذ اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزء من قوى على ما لا يتناهى من مبدا معين والكل يقوى من ذلك المبدا على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في جهة عدم تناهيه وانه محال فتعين ان الجزء يقوى على المتناهي من الافعال وكذلك سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نم ان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرات متناهية وهو ممنوع اذ القوة ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية للكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الآحاد بعضها

الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا غير متناهية بعدد الاجزاء الغير المتناهية حصلت في تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية بالضرورة قلت الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على اثر لان الانقسام الى غير النهاية مما يؤول بالاخرة الى اجزاء في غاية الصغر والضعف بحيث لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم والفرض لكن الاجزاء الوهمية او الفرضية لعدمها في الخارج لا اثر لها قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد وللكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الآثار المتناهية بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء الى بعض مرارا متناهية بحسب الاجزاء المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه وذلك يستلزم ان القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناهي وهي كبرى القياس فثبوتها يتم البرهان على المطلوب ولعل فائدة تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام

فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي
بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الاجزاء متسقا
غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان
الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمئات
المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام
ما لا يخفى على المحصل اذ من الواجب على هذا القائل ان يبين معنى
اتساق النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور
والسنين والمئات والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة
في الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام وعدمها في الزيادة على غير المتناهي ه
الغير المتسق لان هذه الامور غير بينة في انفسها فتفتقر الى البيان ٥
لا محالة ولم يبين شيئا منها بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور
والسنين التي هي مقاديرها باتساق النظام في الاولى وعدمه في
الثانية غير مستقيم لتطابقهما على ما هو المشهور ولكن حاول لتصحيح كلام

لكلامهم هذا القائل ان يقول المراد بكون الغير المتناهي متسق النظام ان يكون
امتدادا واحدا ذا اجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على الغير المتناهي ق
المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية
الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما
الشهور والسنون فهي وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة
الفلكية متصلة بحسب اتصالها الا ان عروض العدد لاجزائه المفروضة وضه
بحسب الاعتبار صيرها شهورا او سنين متعددة واخرجها عن الاتصال ل
والاتساق والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة وضه
للامتداد الواحد المتصل الغير المتناهي غير مستحيلة لان هذا الامتداد
قابل للتجزئة الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية عددا
واحدا معينا وحصل لهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان ٥
مثلا امكن ان يجزئ كل واحد من احاد هذا العدد بعدد اخر انقص من
الاول فحصل عدد اخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة

قوله ويمكن ان يراد ان هذا التفسير عالايفهم من اللفظ باحدى الدلالات الثلث وغايه ما يقال فيه انه انما فسر اتساق النظام بانقطاعها والانفصال لشيء من عدم الانقطاع وهو يعم عدم ان تقطع الاجزاء الى انفصالها وعدم انقطاع السلسلة الى ان انتهائها والتناهي المراد صح

كل ولعدم احاد العدد الاول عددًا مشتملًا على عدة احاد من العدد الثاني كالشهور في الزمان وكذا في الالوف مع المئات ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبر في الزمان وزال الاشكال المذكور منها لامكنت الزيادة على الغير المتناهي في الحركة ايضًا فتبين بهذا التقرير ما يجب هذا الفضل في توضيح الفرق بين الحركة وبين الشهور والسنين والمئات والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع فالمعنى ان الزيادة على الغير المتناهي المعدوم الانقطاع الزائد عليه في جهة عدم التناهي وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع الحركتين من مبدا واحد ويكون هذا القيد احترازًا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية منذ من مبدا انه تختلف احديهما من يوم والاخر من يوم اخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على ان هذا المقصود لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي

ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة فاما الاتساق الاتصال وان كان واجب الذكر ايضًا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك ذكره للظهور في الحركة واعترض على من لخصه بانا لا نسلم ان تناهي الحركات لكل جزء من اجزاء الفلك يستلزم تناهي الحركة الصادرة عن كله من حيث هو كل لجواز ان يكون كل الفلك من حيث هو كل على اكثر من مجموع ما يقوى عليه الاجزاء واجيب عنه بجواب محصله ان نسبة اثار اجزاء الفلك الى اثار كلها كنسبة اجزاء الفلك الى كلها ونسبة اجزاء الفلك الى كلها كنسبة محال الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة اثار اجزاء الفلك الى اثار كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة اثار اجزاء الفلك الى اثار كلها نسبة متناه الى غير متناه لزم ان يكون نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه وانه محال فثبت ان اثار كل الفلك متناهية كاثار الاجزاء وهو المطلوب قال فصل اقول

المحرك القريب للفلك قوة جسمانية اه **اقول** لما ثبت ان مبدا
الحركة الارادية نفس مجردة ذات ارادة كلية اراد ان يثبت ان
من النفس المجردة لا تكفي في صدور هذه الحركة عن الفلك بل لا بد معها
من قوة اخرى جسمانية فلا بد ههنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود
الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة للشوق منبعث
عن تصور تخيلي او توهمي او تعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة
لانه يتصور اولا شيئا ويدرك انه ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراكه
انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة مسمى بالشهوة ومن ادراكه
انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة مسمى بالغضب ويتبع ذلك
الشوق عزم الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة الحاملة للقوى المحركة
المنبثة في العضلات على تحريك الاعضاء فتحركها و **الثانية**
ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية تقتضي ارادة جزئية
تابعة لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا راي كلي

وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع ارادة كلية لم يكف هذا الراي الكلي
وما يتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الارادية الجزئية
مثلا بل لا بد ان تخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يقتضي صدور الحركة
الجزئية وذلك لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة
المتعلقة بالحركة الكلية صدور واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوي النسبة
ترجح بلا مرجح مثلا اذا حصل عند احد ان بذل الدرهم الى درهم [?] مستحسن
جميل واشتاق الى بذل درهم ما وحصل له ارادة بذله لم يحصل لذلك منه البذل
المعين للدرهم المعين ما لم يحصل له ارادة البذل المعين التابعة للشوق
الى البذل المعين المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن واذا
تمهدتا تانك المقدمتان **فنقول** المحرك القريب للفلك الذي
يباشر تحريكه بلا واسطة محرك اخر قوة جسمانية حالة في مادة الفلك وهي
صورته النوعية المسماة بالنفس المنطبعة **والبرهان** عليه ان الحركة
الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة جزئية لوجودها في الخارج فهي لحركة [?]

الارادية الجزئية انما تكون بتصورات لما ثبت في المقدمة الاولى ان الحركة انما توجد
بالارادة التابعة للشوق المنبعث عن التصور فهذا التصور الذي توجد به الحركة
الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول باطل لما تبين في المقدمة الثانية
ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني
وهو ان التصور الذي توجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب للفلك
ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور الحركات الجزئية عنه في الفلك
وكل ماله تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم فيه تارة وهي
صغيرة واخرى وهي كبيرة فاختلاف الصورتين المرتسمتين صغرا و
كبرا اما لاختلاف في حقيقتهما او لاختلاف ما انتزعتا عنه من الموجودات
الخارجية صغرا وكبرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه والاول باطل
لان الكلام في صورتين متحدتين نوعا هما صورتا شخص واحد وكذا الثاني
لجواز عدم انتزاعهما عن الموجودات الخارجية بان يكون الصورتان لامر معدوم
كجبل من الياقوت فتعين الثالث فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة

ثم ماله

ثم ماله تصور جزئي غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة منه فلازم الانقسام
وكل منقسم فهو جسماني فماله تصور جزئي من القوى فهو قوة جسمانية
فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المطلوب فان قيل قد ثبت
بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس
المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها التحريكات الغير المتناهية
وهل هذا الا تناقض صريح قلت ان التحريكات الغير المتناهية صادرة
عن النفس المنطبعة بواسطة ان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس
المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية عن القوة
الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية عنها
بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم
من التناقض قال الفن الثالث في العنصريات اقول
لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد
بالعنصريات العناصر وما حدث منها اعني بها ما يتألف كالمواليد الثلثة اعني

كالبط والتعدد وعن جماعة على ما عين في ابواب العلم الطبيعي من الاجمال

قال فصل في البسائط العنصرية أه أقول

الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة الى مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات اركان اذ ركن الشيء هو جزؤه وباعتبار انها اصول لما يتألف منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات تتألف منها واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها احكام وقد وضع المص هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة احكام

الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري اما حار او بارد واياما كان فهو اما رطب او يابس فالحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى الجهة الفوق وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل فالخفيف اما ان يجمع حركته الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة فهو الهواء وكذا الثقيل اما ان يجمع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة وهو الماء

الثاني انها مخالفة بحسب الصورة النوعية لكل اثنين منها فهو متباينان مختلفان بالحقيقة اذ لو اشتركت اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشتغل كل منهما بالطبع حيز الاخر والمشاهدة تكذب هذا مع انها تدل على ان كلا منهما يهرب بالطبع عن حيز بعض

الثالث انها قابلة للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان التركيبات الثنائية من العناصر الاربعة ستة في كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد انقلاب هذا الى ذاك

وعكسه ولا يحصل من ضرب ا ستة في الستة اثنى عشر لكن بسبب ان
الاطراف لا يكون بعضها بعض بلا واسطة لم يدخل الا في قسم الستة
للاصلة من ثلاثة ثنائيات وهي النار مع الماء ومع الارض والهواء
مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة للاصلة من ثنائيات ثلثة حصل لكل
منها عنصر بين متجاورين داخلة تحت الوقوع والمقصود اثبات وقوع من الـ قسام
الستة في ستة امثلة اوردها على سبيل التمثيل لعقود العناصر الكون والفساد
اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء والماء واثنان بين النار د
والهواء اما اللذان بين الارض والماء فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا فان ه
مياه بعض العيون بعد ما خرجت من منابعها وهي مياه جارية مشروبة تصير
حجرا صلدا وليس تكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا
بعد ما ذهبت عنها الماء بالتبخير او النضوب الحاقا فلان الزمان الذي
يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في غاية القصر لا يمكن ان تذهب تلك
المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخير واما ثانيا فلان او النضوب

مياه / ارضية
تلك المياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية فلو كانت فيها اجزاء
اجزاء غير محسوسة لكن في غاية القلة فلو كانت فيها تلك الاحجار متكونة من تلك الاجزاء
الارضية للزم ان يتكون من مياه كثيرة حجر حجمه في غاية الصغر وليس كذلك
اذ لا يحس تفاوت كثير بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها في الحجم
وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة تنقلب بالحيل مياها سيالة يحتال
بفعله طلاب الاكسير فان من اعمالهم الاكسيرية انهم يجعلون بعض الاحجار
الصلبة المجربة بانواع من الحيل بحيث يذوب ذوبان الملح في الماء واما
ل اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء ينقلب ماء في قلل الجبال ه
بواطنها برد يصيبه هناك فانه كثيرا ما يشاهد فيها سحب ماطرة من
هواء غير ان ينساق اليها من موضع اخر فليس ذلك السحاب والمطر الا
انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا لا بقاها لو كان البرد
سببا لانقلاب الهواء لتتابعت الثلوج في فصل الشتاء ماء
الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد

وتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء فينقطع الثلج بزوال البرد والانعقاد
لانا نقول هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة للانعقاد ولم لا
ذلك بل المدعى ان الانعقاد لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة
التامة لحصوله فكلما حصل الانعقاد كان للبرد دخل في حصوله البتة
ومتى لم يحصل الانعقاد مع وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع
ولا ينافي هذا كون البرد جزءا من العلة التامة للانعقاد وثانيهما
ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس او النار اياه فان البخار المتصاعد
من الماء المسخن اجزاء مائية لطيفة مختلطة بها واما اللذان بين النار
والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين فانه
لو الح النفخ على الكور وسد الطرف الاخر بحيث لا يدخل منه الهواء الجديد
يحدث فيه نار من غير نار تكون فيه وثانيهما ان النار ينقلب
هواء كما نشاهد في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها المتشبث
بالفتيلة نار شفافة فليس لها ظل لقربها الى البساطة وما فوقه الى راس الشعلة

نار

١٦٤

نار يبقى لها ظل لكن فيها كدورة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد
بحسب تباعدها من الفتيلة لانتقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا
بانقلابها هواء الى ان يبلغ راس الشعلة فينفصل الاجزاء النارية بالكلية
ويبقى الدخانية الصرفة اذ لو كانت النارية باقية فوق راس الشعلة مع
الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال مرئي مثل ما كان تحتها ولاحرقت
سقف البيوت عند وصول تلك الاجزاء الدخانية اليها واللذان بالمقايسة
وكذا التلازم ووقوع الكون والفساد في هذه يدل على اشتراكها في الهيولى
اذ لولاه لما كان الكون والفساد لعدم العلقة وانه يجيء الرابع ان الكيفيات
الاصلية لها امور زائدة على صورها النوعية مغايرة لها وذلك لانها تستحيل
في الكيفيات وتحدث فيها بعض الكيفيات كتسخن الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء
صورها النوعية بحالها في كلتا الحالتين فلولا التغاير للزم اجتماع وجود
الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه محال البطلان واعترض على هذا
بان صورة النار تزول عند زوال الحرارة وكذا صورة الماء الى آخره والله اعلم

العناصر

لا يزول عنها بعض الكيفيات

لزوالها عند زوال البعان والجموح فلا يصح قولكم ان الكيفية تزول مع بقاء
الصورة النوعية واجيب عنه بان صحة زوال الصورة النوعية
عند زوال الكيفيات في الصور المذكورة ان ادعى مطلقا فممنوع غير مسلم اذ
حالة التركيب ليس كذلك وان ادعى في حالة البسائط فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتنا ه
من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب انما
يكون موجها ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم
من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية و
ان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال
الكيفية في الصور المذكورة والجواب المذكور هو انكم ان ادعيتم الدوام
فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم
المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ المطلقتان لا تتنافيان ه
اما لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم ان الكيفية تزول مع بقاء
الصورة وتكون الصور المذكورة سندا للمنع فالجواب غير موجه لكونه

والبسائط اذا اجتمعت في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة وكسر كل واحد منها سورة كيفية
الاخر فيحصل كيفية متوسطة من بين الكيفيات المتضادة متشابهة في اجزائه وهي المزاج

كلاما على السند بل الجواب عنه صحيح هو ان يقال المدعى هو الاطلاق في المقدمة
المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام الحجة عليها ما ذكرنا من المثال وما
ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه اياه وانما يستلزم المنع
ان لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان فان
والمنع انما يرد على الدوام وهو ما ادعيناه والحاصل انها اذا اجتمعت
اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس احدنا بها بحسب الوضع
وتفاعلت بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها
المتضادة حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة
بين تلك الكيفيات متشابهة في الاجزاء المتداخلة للمركب ويسمى هذه الكيفية
المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي الذي
اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد
هو عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج
جامعا لعدم تناوله المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات

لها امزجة اول اذا الانكسار الواقع فيه بين تلك الدرجة وليس بينها غاية
لطلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان تعتدل كل منها بالقياس الى
مقابله فيكون بحسب نسبتها بالقياس الى البارد وتنبرد بالقياس الى الحار
وهكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية اجزاء المركب ان
لا يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الاخر بل يكون
في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قيل المراد
بالقوى في قوله فعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كان هو الصور النوعية
لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد
اذ التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع
انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات كما هو الفعل والتاثير الهما
يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلة ومنفعلة بالنسبة الى ما يقابلها اما فيه
فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلة ومنفعلة في حالة واحدة وانه
محال او على التعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب مغلوبا بان مغلوبه وبالعكس

وهو الانكسار قلت المراد بالقوى اما الصور النوعية والمراد بكون العنصر
فاعلا بالصورة فاعلية الصورة كما يقال هذا البناء محكم باساسه وانما
المراد محكم اساسه وصح اتصافها بالتضاد واما الكيفيات والمراد بالتخالف له
الاضداد الحقيقي اولانه تجوز في باب وصف الشيء بصفة ما هو سبب
اي بقواها المتضادة بكيفياتها واما الكيفيات فيكون الباء في بقواها
للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر عند الامتزاج يفعل
بعضها اي صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة النارية
مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة
البرودة في النار فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في بادي النظر
يظن انه الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل هو المادة ثم
الكيفية بواسطة المادة وان صورة كل من العناصر يفعل بواسطة اصل الكيفية
في مادة الاخر بازالة سورة الكيفية عنها فتامل في هذا التحقيق حق
التامل اذ به يندفع الشبهات في الباب والله الموفق لسلوك محجة الصواب

قال فصل في الكائنات الجوية اقول

المراد بالكائنات الجو ما يحدث من العناصر بغير تركيب وتسميتها بالكائنات
الجو اما لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو العالي اوله نها انما تحدث
بتاثير ما في جانب الجو من العلويات وعامات الاشياء المبحوث عنها في هذا
الفصل لما متكونة من دخان او بخار كان بالحرى ان ننتقل اولا ببيان ماهيتها
فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت في مياه
صادفتها في بعض المواضع فسخنتها بعض تلك المياه بتسخينها اجزاء هوائية
تتصاعد بحسب اقتضاء سخونتها مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا
يتعذر به الامتياز الحسي عن ذلك المختلط نعني المتصاعد منه
الاجزاء الهوائية المتكونة من الماء المختلط بالاجزاء المائية اللطيفة
هي البخار واذا وقعت هذه المسخنات على بعض المواضع الغائرة واحدثت
لشدة السخونة هناك اجزاء نارية فتصادف تلك الاجزاء النارية اجزاء
قابلة الاحتراق فتشتعل بها واحدث منها بالاحتراق اجزاء هوائية

تتصاعد مختلطة باجزاء ارضية لطيفة مبانية انفصلت عن تلك الاجسام
فهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة
هي الدخان وههنا حقيقة اخرى لا بد من تقديمها وهي ان كرة
الهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء مختلط باجزاء
ارضية ومائية ترتفع عنهما اليه دائما وان ما بعد منها عنهما صاف
عن ذلك الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت احدهما بالاخرى فالفوقاني
المحيط هواء شفاف صاف عن شوب الكثافة التي حصلت من الاختلاط
بالارضية والمائية والتحتانية المحاطة حصلت لها بالاختلاط
المذكور كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة الليل
والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار
حدوث الرياح فيها كرة النسيم والمحاطة تقتضي برودة ما خالطها
من الاجزاء الارضية والمائية ان يكون باردة الا ان انعكاس الاشعة
المنعكسة عن وجه الارض يسخن ما قرب منها من كرة الارض الى حد معين

كثيرا وما فوق ذلك لهذا باق على برودته فتقبضها تلك الاجزاء الباردة
من الهواء حتى تكون الزمهرير واذا تمهدت هذه المقدمات
فاعلم ان الاشياء التي نبحث عنها من اسباب حدوثها في هذا الفصل
اما اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي حدوثها
في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج وما يشابهها وسبب حدوثها ان الابخرة
الصاعدة في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت
فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير اولا فان وصلت اليها
فان لم يكن البرد هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها بما لها من البرد
الغير البالغ وتنزل قطرات لما لها من الحاصل من الاتحاد بالتكاثف
نزول قطرات الماء في الحمامات الاجزاء المتكاثفة بالبرد في اعاليها
فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات
النازلة هي المطر وان كان البرد قويا فان اثر ذلك البرد القوي
في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات ماء يحصل منها

الثلج

الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع يحصل منها البرد وان
لم تصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة
لها قوام مشاهد فربما انعقد منها سحاب ماطر ان تكاثف ببرد ويصير
يشاهد ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بخارا ملتصقا بالارض
الى ان يتحلل بالتسخين ويسمى ضبابا وان كانت رقيقة للمشاهد
لرقتها ولطافتها فاما ان تتحلل وتنقلب بالكلية هواء وهذا القسم
لم يعين ولم يوضع له اسم واما ان تنزل منها اجزاء مائية رشية عند تكاثفها
ويسمى الطل او مجمدة ويسمى الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدت معا الى كرة الزمهرير
وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين
السحاب مالت تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل
لاجتماع اجزائها الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي لزوال السخونة وتفصل
الاجزاء الهوائية عنها فتخرق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد

وان وقع اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار
مثل ما يشتعل منه اصطكاك الزند والحجر وان انطفت تلك النار في
الجو عقيب اشتعالها بلا تراخي للطافتها سمي البرق فان تشبثت
باجزاء ارضية مجتمعة يحصل من الدخان منها دهنية او كبريتية نزلت
تلك الاجزاء لغلظها شعلة محرقة ما يلاقيها في مسافة حركتها من
الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر لحدوثها اسبابا اربعة
احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة الملاصقة بالبرد اندفع الى جهة السفل
فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب يصير بعضه ريحا بواسطة انه يسخن
بالحركة فيتحلل في اثناء الحركة اجزاء لطيفة وتصير مادة تحدث منها الريح
واما لاجل ان الهواء الذي تحته يتموج عند اندفاعه الى جهة السفل وحصول
هذا التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من الهواء فيحصل الريح
من هذا الهواء المتموج به وثانيها اندفاع السحاب
من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب حركة الهواء الواقع في سمت اندفاعه

فيحصل

فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب يعرض
للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها
فيندفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة مختلفة القوام
فيندفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضعهما وقوتهما
وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية اذا تخلخل وازداد
مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من حيز الهواء المجاور له فيتنحى هذا الهواء
المجاور لضيق حيزه عن ظرفه لامتناع التداخل الى حيز هواء آخر مجاور له
وهكذا يجري المدافعة الى جهة اخرى فيحصل الريح ورابعها
نزول الدخان بثقله وتدافع الهواء الواقع في سمت نزوله حسب ما قلنا
في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب يقال له السموم وهو ريح
محرقة قد يرى فيها حمرة تشعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قبل
انفصالها عن مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على الارض التي غلبت
عليها الحرارة فيكتسي منها حرارة عفنة محرقة تفسخ اجزاء الحيوان بالتعفين

اعضاء

عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس بها وقوع
اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحدة باتصال فوق الافق في
مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت
تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة
تنعكس عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل
او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة
في انعكاس الاشعة عنها وحكاية الاشباح عنه وقوعها امام جسم كثيف
ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عند ما تكون الشمس
قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو
للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من شعاع الشمس ويكون
تلك الاجزاء على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى سطح
الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم
الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس المساوية

لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع الضلع الآخر
لزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على منطقة الاستدارة بحيث
لو اخرجت من الشمس خطا مستقيما الى الواحد من تلك الاجزاء وادرناه
على قطر الافق لكانت بداية ارتفاع الشمس مرت الدائرة المرتسمة من
طرفه الكائن عند الجزء الآخر على جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق وجود
تلك الاجزاء على الشرائط المذكورة واستدبر الشمس ناظر اليها
انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس فيؤدي كل منها
ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى كل منها شكل الشمس حصل من كل
منها شكل الشمس بتمامه كما يحصل في كل من المياه الكائنة في الاواني المختلفة
والسبب في ان كلا منها لا يؤدي شكل الشمس بل ضوءها هو ان كل
واحد من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة بالنسبة الى جرم الشمس والمرآة
اذا صغرت جدا بحيث لا تحيط قاعدة الشعاع المخروطي المنعكس عنها
بسطح المرئي بل يبقى من السطح شيء خارج عنها فانها لا تحكي شكل المرئي

بل ضوؤها ولونها فقط فيرى من تلك الاجزاء الكسدانية المتبددة فيما
فوق سمت راس الرائي في نصف النهار عند قرب الشمس من الافق مستقبلة
عنه بحسب ارتفاعها لانفصال الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة الى
الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط
ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي
لون المرئي كما هو بل تؤدي لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي
فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة يدل
عليه التجربة فمنه القوس المذكورة مع ما ذكرنا بسبب الاحساس
بهاله فهي قوس قزح موجبها وعنه الهالة وسببها ايضا اجزاء
رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت
بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر فهي الشعاع المخروطي
كما بحصر خروطية كالمحيطة على تلك الاجزاء الرشية تنعكس منهم الشعاع
المخروطي مع ما يترتب منه الشعاع على الاستقامة ووقوعه على جرم القمر

فيرى بها جرم القمر وما وراءه ذلك الشعاع القوي النافذ من الشعاع
المحيط به اذا وقع بعضه على هيئة الكسدانية على ما يتساوى نسبته الى جرم
القمر فالحلقة من تلك الاجزاء الرشية المنعكس من تلك الاجزاء الى القمر فيتوق
كل منها ضوء القمر دون شكله كما ذكرنا في قوس قزح فيرى
من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة وهي الهالة ومنه الشهاب و
ما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل في تصاعده الى كرة النار
اشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفا ينقلب
كله بعد الاشتعال نارا لشفافة فينفي عن ظهر نشفيفها ولطف اجزائها
الطف وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر
غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات الاذناب وعلامات احمر
او سود هائلة ولكن كان متصلا بالارض نزل الاشتعال بسريانه في
اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول اشتعال دخان السراج
المنطفئ عند وصوله الى شعلة سراج اخر فوقه على الاتصال الى السراج

المنطفي فيستعمل ثانيًا ويسمى هذه النار النازلة حريقًا لاحراق الاجسام
الكائنة في مواضع نزولها بها واما التي تحدث في الارض فالمذكور منها
ههنا هو الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة
تحت الارض اذا مالت الى جانب او اصابت من برد الارض
ما تعقد به مياهًا مختلطة باجزاء بخارية فربما تجد تلك المياه
منافذ من الارض فتخرج منها وربما انشقت الارض عنها لكثرتها
وقوة الابخرة التي معها فان كان لتلك المياه مدد من جانب الفواعل
والقوابل بحيث كلما ينبع منها شيء حدث عقيبه منها شيء وهكذا على
الاتصال فهي العين الجارية والا اجتمع الخارج منها في موضع غائر من
الارض غير زائد في القدر لانقطاع المدد عنه وهو العين الراكدة واما الزلزلة
فسببها ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثير المقدار فيتحرك
طالبًا للخروج ولا يجد منفذًا يخرج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض
واما لغلظ المحتبس وضيق المسام الارضية فيحرك قطعة من الارض حركةً

ربما تؤدي الى انشقاق الارض فيسمع صوت هائل من انشقاقها وربما
يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة باجزاء حمائية من
الارض فاعلم ان القوم لا يدعون انحصار اسباب الحوادث
المذكورة فيما ذكر ههنا بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم
من الاسباب بالحدس او التجربة لا يمنعون ان يكون لكل منها اسباب
سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابًا
غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا يفي بادراكه
القوى البشرية الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات
الصدور

قال فصل في المعادن الى آخره اقول

كل جسم مركب من العناصر فمن شأن صورته النوعية حفظ تركيبه ومنعها
اجزاءه العنصرية المتداعية لطبائعها الى الانفكاك عنه فان لم يصدر
عنها اثر في المركبات سوى الحفظ المذكور فهي صورة المعدنية في الجسم
المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية والتنمية لا غير

فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس والحركة
الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع
بها حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات
فهو الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم
بان المرجان له نماء كنماء الشجر مع انه عد من المعادن وكذا النخل
بل الاشجار كلها معدودة في انواع النبات مع انها حيوانات كما قالوا
فان بعض الاناث من النخل يميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا
ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء واغصانها
تميل عن الجدار الى فوق في سمت حركتها وعدم كون ازدياد المرجان في الا
بطريق التنمية وكذا عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كان محتملا
فليس بمقطوع بها فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون الاشجار
عادما للحركة الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان
تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء

فهو النبات والا فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب له صورة نوعية
اي ما للظاهر المنبعث في سائر انواعه حفظ التركيب وهي جنس تحته
في سائر انواع كثيرة تتكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة
تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف موادها من الابخرة والادخنة
كمية وكيفية واختلاف تاثير الفواعل لاختلاف الاستعدادات في موادها
وسائر اجزاء العلة التامة لتكونها فمن المواد عند التركيب ان يغلب
عليها البخار يتولد منها البشم والبلور والياقوت والزيبق والرصاص
وعن ما للظاهر الشفافة وفي عد الزيبق والرصاص من هذا القسم
نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة التي تتولد من امتزاج
الزيبق والكبريت على ما صرح به الان ولانه لا شفيف فيه واما
الزيبق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه متولد من جسم
مائي خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد
له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية لا نقطات المرشة على

تراب هبائي مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها
مغشات بغلاف ترابي يحفظها وان غلب عليها الدخان يتولد
منه الملح والزاج والنوشادر والكبريت ثم من اختلاط الزيبق والكبريت
على انحاء مختلفة يتولد الاجساد السبعة المتطرقة وهي الذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر
من الكلام اجمالي اقتصر عليه المص وتفاصيلها مذكورة في المطولات
فمن رامها فليطالعها ولتعلم ان احكام هذا الباب ليست
من الاحكام التي تثبت بالبراهين الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة
لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما مثلنا
فقصارى امره فيها التقليد منه لاثوق من اصحاب الحدس او التجربة
وايرادها في كلامه على سبيل الحكاية عنه فلهذا اقتفينا اثر المص في
الميل الى الاختصار والتجنب عما يعد من الاكثار فاحفظ

فصل في النبات اه اقول النبات جسم مركب له صورة

نوعية

نوعية اثرها المتفق الشامل لانواعها التنمية والتغذية مع حفظ التركيب
والمص عبر عنها بلفظ القوة حيث قال وله قوة اذ الصورة النوعية
يطلق عليها القوة باعتبار كونها مبدا للفعل والانفعال وحكم عليها
بانها عديمة الشعور ذهابا منه الى القسم المشهور الا ان
يعني بعدم الشعور عدم تيقنه على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانها تصدر
عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاقطار الثلث على التناسب الطبيعي
المسماة نموا والانفعال المختلفة كالجذب والامساك فعبر عنهما بالالات
المختلفة كالجاذبة والماسكة وغيرهما وهذه الصورة النوعية هي النفس
النباتية المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي الى من جهة ما يتولد وينمو
ويغتذي فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول اعني
ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة
النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية باقية غير محصلة انما تحصل وتكمل
نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني ما يكمل به النوع في صفاته فهو ما يتبع النوع من العوارض

وهو الكمال الثاني لتأخره عن النوعي والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي
وبالآلي ما يكون له قوى مختلفة هي الآلات في صدور الافعال المختلفة عن صورته
النوعية وقوله من حيث ما يتولد ويزيد ويتغذى متعلق بقوله الآلي
اي الى حصلت الآلية للنفس من حيث الامور المذكورة لا من غيرها والظاهر
مستفاد من القرينة الحالية لانه بصدد تمييز كل من النفسين الحيوانية والانسانية
والتمييز انما يحصل بالظاهر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال
بمنزلة الجنس يتناول لكل كمال وقوله اول خرج الكمالات الثانية فانه
شيء منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي احتراز عن الصور الكمالية للاجسام
الصناعية كالهيئة التي تحصل للسرير وقوله آلي احتراز عن صور البسائط
والمعادن وقوله من حيث ما يتولد الخ احتراز عن نفس الحيوانية والنفس الناطقة
فحاصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث هي الآلات في صدور الافعال الثلثة
المذكورة من النفس النباتية احديها الغاذية وهي التي تغذي وثانيها النامية وهي التي
وبالنفس لغيره فالغاذية هي التي تحيل جسم الغذاء الوارد على

١٨

وتلصقه به فيصير ذلك الملتصق بدلا عما تحلل من جوهر المحل باطراف العرض
والطول الحاصلة من الحركات التي لا محيص عنها والنامية هي التي
تجعل المحل زائدا في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق الى
ان يبلغ المحل غاية النشو زيادة طائفة على تناسب طبيعي اي يكون الزيادة
الثلث الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة المحل فقوله
في الاقطار احتراز عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة
لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان في بعض آخر
وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا
القيد كون البلوغ الى غاية النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة
في السمن ليست غايتها البلوغ الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد
غاية النشو وذو الغاية لا يحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي
احتراز عن الزيادة التي ليست على المجرى الطبيعي كالورم هكذا قيل
والحق ان الزيادة في السمن ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة

لى قوة الى ان يبلغ غاية النشو للاحتراز عنه الشيخ الا ان يقال فى كون
هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز و المولدة هى التى تفرز عن المحل جزءا
وتجعله مادة لشخص آخر من نوعه بتهيئة لقبول صورة النوع فالقوى الغاذية
تخدمها قوى اربع وهى الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائى
انما يصير غذاء اذا استحال من صورته الى صورة الجسم المتغذى فانه بدون
الاستحالة يمتنع ان يصير جزءا من المتغذى فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى
موضع من المتغذى يحصل فيه الاستحالة وهى الجاذبة وهذه الاستحالة لا تحصل
دفعة بل فى زمان لان الجسم الغذائى له اطوار يتحرك فيها الى ان يحصل له
صورة المتغذى فلا بد من قوة اخرى تمسكه فى موضع الاستحالة زمانا يحصل
فيه الاستحالة وهى الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول اثر
الغاذية من التشبيه والالصاق وهى الهاضمة والجسم الغذائى ليس جميع
اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المتغذى بل يفضل منه فى كل دفعة ما لا يصلح
ان يصير جزءا من المتغذى وبقاء تلك الفضول فى المتغذى يضر به من جهة تعفنه

الحان والضغط فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول وهى الدافعة والتى
تفعل فعلها الى آخر سن النمو وبعد ذلك تنقطع عن فعلها واما الغاذية فتفعل
فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدى الى فساد التركيب واعلم ان من
القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها الشيخ شأنها تصوير المادة التى تفصلها
المولدة بصورة نوع المحل حتى يحصل المتولد بالفعل والتقسيم التام ان
يقال القوة النباتية اما ان يكون فعلها البقاء الشخصى او البقاء النوعى
والاول اما ان يكون اثرها النماء وهى النامية او لا وهو الغذاء وحينئذ اما ان
يكون فعلها التغذية وهى الغاذية او خدمتها من الجذب والامساك والهضم
والدفع وهى الخوادم الاربع للغاذية والثانى اما ان يكون فعلها تحصيل
مادة المتولد وهى المولدة او تصويرها وهى المصورة قال

فصل فى الحيوان اه اقول الحيوان جسم مركب
اخص من سائر المركبات بالنفس الحيوانية التى تشارك النفس النباتية
فى افعالها وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية وعرفها بانها كمال

اول جسم طبيعي الى ان يصح ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير يعني
قوله مرجح ما يدرك اه جزء من منطوقه النفس الحيوانية وباطنه المفهوم منه
بالحوزية لطالبة النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرنا في
النفس النباتية فلا نعيد فللنفس الحيوانية باعتبار ما يتعلق بها الة وقوى
اصلهما القوى المدركة والاخرى المحركة واما المدركة فهي اما حواس
ظاهرة تدرك الامور المادية متعلقة بها او باطنة تدرك لا معها فالحواس الظاهرة
خمس الاولى حاسة السمع وهي قوة محلها العصب المفروش في مقعر الصماخ
شانها ادراك الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء
مخصوص بسبب تموج هواء انضغاط عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحروف
هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل
تميزا في المسموع قوله تميزا في المسموع للاحتراز عما يتميز بها صوت عن
صوت اخر مثله تميزا لا في المسموع كالطيب وهو ملائمة الطبع فان الصوت
الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا التعريف

اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحروف ليس
الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل
الصواب ما ذكر للمعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعا
فلو كان الحرف هو الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع
الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف
لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النظر الثانية حاسة البصر وهي قوة
محلها العصبتان المجوفتان اللتان تنبتان من مقدم الدماغ فتتلاقيان
على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين شانها ادراك الاضواء و
الالوان والثالثة حاسة الشم وهي قوة محلها الزائدتان الناشتان
في اقصى الخيشوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح
الرابعة حاسة الذوق وهي قوة محلها العصب المفروش على
سطح اللسان شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس
وهي قوة محلها العصب الساري في الجلد شانها ادراك الحرارة

والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة و
الثقل والخفة واللزوجة والهشاشة فالحواس الباطنة الخمس
الاول الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ تنتهي اليه جميع
الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة فانها كعين تنشعب منها خمسة انهار واستدل
على مغايرته للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة ترى خطا مستقيما
والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس رؤية الخطين المذكورين
بطريق التخيل والتذكر لما عرفت ان البصر بعد الحضور حتى يمكن القول بانهما
في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان المشاهدان ليسا في الخارج
ضرورة انه ليس في الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة البصر
لانه لا يدرك الا المقابل فهما اذن في قوة اخرى تحصلان فيها باتصال
ارتسامات صور القطرة او النقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة بحسب
اتصال تلك الحدود واما القرض في هذا الاستدلال بجواز اتصال تلك
الارتسامات في البصر ومنع زوال الابصار بزوال المقابلة بعد اشتراط المقابلة

في احساس البصر فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكارا للامر الضروري وان كان
يتمسك به من اشتهر بالعقل والحذاقة الثاني الخيال وهو قوة تحفظ ما يدرك
الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس
المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة للحس المشترك ومحله مؤخر البطن
الاول واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس
المشترك تبقى محفوظة بعد غيبوبته لانا قد نذهل عنها فكلما احببنا وجدناها بدون
فهنا قوة حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور
والمدرك لها لا يحفظها لان الحافظة لو كان هو المدرك لكان الحفظ و
الادراك شيئا واحدا ولهذا اذ ليس لطفه منهما شيئا سوى الارتسام فيدوم
الادراك بدوام الحفظ وينتفي الذهول وليس كذلك فالحافظة للصور
اذن قوة اخرى مغايرة للحس المشترك وهي الخيال واعترض
على هذا الدليل بانا لا نم لزوم كون الحافظة للصور قوة فينا اذ من
الجائز ان يكون الحافظ لها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد

الذهول بسبب انصرافنا بذلك الغائب فانه اذا لحق لنا ملكة الاتصال
حصل لنا التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا ملكة الاتصال زال
التذكر بالكلية ويسمى النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في
السقوط فان الغائب كالحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة
جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة
بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة
الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير
وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي قوة
محلها آخر التجويف الاوسط من الدماغ من شأنها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة
بالمحسوسات كشجاعة زيد وشجاعة عمرو وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة
بان الذئب مهروب عنه فيجب ان تنفر عنه وان الولد معطوف عليه
فيجب ان تعطف عليه وهذه القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها
مستخدمة اياها كاستخدام العقل القوى العقلية باسرها الرابعة الحافظة

وهي قوة محلها التجويف الاخير من الدماغ من شأنها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني
الجزئية وهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك الخامسة المتصرفة
وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شأنها التصرف في الصور
والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها ببعض مثل ان تتصور
انسانا ذا رأسين او جناحين وتفصل بعضها عن بعض كما اذا تصورنا
انسانا عديم الرأس وتركب المعاني بعضها ببعض مثل ان تتصور صداقة
زيد مع سخاوته وتركب بعض الصور ببعض مثل ان تتصور سواد عمرو
مع عداوته وجمال بكر مع صداقته وهذه القوة يستعملها العقل تارة
والوهم اخرى فباعتبار الاول تسمى مفكرة لتصرفها في المواد الفكرية و
باعتبار الثاني متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص القوى المذكورة
بمواضعها المعينة مستفاد من اختلالها بعروض الآفة لتلك المواضع واما
القوى المحركة فقسمان احدهما القوة الباعثة والثانية الفاعلة اما
الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام صورة

امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملها على التحريك طالبا
لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة
اليه في نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق
الى تحصيل الشيء المستلذ المسمى شهوة وان حملها على التحريك طالبا لدفع
الشيء المنافي عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى قوة غضبية
لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافي المسمى غضبا واما القوة
الفاعلة فهي التي تشنج العضلات تارة للتحريك الى الانقباض وترخيها
اخرى للتحريك الى الانبساط على حسب ما تقتضيه القوة الباعثة قال

فصل الانسان لكي اقول الانسان مختص من بين
المواليد الثلثة بالنفس الناطقة المشاركة للنفسين النباتية والحيوانية في
افعالهما الممتازة عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الافعال الفكرية فلذا
عرفناها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل
الافعال الفكرية فقوله من جهة ما يدرك الى اخره يخرج النفسين عن التعريف

وباقي القوى مشترك بين التعريفات الثلثة من غير فرق فللنفس الناطقة
باعتبار ما يخصها من الاثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات
البديهية والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية التي تحصل بالبداهة
او الكسب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية بالفكر
والروية على مقتضى اراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى اراء تخصها ان
الافعال الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان يتفكر
ويؤدي فكره الى رأي او اعتقاد يختص بعمل من الاعمال الجزئية فيقتضي صدورها
عن القوة العاملة فتحرك القوة العاملة البدن الى ايقاع هذا العمل على
وفق مقتضى الرأي المذكور مثلا اذا تفكر الانسان فيؤدي فكره الى
اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا يتضمن مصلحة تما اعتقادا يقتضي
المسافرة عنه حركت قوته العاملة بدنه الى المسافرة على وفق مقتضى الا
عتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب اي للنفس الناطقة باعتبار قوتها
العاقلة واثارها اربع مراتب المرتبة الاولى الحاصلة لها في مبدأ الفطرة هي

خلوها عن الادراكات لكنها مستعدة لها والا لما اتصفت بها وتسمى في
هذه المرتبة عقلا هيولانيا تشبيها بالهيولى التي هي في نفسها خالية عن
الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان يحصل لها علوم
بديهية وتستعد بذلك لاكتساب النظريات استعدادا قريبا وتسمى حينئذ
عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة
ان تصير النظريات مخزونة عندها بتكرار الاكتساب بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار
متى شاءت من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل وتسمى حينئذ
عقلا بالفعل اي المبرهنة في هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل و
اما لتمكن النفس من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة
ان تصير المعقولات حاضرة عندها وهي تطالعها بغير ذاتها هذه تسمى
العقل المطلق المستخدم لما سواه كما ان المراتب على ما اشرنا اليه من قبل وتسمى
عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم ان العاقل
بالملكة الذي من شانه الانتقال من البديهيات الى النظريات ان كان في غاية القوة

ذا ملكة الاتصال بعالم الغيب بسرعة بحيث يحصل له النظريات باسرها بطريق الحدس
مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية يسمى قوة قدسية لتقدسها عن
لوث العوائق الجسمية وقاذورات العلائق الطبيعية هذا الكلام في
النفس الناطقة ومراتبها ثم انه اورد بعد ذلك احكاما ثلثة احدها ان
القوة العاقلة ذات مجردة اذ لو كانت مادية لكانت ذات وضع لكنها
يستحيل ان يكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم
اصلا او تنقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم
على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان معقولها ان كان
بسيطا يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد وان يكون منقسما اذ الحال
في احد الجزئين من المحل ان كان عين الحال في جزء الاخر منه وفيه نظر
فان الحال في المنقسم انما يكون منقسما ان لو كان الحلول سريانيا ولا
دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد جزئي المحل غير الحال في
الجزء الاخر فليس بشيء فان المغايرة انما تثبت ان لو ثبت الانقسام

اي المعقول

كما ان فاثبات الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت
مركبة وكل مركب له مبادٍ منها تركيبه لان البسائط ضرورة لامتناع تركب الشيء
من اجزاء غير متناهية لزم انقسام تلك البسائط لان المركب انما يتعقل
بتعقل البسائط فلتعقل قيل لم لا يجوز ان يتعقل
المركب ببعض خواصه اللازمة قلت المركب لما ان يتعقل ببسائطها
او بخاصة فان تعقل ببسائط لزم انقسام تلك البسائط بانقسام العوالم
وان تعقل بخاصة فتلك الخاصة ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان
كانت مركبة فاما ان تتعقل ببسائطها فيلزم انقسامها او بخاصة اخرى وننقل
الكلام اليها فاما ان يذهب سلسلة التعقلات الى غير النهاية وهو محال
او ينتهي الى خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية ان كانت بسيطة لزم
انقسامها وان كانت مركبة فان عقلت بذاتها كانت معقولة بسائطها
ويلزم انقسامها وان تعقل المركب بالذات لم يكن الا بتعقل بسائطها وان
عقلت بغيرها لم يكن من نهاية السلسلة وقد فرضناها نهاية لها هف

وثانيها ان تعقل النفس الناطقة ليس بآلة جسدانية اي القوة العاقلة
التي للنفس ليست قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية
لزم ان يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر السن كما هو حال
الجسمانية من مبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك لان البدن وقواها
يأخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة في ذلك
السن يأخذ بالازدياد ويعرض الخرافة الطارية في اواخر سن الشيخوخة ليس
لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشارف تركيبها
الى الانحلال وتلتفت لها بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم انه
ينبغي ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها والا
لكان الحكم الثاني تكرارا للاول ولكن هذا المختصر مسئلة تجرد النفس التي
هي من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع اخر من المختصر وكانا قد اشرنا
الى ذلك في الحكم الاول اشارة خفية وثالثها ان النفس حادثة بحدوث
البدن لانها لو لم يكن حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن
وانه محال لانها لو كانت موجودة قبل البدن

وهي مختلفة متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم الماهية او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاشتراكها وامتناع كون المشترك سببا للتعددة والاختلاف اما اشتراكها في الماهية فلانه لما اندرجت النفوس المتعددة في حد واحد من غير تميزها بالفصول المختلفة بالماهية في حد واحد واما اشتراك لوازم الماهية فلان اشتراك الملزوم يستلزم اشتراك اللازم اذ لولا هذا الاستلزام لزم وجود الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم وهذا يبطل الملازمة بينهما وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم ان النفوس مندرجة تحت حد واحد والا يصح هذا الازدواج اذ الكل لها ماهية واحدة محدودة وهو اول المسألة وكيف يكون النفس محدودة وهي بسيطة عندهم والبسائط لا حد لها واما التعريف المذكور لها مثل التعريف المذكور ههنا وهو قولهم النفس هي المبدأ الاول فليست حدود بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المحصل واما الثاني فلان العوارض المفارقة انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا يلحق العوارض لان

ما لحقه

ما لحقه للماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما لا عرضا والقابل للنفس البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها مقارنة للبدن قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس لو كانت موجودة قبل لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا يكون موجودة قبل البدن بل تكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فلئن قيل لم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المفارقة الفائضة من الفاعل فان النفس وما يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان العوارض المفارقة من المبدإ الفياض مشروط بمقارنة القابل واختلاف استعداداته وما يكفي ذلك المبدإ في فيضانه فهو لازم غير مفارق واعلم ان ههنا حجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحة التناسخ يمكن ان يكون اختلافها قبل الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان اخر سابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له ههنا تعويلا منه على ما بينا في اخر الالهيات من بطلانه واذ قد تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني الذي

سو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن تائيده فقد حان لنا
ان نشرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستوهبين من
الله التوفيق فيه لعلنا ندرك غاياته فان كنوز التوفيق لديه ومقاليد التحقيق
الا ماله بيديه قال القسم الثالث في الالهيات اه اقول
لما كان العلم الالهي باحثا عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الى
المادة والموجود الغير المفتقر الى المادة اما ممكن الحلول في المادة كالامور
العامة او ممتنعه والممتنع حلوله في المادة اما واجب الوجود لذاته اي
بعينه رتب المص القسم الثالث الذي هو في الالهيات من كتابه على ثلثة
فنون لبيان هذه الاقسام الثلثة للموجود الغير المفتقر الى المادة فجعل
الفن الاول في الامور العامة وسماها تقاسيم الوجود حيث قال الفن
الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا انقسم الماهية اليها بحسب
الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير
واخرى الى المتقدم والمتاخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها

الى الكلي والجزئي ايضا انقسام بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود
الخارجي ورتب هذا الفن على فصول قال الفصل
الاول في الكلي والجزئي اه اقول لما كان من المشهور فيما بين القوم
ان الكلي امر واحد مشترك بين امور متكثرة هي جزئياته حاول التنبيه على
المعنى المقصود من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر متشخص واحد بالعدد
موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود واحد خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف
الشيء الموجود الواحد بالتشخص في حالة واحدة بصفات متضادة مثل السواد والبياض
وغيرهما من فرضنا اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حالة اتصاف بعض آخر بالبياض
واتصاف بعض منها بالطول حالة اتصاف بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه
انه واحد معقول حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى ان
هذا المعنى المعقول في النفس لو وجد في الخارج الا بوجود واحد من تلك
الجزئيات فاذا وجد بوجود اي واحد من الجزئيات لكان هو ذلك الجزئي بعينه من غير
تفاوت اصلا فليس للمعنى المعقول في النفس صورة شخصية
في نفس شخصية

فكيف يكون كلياً قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار
ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للموجود
الخارجي غير متأصل في الوجود ولا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين ويمكن ان
قيل وما الكلي فضل زاد سبع هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس
هو الصورة الشخصية الحالة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم المتميز عند
النفس بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال له فالكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور
وهي انما يتصور فيه دون الصورة الحالة مع ان الصورة الحالة بلازمه
الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون غير الحالة فراد
في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية
فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة فان لفظ
الصورة كما يطلق على الصورة الحالة تطلق ايضاً على المعنى المعلوم
المتميز بها اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي فلا شك
انه موجود في الخارج متعين بتشخصاته وهي العوارض اللاحقة للطبيعة
الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض التشخصية
امور زائدة على الطبيعة

الكلية

الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية بنفسها تصدق على غير ما نحن فيه ويمنع
الشركة فيها والتشخص من حيث هو تشخص مانع منه فلولا ان التشخص
امر في التشخص زائد على الطبيعة الكلية لما كان كذلك قال

فصل الواحد والكثير اه اقول عرف الواحد بانه
الشيء الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد اي من تلك الجهة وهذا التعريف
الشيء بنفسه فان الشيء باي جهة اخذنا نعلم ان الواحد معرف عليه من
تلك الجهة ان لم يعرف مفهوم الواحد فهذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة
مفهوم الواحد فتعريف الواحد به تعريف للواحد بالواحد وانه تعريف الشيء
بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيد
بالحيثية ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه
من بعض الوجوه لا يصدق عليه انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف لولا التقييد
يندرج لانه لا ينقسم من بعض الحيثيات فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم
فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور للواحد

اما ان يكون واحدًا بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا واحدًا بسبب
اندراجهما في جنس واحد هو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدًا
بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج
المعتبرين واحدًا لكونهما موضوعين لمحمول واحد هو الابيض او بالموضوع
كالكاتب والضاحك المحمولين على موضوع واحد هو الانسان او بالعدد
وهو ما ليس بعدده مجموع اجزاء منفصل بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال وهو
المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فان من شانه ان ينقسم الى
اجزاء كل واحد منها ماء ايضًا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى اجزاء
تركبت منها ماهية كالبيت المركب من العلو والجدران والسفل واما
ان يكون واحدًا حقيقيًا وهو الذي لا انقسام فيه اصلًا كالواجب لذاته والعقل
الواحد والنقطة والوحدة واما الكثير فهو يقابل الواحد باحد هذه المعاني
مثلًا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم يندرج تحت جنس واحد
والكثير بالموضوع الاشياء المحمولة على الموضوع الواحد والكثير بالعدد ما يكون
معدودًا

معدودًا باجتماعات الاحاد المنفصلة وعلى هذا القياس فقس ما ذكر من المقص
في اقسام الواحد والكثير وفيه انتشار ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق
عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة اولا فان كان اشياء متعددة فلا بد
وان يكون لها جهة وحدة بها اعتبرت واحدًا فالجهة الوحدة اما ان تكون
مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها اولا تكون مقومة ولا عارضة فان
كانت مقومة لها فاما ان تكون تمام ماهيتها اولا فان لم تكن تمام
ماهيتها فتلك الاشياء واحد بالفصل وان كانت تمام ماهيتها فاما ان
تكون تمام الماهية المشتركة بينها او تمام الماهية المختصة بكل واحد منها
فان كانت تمام الماهية المشتركة بينها فهو الواحد بالجنس وان كانت
تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فهو الواحد بالنوع وان كانت عارضة
لها فتلك الوحدة العارضة اما محموليتها على موضوع واحد وهو بهذا
الاعتبار واحد بالموضوع او موضوعيتها لمحمول واحد وهو واحد بالمحمول
وان لم تكن جهة الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا عارضة لها فهو واحد

بالتعلق كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة
في النسبتين وهي التدبير ليست حقيقية ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس
والملك ووجه كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين مقارنته لكل
واحد منهما في الوصف هكذا قيل وفيه نظر وان لم يكن
ما يطلق عليه الواحد اشياء متعددة فهو الواحد بالعدد والمتشخص ايضا
فان لم يقبل القسمة اصلاً فاما ان لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو
الوحدة او يكون وحينئذ اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو الواحد
المطلق كالمفارق وان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسماً بالفعل وهو
الواحد بالاتصال او يكون وحينئذ اما ان يكون اجزاؤه متماثلة في الوضع وهو
الواحد بالاجتماع والتركيب او غير متماثلة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم
الطبيعي المركب من الهيولى والصورة قال هذا بيان الاثنان قد
يتقابلان اه اقول لما كان التقابل من عوارض الكثرة والمتعلم عند تصور الكثرة
واقسامها لا يبعد ان يتصور التقابل في بعض افراد الكثرة بتصوره ما بينهما من

اللزوم

اللزوم البين فشرع في معرفة التقابل على سبيل التفصيل ويحصل التنبيه
عليه بخير وقد عرفته افرد هذه الهداية لبيان ماهية التقابل واقسامه
دفعاً للاشتباه الموجب لتحير المتعلم وقد عرفته فالتقابل بين الشيئين
كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والشيئان بذلك
متقابلان فالمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة
والمراد بالمحل الموضوع فبعدم اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان
طريان احدهما عليه يوجب ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلاً فيه لكن التعاقب
انما يعتبر بين الاعراض دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية المتواردة
على الهيولى اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى
ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على
الموضوع لو كان معتبراً في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل اذ الجوهر
وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب
بين الشيء وعدمه اي شيء كان وفيه من جهة واحدة ليدخل المتضايفان

في التعريف لان المتضائفين كالابوة والبنوة قد يجتمعان في موضوع واحد لكونه علة لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه فلو لم تقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضائفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعند التقييد دخلان فيه لانهما لا يجتمعان في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قيد في زمان واحد كما ذكره بعضهم لان الاجتماع مطلقا عنه بحيث لا يوجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام الضدان والمتضائفان والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل كل منهما بدون الاخر وهما الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع الاخر وهما المتضائفان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان بالعدم والملكة او لا وهما المتقابلان مطلقا بالايجاب والسلب هكذا قيل وفيه نظر اذ لا يلزم انحصار التقابل بين العلم

وثبوته بالقياس الى ابيه

كالحرارة والبرودة

كالابوة والبنوة

ويكون له وعدم الملكة كالعمى مثله مع نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما عدميين فالاولى في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات اما ان يكون احدهما عدم الاخر او لا وعلى الاول ان كان احدهما وجوديا محتاجا الى الموضوع القابل والاخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا كالعمى واللاعمى او كان وجوديا لكن لا احتياج له الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون الاخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني يجب ان يكونا وجوديين لانهما اما عدميين او احدهما وجوديا والاخر عدميا وكلاهما باطلان اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما مطلقا والاخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون التقابل بالذات متقابلين بالذات اما على الاول فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما على الثالث فلان العدم المضاف انما يتقابل ويتعدد بتعدد ما اضيف اليه والتقابل لا بالذات

اذ لو لم يكونا وجوديين

وأما على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد وأما الثاني فلأن التقابل
بين وجودي وعدم شيء آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي
ما أضيف إليه العدم إذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا فثبت أن
المتقابلين بالذات إذا لم يكن أحدهما عدم الآخر يجب أن يكونا وجوديين فهما إما
ضدان أو متضايفان لما ذكرنا من البيان فالضدان هما الوجوديان المتقابلان
الغير المتضايفين أي اللذان ليس تعقل شيء منهما بالقياس إلى الآخر كالسواد
والبياض والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان تعقل كل
منهما بالقياس إلى الآخر كالأبوة والبنوة فإن الأبوة لا تعقل إلا مع البنوة
وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة أمران أحدهما وجودي والآخر عدم
ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل
فإن العمى عدم البصر عما من شأنه البصر والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم والمتقابلان
بالإيجاب والسلب هما أمران أحدهما عدم الآخر مطلقا كالفرسية واللافرسية
والمتقابلان بالإيجاب والسلب يفارقان ما عداهما من أقسام المتقابلين بأن

بأن تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لأن التقابل نسبة بين المتقابلين والنسبة
إنما تتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان أحد المنتسبين في الإيجاب والسلب عدميا
وهو إنما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت النسبة أعني التقابل أيضا غير
متحققة إلا في الذهن بخلاف عدم الملكة فإنه وإن كان عدم شيء أيضا لكنه
ليس عدما مطلقا بل عدمه عن الموضوع الموجود في الخارج القابل له فله تحقق
ما في الخارج باعتبار الموضوع وهذا القدر من التحقق الاعتباري كاف في
تحقق النسبة في الخارج أي تحققها في الخارج ليس إلا بحسب الاعتبار قال

فصل في المتقدم والمتأخر أقول

المتقدم ما له التقدم كما أن المتأخر ما له التأخر والتقدم والتأخر بديهيا التصور
يعرفهما كل أحد بلا فكر وروية فالمتقدم ينقسم بحسب انقسام التقدم إلى خمسة
أقسام الأول المتقدم بالزمان وهو ما له تقدم بالزمان أي كونه في
الزمان المتقدم كتقدم نوح على إبراهيم عليهما السلام الثاني المتقدم بالطبع
وهو الشيء الذي لا يمكن أن يوجد شيء آخر إلا وهو موجود وقد يمكن أن يوجد

فهو ولا يكون الشيء الآخر موجوداً او حاصلاً ان الشيء الذي يتوقف عليه شيء
آخر في وجوده والتقدم الطبيعي فهو كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان
الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين و
ينبغي ان يزاد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر في المتأخر ليخرج
عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو الراجح بالشرف
على غيره والتقدم بالشرف فهو كونه كذلك كتقدم [illegible] على [illegible] رضي الله عنهما
الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدأ محدود ولها و
تقدمه فهو كذلك اي في رتبته وهو اما طبيعي ان لم يكن المبدأ المحدود بحسب
الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس على النوع واما وضعي
ان كان المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل كترتب الصفوف في المسجد
بالنسبة الى المحراب اي كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا
الى آخرها بالنسبة الى المبدأ المحدود الذي هو المحراب الخامس المتقدم بالعلية
وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية فهو كونها علة

فاعلية كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كانتا معاً بحسب الزمان
لكونها علة لها والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر
فيه وجه آخر وهو ان المتقدم اما ان يكون بحيث يقتضي عدم اجتماع
المتقدم والمتأخر في الزمان اولا والاول هو المتقدم بالزمان والثاني
اما ان يكون المتقدم محتاجاً اليه للمتأخر اولا والاول اما ان يكون المتقدم
فاعلاً وهو العلي اولا وهو الطبيعي والثاني اما ان يعتبر فيه مبدأ ويكون الترتيب
منه تقدماً وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء
اليه كما في نظائره من المناقشة المندفعة به واعترض على
الحصر بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن القسمة اذ هذا التقدم ليس
زمانياً والا لكان للزمان زمان ولا شيء من الاقسام الخمسة وهو ظاهر
واجيب عنه بانه زماني اذ المعنى بالتقدم الزماني كون المتقدم
قبل المتأخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما وجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى
المتأخر عنه فيكون تقدمه زمانياً لا كونه في الزمان المتقدم ليلزم ما ذكرتم وقيل

دين حال برونق و قصد جان كند الغياث از جور خوبان الغياث

هذا التقدم طبعي وليس بعد غ الصطب فان الجزء السابق من الزمان
لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا تم

فصل في الحادث والقديم اه اقول القديم يطلق على الموجود الذي
لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات وينحصر في المبدا الاول جل ذكره
لان ما سواه من الموجودات يوجد منه وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم
وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي وجوده
من الغير كما ان القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي يسبق
عدمه وجوده سبقا زمانيا اي كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا
فيما بعد من الزمان وكل ما هو قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الموجود لا من
غيره موجود بالذات ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل
قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات
اللازمة له لامتناع تخلفها عن المبدا الاول قديمة بالزمان وليست قديمة
بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات

اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذا عرفت
هذا فاعلم ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة وبمدة اي
لمادة سابقة الوجود عليه بالزمان وبزمان سابق على زمان وجوده
اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن
ممكنا لكان ممتنعا لذاته لامتناع كونه واجبا لذاته وهو بعد
الوجود ممكن قطعا لامتناع كون الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي وانه محال فثبت ان الحادث قبل وجوده امكان
وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده
فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته هف بيان الملازمة
انه لا فرق بين قولنا امكانه للحادث قبل وجوده لا وقولنا لا امكان
للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة
سلبية والصفة انما يتحقق موصوفها والموصوف منها وهو الحادث
معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان

للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لمغزى الكلام حيث حمله على
دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد
ان كون الامكان صفة ثبوتية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث
وبين المعنيين بون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده
امر وجودي وليس هو ما يقوم بنفسه لانه اضافي يتوقف الماهية بالقياس
الى الوجود والاضافي لا يقوم بانفسها وليس هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد
الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث يقال الفاعل قادر على
ايجاد هذا الشيء لامكانه وامتناع تعليل الشيء بنفسه ضرورة اذا قلنا بتحققه
قبل وجود الحادث وذلك الغير لابد ان يكون مادة للحادث والا لما اتصف
به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق بالمادة
وهذا الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا بالمادة فيلزم منه مفهوم
الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على الحكم الاول حيث دل على سبق
المادة بالزمان

فصل في القوة اه

لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان من الافعال
الشاقة ثم نقل منه الى مبدئه المسمى قدرة وهي الصفة التي بها يتمكن الحي
من الفعل وتركه بالارادة والى لازمها ايضا وهو كونه بحيث لا
ينفعل سريعا ثم عمم ما نقل الى كون الشيء مطلقا حيوانا كان او غيره بحيث
لا ينفعل ثم نقل من القدرة الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان
حصوله مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول وهو المسمى بالقوة
عند المنطقيين فكيف قيل امكان حصول المقدور مع عدمه
ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور مع عدمه يرتفع
عند حصول المقدور مع بقاء القدرة قلنا الباقي هو الصفة
لكن القدرة ليست هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها
سببا لتمكن الحي من المقدور وهذه الاضافة زائلة عند حصول المقدور
فيكون القدرة زائلة عند حصول المقدور ويتم ان امكان حصول المقدور
مع عدمه فيكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة فتفكر

ايضا ان الفلاسفة لما حدوا الجنس لهاتين الموثرية المشتركة بينها وبين الكواكب
والقوى بهذا المعنى من مبداء التغير في اخر من حيث هو اخر هكذا قيل
وفيه نظر اما اولا فلان الموثرية انما يكون كالجنس
للعقول وللكواكب ان لو كانت محمولة عليهما بالمواطاة وليس
كذلك واما ثانيا فلان مبداء التغير ليس هو الموثرية بل ذات
الموثر فان المبداء انما يطلق على الفاعل لا على فاعليته ويمكن ان
يقال لفظ القوة نقل من القدرة لمناسبتها وهو تاثير القادر ثم منه الى
مطلق التاثير ثم منه الى ما به يحصل التاثير وهذا المعنى هو الذي اراد
المص بلفظ القوة في هذا الموضع وعرفه بانه الشيء الذي هو مبداء
التغير في شيء اخر من حيث هو اخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي
هو مبداء التغير في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه اخر بالاعتبار كما في
الاعتبار كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه طبيب بل
باعتبار انه مريض قال الاثار والافعال المختلفة للمشتركة الصادرة

١٦٨

من الاجسام عند تجردها عما يقتضي فيها تلك الاثار والافعال من الخواص
كاختصاصها بالوان وكيفيات واوضاع مخصوصة كالطبايع وسائر
الافعال الصادرة عنها يجب ان يكون صدورها عن قوى موجودة فيها
مغايرة لجسميتها اذ لو لم يكن كذلك لكان صدورها اما عن الجسمية المشتركة
او لا عن سبب مستمر الوجود لها بل لاجتماع اسباب اتفاقية والاول يقتضي
تماثل الاجسام في الاثار والافعال وكذا الثاني لان
حصول تلك الاثار والافعال لو كان بطريق الاتفاق لما استمر لان الامور
الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فثبت انها صادرة عن القوى الموجودة
في تلك الاجسام وهو المطلوب قال لم لا يجوز
ان يكون الاثار والافعال صادرة عن مبداء مفارق قلنا المبداء
المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاختصاص بعض الاثار
والفعل ببعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال قال
فصل في العلة والمعلول اه اقول علة الشيء

من ما يتوقف عليه ذلك الشئ وهو قسمان الاول ما يتوقف الماهية من اجزائها
ويسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل
بالقوة وهي العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين
بالقوة لا بالفعل واما ان يجب وجوده بها بالفعل وهي العلة الصورية
كالصورة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول او
يكون مؤثرا في المعلول موجدا له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز
او لا وهو اما ان يكون المعلول له لاجلها وهي العلة الغائية كالوضع
المطلوب من صنعة الكوز او لا وهي الشرط ان كان وجوديا وارتفاع
المانع ان كان عدميا ويندرج في الشرط الموضوع والآلة ثم
المقصود ... حكمين من احكام العلة احدهما ان العلة
البسيط يمتنع ان يصدر عنها اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون
مركبا وكل ما يصدر عنه اثران فهو مركب فالبسيط ... اما الصغرى فظاهرة واما
الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثران بجهتيه صدور ا

اما ان

١٤٦

احدهما عنه بغير جهتيه صدور الآخر عنه فالجهتان اما ان يدخل احدهما في
المصدر او لا بل يكونا خارجتين عنه فان دخل احدهما فيه لزم التركيب
وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته
فجهته صدور احدهما غير جهته صدور الآخر عنه فالجهتين جهتان اخريان
يعود الكلام فيهما فان دخلا احدهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا
عنه كانت هنا جهتان اخريان فاما ان يذهب سلسلة الجهات
الى غير النهاية يلزم التسلسل او ينتهي الى جهتين داخلتين في المصدر
فيلزم التركيب هذا هو تقرير برهان الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو
انا لا نسلم ان الجهتين لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه
انما يلزم ذلك لو كانتا من الموجودات الخارجية المفتقرة الى العلة الموجدة
وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج
لا افتقار لها الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع
مقدماتها لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس

وتوجيه النقض ...

فكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلان كل ما يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر عنه لكونها نسبة بينه
وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه لزم التركيب وان خرجت عنه
كانت معلولة له وحصلت حيثية اخرى الى اخر الحجة واما الاعتذار
بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد من حيث انه واحد لا
يصدر عنه اثران وهذا الحكم بديهي لا حاجة فيه الى زيادة بيان اذ يكفي فيه
ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه الا بحيثيتين والواحد مع
تلك الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد
فليس بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه
الى بيان اخر واعتراف بفساد البيان الاول وثانيهما ان
المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة ولما توقف هذا الكلام على
تصور العلة التامة فسرها اولا بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول
ثم اورد الدليل عليه اما التفسير فلكونه جامعا مانعا فان قلت لا بد ان

علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول على ما بينا وعلى هذا التفسير اذا كان يصدق على
جملة الامور والتفسير لكونه جامعا مانعا انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج
عنها واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند
وجود العلة التامة فاما ان يكون ممتنعا عنه او ممكنا والاول وهو باطل لانه لو
كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلول الموجود
الخارجي وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح
وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده
ويخرجه من القوة الى الفعل فما فرض انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم
افتقار المعلول حينئذ الى ما هو خارج عنها هف واذا بطل الثاني بقسميه بطل
المقدم الذي هو نقيض للحكم فثبت الحكم وهو وجوب وجود المعلول عند وجود
علته التامة وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود
علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي
وقطعنا النظر عن علته التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب

بل يكون علة

بعد الاعتبار وجود العدم لكان اما واجباً او ممتنعاً بذاته ولا معنى للممكن
الا هذا قال فصل ... انه كون الشيء اه اقول
زال وهم العامة ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها حتى
لا يلزم من فناء علته الموجبة له فناؤه بل يبقى موجوداً بعد فناء العلة ولذا
توهم لا يحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه وجود العالم
وتشبثوا في هذا بما يشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء
فالمصنف اورد هذه المسئلة لازالة هذا الوهم وبيانها ان كون الشيء موجوداً
لا ينافي تأثير العلة فيه لان علة هذا الشيء الممكن المعدوم بذاته اذا افادته
الوجود فاما ان يكون معنى الافادة في حالة وجود الشيء المعلول او في حالة
عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع
الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان افادة العلة للوجود في حال وجود
المعلول فثبت ان وجود المعلول لا ينافي تأثير العلة فيه بل ثبت ان
العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده فبطل ما توهموه من ان بقاء

المعلول

المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن العلة مؤثرة فيه
حال وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلول
حالة وجوده هف فلئن قيل ينبغي ان يكون افادة
العلة وجود المعلول في حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود او في حالتيه
جميعاً لزم تحصيل الحاصل وهو محال قلت لا نسلم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك
ان لو كان معنى افادة الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناها ان وجود العلة
يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده كاستتباع حركة الاصبع حركة الخاتم و المعنى
افادة الوجود بهذا في حالة الوجود لا يستلزم تحصيل الحاصل واما البناء فليس بعلة
للبناء بل انما هو علة لحركة اجزاء البناء ووضع بعضها فوق بعض واتصال الاجزاء
بعضها ببعض وشدة التماسك المانعة من الانفكاك تابعة لتفاوت ذاتها وذا باق
حسب بقاء البقاء فاحسن ما قالوا به يبطل ان منشأه
قال فصل الجوهر والعرض اقول
كل موجود ممكن اما ان يكون في [illegible]

وسمى الموجود الاول الساري حالاً والثاني المسري فيه محلاً فلا بد ان تفتقر احدهما
الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة احدهما الى الآخر كنسبته الى ثالث
فحلول احدهما في الآخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاما ان
يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول سمي المحل هيولى والحال
صورة وعلى الثاني سمي المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره المصنف
والحق ان افتقار الحال غير لازم معنى الحلول لان الحال نعت والنعت
مفتقر الى محله بخلاف الحال مفتقر بالذات وصاحب التقسيم على هذا
ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما هيولى وصورة او من
طرف الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان
اعتبار السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من ان
يكون منقسمة متصفة بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يفسر
الحلول بالاختصاص الناعت ليندرج النقض بالاعراض المذكورة
واذا تمهد هذا فنقول الجوهر ماهية اذا وجدت في الاعيان

كانت

كانت لا في الموضوع اي ماهية مغايرة للوجود من شانها ان يتصف بالوجود
العيني واذا اتصف به لم يكن في اتصافها به مفتقرة الى الموضوع فالواجب
لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما الموضوع فهو
الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده
الى الجسم كله او بعضه هو به واعترض على هذا التعريف بان الصور
العقلية المنتزعة من الجواهر فانها بالنفس محتاجة اليها في وجودها فيكون
اعراضا لافتقارها في الوجود الى موضوع هو النفس لكنهم صرحوا بان الصور
العقلية للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه
بالتزام عرضية هذه الصور وادعاء ان عرضيتها لا ينافي جوهريتها بمعنى
انها لو وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا
اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم للشئ لا يوجب
ثبوت الاخص له وفي هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر
حاصلة بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة

في الخارج والقائم بالموجود في الخارج موجود في الخارج فتكون تلك الصورة
قائمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا يكون جوهراً قطعاً بل الحق في
الجواب ان لفظ الصورة تطلق على الصورة الحاصلة في النفس وعلى المعنى المجرد
عن اللواحق المادية المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة
العقلية للجوهر بالمعنى الاول ليست بجوهر بل عرض موضوعها النفس موجود
في الخارج قائمة بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق
للاشخاص الخارجية في الماهية فانما هو بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان ٥
في ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع فتكون جوهراً الا ان الجوهر
اما ان يكون محلاً لجوهر آخر اولا فان كان فالمحل هيولى والحال صورة
وان لم يكن محلاً ولا حالاً فاما ان يكون مركباً منهما فهو الجسم اولا فهو الجوهر المفارق
وهو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل
والجوهر ليس جنساً لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنساً لها لكان كل
منها مركباً من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس بسيطة لانها

تعقل الماهية البسيطة ولا شيء مما يعقل البسيط بمركب اما الصغرى فظاهر
واما الكبرى فلان ما يعقل البسيط لو كان مركباً لكان منقسماً فينقسم الماهية
البسيطة الحالة فيه بانقسامه وانه محال وهذا انما يتم ان لو كان السريان ضرورياً
في الحلول على ما ذهب اليه المحقق لكن التحقيق يأباه لان الحلول اعم من ان يكون
على سبيل السريان او غيره على ما علمت وايضاً تركب النفس في العقل من
الجنس والفصل لا يقتضي انقسامها في الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج
اللهم الا ان يثبت استلزام تركب الماهية في العقل من الجنس والفصل تركبها
في الخارج من المادة والصورة فيلزم تركب النفس في الخارج من المادة و
الصورة فيكون جسماً قابلاً للانقسام بالضرورة واما العرض فتسعة اقسام
الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل
والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل المساواة
وعدمها لذاته فقوله لذاته احتراز عما يقبلها لا لذاته بل بواسطة محله كالشكل
القائم بالجسم بواسطة المحل وهو المقدار او بواسطة ما حل فيه كالمعدود من الاعراض

القسمة لها بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لها بواسطة المقدار
الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون القابل لها بواسطة المقدار
المقارن له في محل فانه لا يسمى شيئا منها بالكم وقوله ما ان المساواة
سواء كان في الكم موقوفها متوقفة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دورا
والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما
متصل او منفصل لان اجزاءه اما ان تشترك في حدود يكون كل منها نهاية
جزء وبداية جزء آخر وهو المتصل اولا فهو المنفصل والمتصل اما قار
الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والجسم
وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد
وله انواع غير متناهية لعدم تناهي مراتب الاعداد او الغير المتناهية نوع من مطلق
العدد واما الكيف فهو هيئة اي عرض والعرض والهيئة متقاربا المفهوم
لا تفاوت بينهما الا باعتبار العروض في مفهومه والحصول في مفهومها في
شيء اي قارة في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة فقوله هيئة يشمل الاعراض

كلها وقوله في شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا يقتضي
قسمة يخرج الكم وقوله ولا نسبة يخرج الاعراض النسبية واعترض
على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليستا من الكيف
لعدم اندراجهما في شيء من اقسامه الا بعد اقول اما النقطة فلا نقض بها لكونها
من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم
كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في الاقسام الاربعة المذكورة اذ لا دليل
عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف جنس تحته انواع اربعة الكيفيات
المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية
ووجه ضبطها ان الكيف اما ان يكون بحيث لا يعرض الشيء الا بواسطة الكمية
وهي المختصة بالكميات اولا يكون كذلك وحينئذ اما ان يكون مدركا باحدى الحواس
الظاهرة وهي المحسوسة اولا وحينئذ اما ان يكون مختصة بذوات الانفس وهي
النفسانية اولا وحينئذ ينحصر بحكم الاستقراء في الاستعداد وهي الاستعدادية اما
الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى
انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات وهما ثم

سمّى اولى الكيفيات المحسوسة بالانفعاليات لكونها اسبابًا لانفعالات الحواس وثانيًا
الراسخة منها لرسوخها اقوى من غيرها في كونها انفعالات بهذا المعنى خصصت
باسم الانفعالية بزيادة يا النسبة للتأكيد للمبالغة على مثال احمري لحمرة
فزال عنها اسم الانفعال الذي كان مساويا لها في اول الوضع وبقي اسم الانفعال
مخصوصا بغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية فهي ايضا اما راسخة كصناعة
الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب وتسمى
حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان تكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث
والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكيفيات
الاستعدادية وهو ما يكون استعدادا نحو القبول كاللين والممراضية وتسمى ضعفا او
لا قوة ونحو اللاقبول كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حالة
تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تعرض للشيء بسبب
حصوله في الزمان واما الاضافة فهي حالة نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة
اي واقعة بازاء حالة اخرى نسبية بحيث لا تعقل احديهما الا مع الاخرى كالابوة
والبنوة فان لو لا حيوان من نطفة حيوان آخر لم يوجد نسبة بينهما بواسطتها تعرض

لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة ولا انفكاك بينهما في التعقل
واما الملك فهي حالة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم فانه حالة
تعرض الشخص بسبب احاطة العمامة برأسه وكالتقمص فانه حالة تعرض بسبب احاطة
القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين نسبة اجزائه بعضها
الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود فان لكل منهما هيئة
عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنه
اما الفعل فهو الحالة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير اولا كالحالة
للقاطع بسبب كونه قاطعا فقوله اولا احتراز عن الهيئات العارضة للفاعل
الناشئة للفعل فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب التأثير لكنها لا اولا بل بواسطة
الفعل وقوله ما دام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الحالة المقارنة
للتأثير هي الهيئة الحاصلة به اولا واما الانفعال فهو الحالة الحاصلة للمتأثر عن غيره
بسبب التأثر اولا كالحالة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعا واعلم ان
ههنا نسبا وهيئات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم في المكان مثلا نسبة بين
المكان وما يعرض للجسم هيئة وكذا في البواقي فالاعراض النسبية انما هي تلك

فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لم يكن قابلا للعدم وبرهانه ان لو لم يكن في الوجود موجود واجب لذاته يلزم المحال

النسب بعينها ام الصفات العارضة بسببها اضطربت مقالاتهم في ذلك فالمص جعل الصفات
العارضة بواسطة النسب له النسب بعينها فآخرون خلاف ذلك والتحقيق
في هذا المقام ستدعى في الكلام المنافي لغرض نظام عقد هذا المختصر قوله
الفن الثاني في العلم بالصانع لما فرغ من الفن الاول المشتمل
على ما التزم ايراده فيه من مباحث الامور العامة حاول الشروع في الفن الثاني
ورتبه فيما يتعلق بالصانع وصفاته على المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل
في اثبات الواجب لذاته وهو الموجود الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي الموجود
الذي يمتنع عدمه امتناعا ناشئا من ذاته بل من نفس ذاته والبرهان عليه انه ان لم يوجد
موجود واجب لذاته يلزم منه المحال والمحال اللازم يوجب انتفاء الملزوم وهو عدم الواجب
فيستحيل عدم وجود الواجب وتوضيح بيان لزوم المحال على تقدير عدم الواجب انه لو لم يوجد
الواجب لذاته لكان الموجود بأسرها جملة مجتمعة من آحاد كل واحد منها ممكن معلول
فيكون الجملة لافتقارها الى كل منها ايضا ممكنة معلولة فتحتاج الى علة موجدة لها
والعلة الموجدة للجملة لابد ان يكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لها يجب
ان يكون علة لكل واحد من آحادها اذ لو لم تكن علة لكل منها فاما ان لا تكون علة لشيء

منها

لان الموجود اذن باسرها ح جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج الى علة خارجة والعلم به بديهي والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود

منها او يكون علة لبعضها دون بعض وكلاهما محال اما الاول قوله فلانها لو لم تكن علة
لشيء منها لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها
اذ الجملة هي مجموع الآحاد لا غير فلا يكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها واما
الثاني فلانها لو كانت علة لبعض الآحاد دون بعض لم يكن هي بانفرادها علة
للجملة بل هي مع علة البعض الآخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت
ان علة الجملة علة لكل من الآحاد فلو كانت علة الجملة جميع آحادها او بعضها
يلزم كون الشيء علة لنفسه اما الاول قوله فظاهر واما الثاني فلان
بعض الآحاد لو كانت علة للجملة كانت علة لكل من الآحاد ومما ذكرنا ومن الآحاد
هو نفسه فيكون علة لنفسه فثبت ان علة الجملة ان كانت جميع الآحاد او بعضها
يلزم كون الشيء علة لنفسه والتالي ظاهر البطلان فثبت بطلان المقدم فلا يكون علة
الجملة جميع آحادها ولا بعضها فيكون خارجة ولقائل له صدان يقول اثبات المقدمة
القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار ينافي ما ادعاه المص
من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا افتقار في
واثباتها بالمقدمات المذكورة والانظار المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها وانما يكون
منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين وليس كذلك

عنها

فيشكل انه موجود واجب الوجود بنفس حقيقته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها ولو كان عارضا لها لكان الموجود

فان هذه المقدمة لكونها فطرية القياس لا احتياج في تحصيل قياسها المنتج اياها
الى الحركة الاولى يعرف ذلك بصوب التأمل واذ قد ثبت ان علة جميع الموجودات
الممكنة باسرها خارجة منها وكل خارجة عن جميع الموجودات الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم
وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فثبت لزوم المحال على تقدير عدم
الواجب وبه يحصل المطلوب كما ذكرنا قال فصل في ان
وجود واجب الوجود اقول وجود الواجب نفس حقيقته وليس له حقيقة الا الوجود
البحت المجرد القائم بذاته وبرهانه ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما
جزءها او عارضا لها والتالي باطل بقسميه اما الملازمة فلان الوجود ان لم يكن
جزءا وعارضا على ذلك التقدير لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب
هذا خلف واما بطلان التالي فلانه لو كان جزءا لزم كون الواجب مركبا
وانه محال وان كان عارضا لها وكل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر
ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا وكل ممكن فله مؤثر فيحتاج الواجب الى
مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او صفة من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل
باطل اما الاول فلان المؤثر متقدم بالوجود على الاثر لما ان الاثر
لا يوجد الا بعد التاثير الذي هو افادة الوجود وافادة لا يكون الا بعد وجود

من حيث هي هي مفتقرا الى الغير فيكون ممكنا لذاته فلا بد من مؤثر فهو ان المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة

بالوجود

المفيد الذي هو المؤثر فالمؤثر متقدم على الاثر بمرتبتين فلو كانت ذات الواجب متقدما
بالوجود على وجوده لكان وجود الواجب متقدما على نفسه وانه محال واما الثاني
فلان المؤثر في الوجود لو كان صفة اي صفة من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة بالوجود
على الوجود والذات متقدمة بالوجود على تلك الصفة فيلزم تقدم الذات بالوجود على الوجود
كما في الاول واما الثالث فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوده الى الامر
المنفصل ويلزم منه امكان الواجب وهو محال واذا ثبت ان وجود الواجب ان لم
يكن نفس حقيقته لكان اما جزءها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم ببطلان التالي
بقسميه ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المطلوب قال فصل
في ان وجوب الوجود اه المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب
الوجود نفس ذات الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه
ان وجوب الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا لها لامتناع جزئيته
المستلزمة للتركيب فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات او لو كان
معلولا لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه محال فيلزم تقدم الذات
بوجوب الوجود على الوجوب لان المؤثر ما لم يجب وجوده لم يجب عنه وجود الاثر فكذلك

فصل في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتمايزين بامر من الامور

الوجود المتقدم وجوب بالذات ايضا اذ لو كان وجوبا بالغير لكان متاخرا ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو محال فالوجوب المتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات بالذات الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب وجوده هو عين الذات فيلزم المطلوب واما الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفس ذاته كان زائدا على الذات عارضا له لمثل ما ذكرنا في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما ان يذهب سلسلة التعينات الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المطلوب واعلم ان بعض المتقدمين مطوية في بيان هذه المطلوب لوضوحها على التقدم في الوجود فلا تغفل عنها

فصل في توحيد واجب الوجود اقول لو كان في الخارج موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز كل منهما عن الآخر بشيء اما الاول فظاهر فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين مشتركا في معنى من المعاني فلا بد

وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجوب خارجا عن حقيقتهما

[كلا منهما من اللازم فما به امتيازه الملزوم لوازم اتفاق]

وان غاير كل واحد منهما الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية والتعدد الآخر اما ان يكون تمام حقيقة او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما لكان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا عن كل منهما بالضرورة وذا ينافي ما ثبت بالبرهان من ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض ولقائل ان يعترض على هذا بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع فالجواب انه ان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للتشخص هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب وهذا ظاهر واما الثالث فقد ثبت بطلانه وبطلان

فصل في ان الواجب لذاته واجب الوجود من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا

ليس بسديد اما اولاً فلانه كلام على السند على ما لا يخفى واما ثانياً فلانه مشتمل
على المسند لكن عليهم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة يجب
كونه مقومها اذ لو لم يكن مقومها على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض
المميز هو التعين مسلم كون التعين عارضا فباقي الكلام مستدرك لطه وما ذكر
في كلام هذا القائل ان الواجب نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا ليس بسديد وان كان
مثله صادرا من بعض المحققين لانه انما يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذاتية
ما غاير [illegible] علم من ان تعين الواجب ليس عارضا لماهيته بل هو نفس ذاته

فصل في ان الواجب لذاته واجب الى آخره قال اقول

واجب الوجود لذاته واجب من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات
الكمال وليس له حالة ممكنة غير حاصلة منتظرة حصولها وذلك لان جميع ما
يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول
فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكف
في حصول الصفات باسرها لكان حصول شيء من تلك الصفات من غير ذاته و[illegible]
يكون حضور [illegible] الغير ان وجب شرطا لحصول تلك الصفة وغيبته اي عدمه شرطا

من جميع جهاته ولنا قلنا انه ذاته كافية في [illegible] لانه لو لم يكن كافية لكان الشئ من صفاته على غيره فيكون [illegible]

لعدمها وحينئذ كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هي هي مع قطع النظر عن كل واحد من
حضور الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجوب اذ لو وجب لها الوجوب على
ذلك التقدير فاما ان يجب لها مع تلك الصفة او له معها فان وجب لها
الوجوب مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول الصفة مشروطا بحضور الغير
لحصولها للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها الوجوب لا معها لم يكن
عدم الصفة مشروطا بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان
ذات الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب لها
الوجوب من حيث هي هي فلم يكن الواجب واجب الوجوب لذاته وبطلان التالي
يدل على بطلان المقدم فيكون الذات كافية في حصول الصفات باسرها وهو المطلوب
الصغرى واما الكبرى فلان ما يكفي الذات في حصوله لو لم يجب حصوله
للذات لتوقف وجوب حصوله للذات على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية
في حصوله وقد فرضنا انها كافية هذا خلف فتم الحجة بمقدمتيها وحصل
المطلوب هذا تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه احدها ان
السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافية في حصولها لتوقفها

على احد مغايرة للذات فرض كونها نسبة بين الذات وتلك الصور فان القادرية مثلا
نسبة بين الذات وحدوث المقدورات وكذا كون الذات مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة بين الذات
وسلب الحدوث مفتقر الى سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام في الصفة
الحقيقية لا في الصفات مطلقا فلا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه
نظر وثانيهما انا لا نسلم ان الذات لو لم تكن كافية في جميع الصفات كان شيء من الصفات من
الغير ولم لا يجوز ان يكون من الذات بتوسط الغير وجوابه ان كونها من الذات بتوسط
الغير مثل كونها من الغير في استلزام التخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط
الغير كان الغير جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا لوجودها او عدمه
شرطا لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان الحجة
لا تخلو في تالي الشرطية القائلة متى كان حصول الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا
لعدمها لم يكن ذات الواجب من حيث هي بحيث تجب مع الشرطين واحدا او وجود ايهما كان بحسب
الاعتبار له بحسب نفس الامر فان خرج الذات عن طبيعتها في نفس الامر مستحيل الامتناع
الخلو عنهما واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه لو وجب وجودها فاما
ان يجب مع الصفة اولا معها قلت نختار انه يجب مع الصفة قوله فان وجب ها

مع الصفة لم يكن حصول الصفة مشروطا بحضور الغير قلنا ممنوع قوله لكانت الصفة
اط حاصلة للذات المجردة عن الحضور قلنا المجردة بحسب الاعتبار ولا يلزم عدم تأثير
الحضور في حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع
اض او نختار الشق الثالث ونمنع المعارضة كما في الشق الاول بعينه ولا محيص عن هذا الاعتر
والاولى في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يجب له بذاته وكل ما يجب
بذاته لا يتوقف على حصول واما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانها لو لم تصح
لكان وجوب بعض الصفات بغير الذات وذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب
وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناها غير
موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب اولا ويكون موجبه بموجب ثان
يوجبه وننقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية فيلزم التسلسل
او ينتهي الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات
لزوم لو لم توجب الصفات بأسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف
ها المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المطلوب وهذا من الفوائد التي لم يسبق نظامه
هذا بالظهور سواه ولعل اخوانك في بحوث تشهد لواحدة واحدة منها بالاختراع

فصل ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث هو هو وجود

قال عند العثور عليها من مارس شيئا من كتب الفن من اولي الفطنة

فصل ان الواجب لذاته لا يشارك الى آخره اقول الواجب لذاته
لا يشارك الممكنات في وجوده الذي هو الوجود معنى ولهذا نوعيا مقولة على وجود
الواجب ووجود الممكنات بالتواطؤ فوق الانسان على اشخاصها وذلك لانه لو
شاركها في الوجود بهذا المعنى فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه
عارضا للماهية او اللاتجرد والعروض لها او لا يجب له شيء منهما واقسام الثلاثة
باسرها باطلة لما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود نفس حقيقته
وهو محال لانا نعقل ماهية الممكن كالمسبع مثلا ونشك في وجوده فلو كان وجود
الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وانه محال واما
الثاني فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث فلاستلزامه
كون كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى العلة فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير
وذا ينافي ما اثبتناه من ان ذات الواجب ماهيته فهي اذن الصفات هذا تقرير الحجة واعترض
عليها من وجهين احدهما ان قولكم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل المسبع
مع الشك في وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب

اما ان يجب له التجرد او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد يلزم ان يكون وجود الممكنات مجردا غير عارض للماهيات وهو محال

عنه بان المطلوب ههنا نقض المقدمة الكلية الحاكمة قيل للمفصل ان يثبت
ان الواجب لا يشارك شيئا من الممكنات في الوجود وهذا انما يثبت ان لو ثبت
عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال الجزئي لا يعقد هذه المقدمة الكلية فيقال
المفصل ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود الممكنات وذا ثبت
بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب
ووجود الممكنات وكان الوجود المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات
الممكنات باسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارض كما في المثال المذكور
وثانيهما انا لا نسلم انه لو لم يجب شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو هو لزم افتقار
التجرد الى العلة وانما يلزم ذلك لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك بل هو عدمي واجيب
عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا غاية ما في الباب ان الممكن العدمي
لا يلزم ان يكون علته وجودية بل يكفيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود من
حيث هو هو لكان ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علة العدمية وهو محال
ولقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد منقوض
بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا احتاج في اثبات الواجب

فصل في ان الواجب عالم بذاته اما علمه بذاته فلانه مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته لان الذات حاصلة عند

الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في اثبات وجوده
والممكن اذ حين تعقله ان حقيقة الواجب غير معقولة وانما تعقل بصفاته فلذلك احتجنا
الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكننا معرفة حقيقته لما احتجنا بعد تعقل حقيقته الى اثبات
وجوده بالبرهان بخلاف فان التردد في وجوده بعد تعقله غير لازم ماهيته وهذا
يستلزم عروض الوجود ولكن اعلم ان المتقن لم يذكر في هذه المسئلة للحكماء بيانا
اذ غاية ما ذكر ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب والممكن وليس
هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف لوجود الممكن وطلق
الموجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الافاضل
من ذهب الى ان الوجود لا كثرة له ولا تعدد ولا حصة وانما هو جزئي حقيقي واحد
بالتشخص قائم بذاته نوعا منه الى ماهيات الممكنة بنوع من التعلق غير مدرك بالعقول
البشرية ووجود الممكن لماهيات عبارة عن موجوديتها العرضية القائمة لها بذلك التعلق
ولكن يشبه بعض هذا هو مذهب الاولين والاخرين من الحكماء المحققين اهل الله
المتصوفة بل هو كانهم ذاهبون الى مثل هذا والتحقيق الحق في هذا ليس عالم بجزم
البحث قال فصل في ان الواجب عالم بذاته اه اقول اعلم

فيكون عالما به لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة وكونها فانيا ذات نوعا عالم بذاته من

اعلم اولا ان العلم بشيء وادراكه بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات
المدركة اي يحصل عندها حقيقة الشيء اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما الاول
فكادراكنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ان ادراكنا انفسنا ليس بحصول صورة من
انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا ظاهرة لا تزول عنا
قطعا ويسمى هذا علما حضوريا واما الثاني فكادراكنا الانسان فان المتشخص
الخارجي منه يتمثل اولا بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية ارتساما غير
حضوري وكل الشخص عند المشاهدة ويتمثل ثانيا بعد غيبة الشخص صورة الخيالية
المقترنة بالغواشي المادية لحصولها في الحس المشترك عند التفاته اليها فيتعقل
ثالثا حقيقته الكلية بحصول صورته العقلية في النفس ويسمى هذا علما انطباعيا
ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك لذاته
لان كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما ياتي بيانه في الفصل الثاني لهذا الفصل
حقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدركة بالذات فيكون مدركا لذاته
اذ الادراك ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد
حاصلة له لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله والا لم يكن حقيقة له فافهم

بمجرد عن المكان وهذا المعنى اعم من حصول حقيقة الشيء المغايرة ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل
احد من الناس

حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو فلو لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لما
ذلك الشيء هو ذلك الشيء بدونها فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة له هف اذا تقرر هذا
فنقول واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسما
او جسمانيا فيلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني اليه او الى
اجزائه وكل مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو محال فثبت ان الواجب
لذاته مجرد عن المادة وقد ثبت ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته فيجب ان الواجب
لذاته عالم بذاته وهو المطلوب قال هداية نعقل الشيء لذاته الخ
اقول لما ذكر ان الادراك هو حصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا مظنة ان
يعترض بان يقال الادراك بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة
يقتضي تغاير المضافين ويلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل
شيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته وانه محال فيبطل ما ذكرتم في هذا الفصل
من ان الواجب عالم بذاته اورد هنا الهداية دفعا لهذا الاعتراض وتقريرها
ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور
الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة

الناس يعقل ذاته بذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقل والاخرى معقول هف منه

بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور الحقيقة للمغايرة وكذب الاخص لا يستلزم كذب
الاعم فعند تعقل الشيء ذاته جاز ان يحضر عنده حقيقته مغايرة له وحضور حقيقته
الغير المغايرة له ولان كل واحد من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم
بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان
لكل شخص نفسان احديهما عاقلة والاخرى معقولة وانه بديهي البطلان
وايضا لما كان تعقل كل منا ذاته معلوما بالبديهة كان هذا التشكيك
من قبيل التشكيك في البديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل اضافة فيقتضي
تغاير المضافين وههنا العاقل والمعقول متحدان في تعقل الشيء ذاته اذ لا نسلم
لا يقتضي تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو حاصل
في تعقل الشيء ذاته فان الشيء من حيث ان من شانه العاقلية يغاير ذاته من
حيث ان من شانه المعقولية فاذا تعقل ذاته فهو باعتبار الحيثية الاولى عاقل
وباعتبار الحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة بالكلية وانقطع المعترض قال
فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات الخ اقول
واجب الوجود لذاته عالم بجميع الكليات المعقولة والبرهان على هذا المطلب

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما بالكليات

ويمكن ان تقارنه صور سائر المعقولات في العقل فان الادراك في التعقل هو حصول صورة المعقول في العقل
بالتجرد عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان تقارنه صور سائر المعقولات في العقل ليمكن ان تقارنه سائر المعقولات
لذاته

ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات
فالواجب لذاته عالم بسائر المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل
المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ
لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلائق المادية
المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد بمعزل عن تلك العلائق
والنقض بان الواجب لذاته ممتنع التعقل مع كونه مجردا غير وارد فان
معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية لقصورها عن ادراكه لا يمكنها
ان تتعقل حقيقة الواجب وذلك ينافي امكان معقوليتها في نفسها وكل ما يمكن
ان يعقل فانه يمكن ان يعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر
اذ لا منافاة بين تعقله وتعقل غيره وكل ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء في العقل
فتعقل المجرد مع المعقولات حصولها معها في العقل وهذا مقارنتها اياه في العقل وكل
ما يمكن ان يقارنه المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة
في العقل دون الخارج لتوقف صحة مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي هو

في الخارج وكل ما يمكن للواجب بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هف متن

لكن المقارنة متوقفة على حصولها فيلزم الاقتران فمقارنة المعقولات للمجرد في الخارج هو
تعقله اياها وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وكل ما يمكنه حصوله للمجرد
فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله بالقوة لزم كونه ماديا فان كون
صفة الشيء بالقوة من خواص كون ذلك الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم
سائر المعقولات وهو الكبرى ولو جعلنا الكبرى هكذا وكل مجرد يمكنه ان يعلم
سائر المعقولات لينتج القياس ان الواجب يمكن ان يعلم سائر المعقولات وقلنا
بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة منتظرة
وقد ثبت خلافه لما لزم منه المطلوب لسقط عنا في هذه الحجة مؤنة اثبات المقدمة القائلة
كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له وقد ثبت لك من هذا ما في كلام المصنف من التشويش
والاضطراب قال فان قيل الخ اقول هذه معارضة اوردها على
الحجة المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل
على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب
لو كان عالما بها لكان الواجب فاعلا وقابلا للصورة الحاصلة من الشيء
في ذاته والتالي باطل اما اللزوم فكونه فاعلا لها فلان الصور الحاصلة في ذاته ممكنة

فان قيل لو كان الباري عالما بالجزئيات لكان فاعلا لتلك الصورة وقابلا لها

لافتقارها الى ما يقوم به فيفتقر الى موثر فيها وذلك الموثر ان كان غير ذات الواجب
لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو محال فيتعين ان يكون الموثر
فيها هو الذات واما لزوم كونه فاعلا لها فان العالم لا بد وان يكون قابلا للصورة
المعلوم لقيامها به واما بطلان الثاني فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو
التاثير وهما متغايران لا يتعقل كل منهما بدون الاخر فلو كان الواجب فاعلا
وقابلا معا للصورة لزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعا رضة
بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يصح ان يكون مستعدا لان يحصل له الصورة وفاعلا
لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل له الصورة
ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين
لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم حصولهما للواجب
التركيب في ذاته فممنوع ايضا اذ التركيب انما يلزم ان لو كانا جزئين للذات
وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها بالقياس الى الصورة موجودة
غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان تعرضان لذات الواجب
بالقياس الى المعلوم والمقدور ثم ان الحق حاول في هذه المسئلة

[illegible]

ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم الباري تعالى بالاشياء صفة قائمة
بذاته زائدة على نفس حقيقته ذهابا منه الى ان علمه بالاشياء انما هو بارتسام
صورها في ذاته تعالى كالعلم الحادث للنفوس الناطقة ورجح مذهب الحكماء
زاعما ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس ذاته هربا عما يرد على ما ذهب
اليه المتكلمون من انه يلزم كون ذات الواجب فاعلة وقابلة لعلمه فقد اعتقد
نفي العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل العلم نفس الذات
فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة و
هذا الرد انما يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام ولم لا يجوز ان يكون
العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام صورة منها
فيه كما في الله فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم

قال فصل في ان الواجب عالم بالجزئيات على وجه كلي اقول

اعلم ان تلخيص البيان في هذا المقام يستدعي تمهيد مقدمات الاولى ان علم الواجب
بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها وآثارها اللازمة والغير اللازمة وذلك
لان علمه محيط بكل ممكن الحصول اذ هو مدرك بالذات وهذه الاشياء ثابتة له تعالى

غير موجودة فيكون لكل واحد منها صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين تنبقى مع الثانية فيكون واحد الوجوه متغيرا للذات هف

يكون مسلما كذا فيلزم حصول علمه بجميع ذلك والا لما كان لاحاطة منتظر في التبيع ان العلم التام بالعلة الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول له لان العلم التام بالعلة الموجبة بحصول العلم بوجه استلزامها المعلول فيعلم وذا يقتضي حصول العلم بالمعلول الثاني ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم يتغير بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بمعنى ان المعلوم الجزئي للحادث حال عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم الجزئي المطابقة للجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير المعلوم وهو علم متعال عن الزمان وحصل عن العلم بكل اسباب ذلك المعلوم و العلم على وجه الكلي لكنه ثابت بعدم تغيره للامور الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول بالكسوف المعين الواقع في حيز معين من الزمان المنقضي بتغيره مثلا ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه واقع وبعد ما انقضى يزول بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به حيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم

بل يدركه على نحو كلي كما نعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك تقول بانه فيه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا اشمالية نصفها كذا

التنجيم

بالكسوف المعين لحصل العلم باسبابه كما اذا علمت بعاونة النجوم والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين فتعلم بوقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان معين بالمقايسة الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض حوادث المعلومة مثل ان تعلم انه واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف الاول المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التاريخ الفلاني فتعلم انه في اي ساعة من اي يوم من اي شهر من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل الكسوف ومعه وبعده لا يتغير بمعنى من الاستقبال الى الحضور الى الانقضاء متعال عن الزمان لا يمكن كونه محيطا بالزمان بان يتصور هذا الجزء من الزمان جزء من الزمان الممتد من الازل الى الابد فلئن قيل هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصلا كما في المثال المذكور فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه قلنا زمانيته وحدوثه بحسب افراده المختص موضوع متعلق بالماهية لا ان في تعاليه عن الزمان بحسب ذاته وقد تقررت هذه المقدمة فنقول واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اعلم انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة

الاولى فيلزم علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول الاول
ايضا علم تام فيلزم العلم بمعلوله معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى آخر المعلولات القديمة
في الطول ويسري علمه في الحوادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات
القديمة والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات ليس على
الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان يدرك زمانيا لان الجزئي موجود
غير معدوم واخرى عكس ذلك كما ذكرنا في المقدمة الثالثة من تغير الوجه الجزئي
فيحصل في ذاته صورتان عقليتان متنافيتان بحيث لا يبقى احدهما عند طريان
الثانية فيلزم التغير في ذاته هف فيكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي المصون
عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما قررناه في المقدمة الثالثة وهذا القدر من البيان
كاف في هذا المطلب لكن المص زاد عليه بان قال بل يدرك على الوجه الكلي مثل
ان يدرك من الكسوف المعين بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة
من برج كذا حال كون ذلك الكسوف شماليا او واقعا في الجانب الشمالي من فلك
الشمس او في البروج الشمالية بصفة كونه في عقدة الراس وهكذا الى ان يحفظ جميع
العوارض اللاحقة لهذا الكسوف وهذا المدرك ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يمتنع حمله على
كثيرين

كثيرين وعالم يكن له حاصل في حق الله تعالى ادراك الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات
الا على الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجزئيات معان كلية ليس
الا وهذا تصريح بانه لا يعلم الجزئيات وهذا خلاف مذهبهم ووقع في هذه الزيادة
المستدرك ايضا وهي زيادة قوله وهذا العلم غير كاف لعدم افتقار المطلب
اليه **قال فصل في** ان الواجب الوجود مريد الى آخره **اقول** المقصود
في هذا الفصل مطلوبين احدهما ان الواجب الوجود مريد بالاشياء بمعنى ان ما صدر
عنه من الاشياء صادر عنه بارادته وثانيهما انه جواد اما انه مريد فلان كل ما
عنه فهو عالم به وبصدوره عنه لما انه عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لا بد ان يكون
خيرا لكونه منبعا للفيضان الخير وغير مناف لماهيته لان الصادر عنه لا زم لحقيقته واللازم
لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم له وهو خير غير مناف لماهيته فانه عنه بالجملة
المقتضي لفيضانه فهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه بالرضاء
وهو المعنى بالارادة فقد ثبت انه مريد لما صدر عنه من المعلولات وهو المطلوب
واما انه جواد فاعلم اولا ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي الى شيء هو من شانه
عند المستفيد لا لغرض ولا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا

فصل في ان الواجب مريد للاشياء و جواد اما ارادته فلان كل ما هو معلوم عنده مبدا لكونه وجهة كونه وهو غير مناف لماهيته

الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وهو مشتمل على فصول متن

من يريد شيئا ليستعيض من المستفيد المستفيض او من عنده ليس بجواد بل هو معامل
والعوض له بازاء كونه جوادا بل كل ما يتوقع المفيد حصوله في مقابلة ما افاد من
عين او ثناء او تخلص عن مذمة او توصل الى كونه على ما هو الاحسن والاليق فهو عوض
اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود الاشياء والوجود
خير محض مرغوب عند كل عاقل فاما ان يفعل هذه الافادة لغرض وشوق
الى كمال يحصل بهذه الافادة او يفعلها لان فعل هذا نظام الخير في الوجود او
يحصل به ما هو الاليق بالوجود اذ النظام المقرر في العناية الازلية فوجود
الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق والاول محال اذ لو كان فعله لحصول
كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد تبين امتناع ذلك فتعين
الثاني وهو ان يفيد وجود الاشياء لا لغرض وشوق الى ما يكون عوضا عن افادته
فيكون جوادا وهو المطلوب قال الفن الثالث في الملائكة اه اقول
قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير
والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق ليصير
الجسم الة له في الاستكمال كما هو شان النفوس والعقول بكمالاتها الفطرية مستغنية عن

ال

الاستكمال فهي لا تتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق بل انما تتعلق بالاجسام
بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي كان من الواجب ان يبحث
عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم الالهي من هذا المختصر فلهذا رتب المصنف
هذا الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على عدة فصول قال
فصل في اثبات العقول لا اه اقول المبدا الاول جل ذكره بسيط ليس
فيه تعدد اصلا وكل بسيط شانه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه
بلا واسطة معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون
عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه قائما بنفسه او بمحل والاول
باطل اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدا
الاول كان المبدا فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه محال وان كان غيره كان
معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما بلا واسطة او بوسائط فان كان
العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين من المبدا الاول في
مرتبة واحدة وانه محال وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان
هو المحل لم يكن العرض اول معلول صادر عنه وقد فرضناه كذلك هف وان كان

هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو محال
فثبت ان المعلول الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة
او جسما او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الاقسام ولا سبيل الى كونه
هيولى لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول
على ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا تقوم بالفعل الا بالصورة فلا يتقدم عليها
ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على الهيولى لتقدم
المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا تقوم بالفاعلية على
الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة لعلة الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب
من الهيولى والصورة فلو كان الصادر عن المبدا الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون
الصادر بلا واسطة كل واحد من الهيولى والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شيء
منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هف فعلى الاول يلزم صدور اثنين
واحدة عنه في مرتبة واحدة وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في القسمين الاولين لكونه واحدا منهما
لا بعينه ويلزم ايضا خلاف ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم
ولا الى كونه نفسا لكانت النفس فاعلة لوجود الاجسام واذ قد بطلت الاقسام اذ لو كان نفسا

الاربعة

الاربعة تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب قال
فصل في اثبات كثرة العقول اقول لما اثبت وجود
العقل في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت له التعدد و
تقرير البرهان عليه ان الفلك لا بد له من مبدا قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبداء
اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا اخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام
باطل اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن الواجب اولا ليس بجسم والفلك
جسم لانه مركب من الهيولى والصورة واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا
اخر فالمؤثر منهما اما ان يكون حاويا بالنسبة الى الاخر او محويا لا سبيل الى الثاني منهما
اما انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي فظاهر واما انه اخس
منه فلانه ابعد عن المبدا الاول في سلسلة الممكنات المترتبة الكثيرة بعد الحاوي
عنه والابعد اخس وكذا الاصل وفيه مصادرة على المطلوب لان المحوي
الممكن البعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي لكان اقرب
منه الى المبدا فاثبات عدم علية المحوي بابعديته يكون مصادرة على المطلوب
ان يقال ...

فان الوهم الاقرب الى ان الاشرف والاقوى والاعظم معلل بالاخس الضعيف الصغير

وانما كان هذا اولى لانه ليس فيه مصادرة على المطلوب

الغير القابلة لها والاقرب الى الحس من الابعد عنه واما ان الحس الاصغر يوثر في
في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطبايع السليمة فان كل صاحب طبع سليم حاكم بامتناع
كون الحس الاصغر موثرا في الاشرف الاعظم وهذه المقدمة اوضح من ان يقام
عليها برهان واما الاولى اذ تقول في ابطال علية الحاوي ان يستدل بما سنذكره في ابطال
علية الحاوي من الطريق العام الدال على بطلان كون الجسم علة لجسم اخر اما انه لا سبيل
الى الاول فلانا نبانه طريقان احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي لخصوصه
وثانيهما عام يدل على امتناع علية جسم لجسم اخر اما الطريق الخاص فهو ان
الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجوب وجود الحاوي
فان المعلول متاخر عن العلة بوجوب او وجود ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها
لم يجب عنها وجود المعلول واذا ثبت ان وجود المحوي متاخر عن وجود الحاوي
فعدم المحوي مع الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي
لذاته لوجب وجود المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متاخرا عن الحاوي
هف واذا امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم
المحوي مع وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم

والا

والا لامتنع اللازم مع امكان الملزوم وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية
الحاوي للمحوي يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فيبطل
علية الحاوي وهو المط واما الطريق العام فبيانه مسبوق بمقدمة وهي ان تاثير جسم
في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون لكل واحد من الجسمين وضع بالنسبة الى الاخر
وهذا بديهي ويشهد به استقراء الاجسام ايضا فان النار مثلا انما تؤثر في جسم بالتسخين
ان لو كان بينهما وضع لمقارنة او المقاربة وكذا الشمس انما تضيء ما يقع في محاذاتها
من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر من الجسمين مؤثرا في شيء منه
بجزئيه المتاخرين منه اعني هيولاه وصورته والا لم يكن مؤثرا فيه هف واذا تمهد
هذه المقدمة اذا كان الجسم علة لجسم آخر كان الاول منهما علة لشيء من هيولى الثاني
وصورته بحكم شرط الثاني وكلما كان كذلك كان شيء من صورته ذا وضع بالنسبة الى
الاول بحكم شرط الاول والتالي باطل اذ ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع
بالانفراد وكذا المقدم فلا يكون جسم ما علة لجسم آخر ويلزم منه المط واما الثالث اصلا
فلان المؤثر في الفلك لو كان نفسا لكان تاثيرها بواسطة الجسم الذي هو آلتها في
صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاو

بالنسبة اليه او هي ونبين بطلانه بما ذكرنا في القسم الثاني ولا رجحان الى العقل بل
بانه عاقل واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين الرابع وهو ان المؤثر
في الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف حركات الكواكب المعلوم
بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد او عقول متكثرة
والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا
ان الواحد البسيط لا يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد فتعين الثاني ويلزم كثرة
العقول وهو المطلوب ولقائل ان يعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام احتمال
كون المؤثر في الفلك عرضا فاجيب عنه بالاحتجاج على بطلان
هذا الاحتمال بان العرض اضعف فيمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير
بان هذه الحجة اقناعية والصواب ان يقال لو كان المؤثر في الفلك
عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى محله فمحله ان كان فلكا او نفسا
لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار
كل واحد من الافلاك الى عرض قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض
المتعددة لطبيعة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فتتعدد العقول بحسب تعدد

الافلاك

هداية الحاوي ليس سببا للمحوي وهو العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم على المحوي والحاوي ليس بمتقدم لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما منه

الافلاك وهو المط هذا هو التقرير المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما فيه من التدقيق
الانيق قال هداية الحاوي ليس سببا للمحوي لما اقول
لما كان الدليل القائم على عدم علية الحاوي بصدد ان يعارض بان يقال دليلكم هذا
العقل الثالث لكونهما معلولي علة واحدة وهو العقل الاول على كونهما سببا في ان العقل
الثاني متقدم بالعلية على المحوي وما مع المتقدم متقدم وهذا كما في التقدم الزماني
فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد
هذه الهداية جوابا عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل
الذي هو علة المحوي في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم
العقل الثاني على المحوي بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما
بالعلية لاستلزامه توارد علتين مستقلتين على المعلول الواحد الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم
الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو المصاحب
في الزمان للمتقدم وما مع المتقدم بالزمان كذلك قال هداية
الحاوي والمحوي الخ اقول لما ابطل علية الحاوي للمحوي لاستلزامها امكان الخلاء
استشعر ان يعترض عليه بان امكان الخلاء لازم عليه وان لم يكن الحاوي

هداية الحاوي والمحوي كل واحد ممكن لذاته وذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم من وجوب الحاوي وعدم المحوي منه

فصل في ازلية العقول وابديتها اما كونها ازلية فلوجوه احدها ان الواجب لذاته مستجمع لجميع ما لا بد منه في تأثيره في معلوله الاول والا لكان

علة فقد كان لكل واحد من الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن جائز العدم فلكل من الحاوي
والمحوي يكون جائز العدم والعدم لكل منهما ملزوم للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان
الخلاء لان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم فاجيب عنه بان كل واحد من
الحاوي والمحوي ممكن جائز العدم بالنظر الى ذاته ولكن لا يلزم منه امكان الخلاء فان
انتفاء كل منهما كما يستلزم الخلاء فان الجرم الذي هو في جوفهما يكون هو المحدد للجهات
على تقدير انتفائهما كما هو ما يأتي تحدد الجهات ولي ان ملوا تحدد الجهات ليس بخلاء
ولا ملاء ممكن احال ما هي الجرم المذكور على تقدير انتفائهما فلا يلزم من انتفائهما الخلاء
والتحقيق ان الخلاء الممتنع اما البعد المفطور او الفضاء الموهوم بين الاجسام القابل للزيادة
والنقصان وما وراء المحدد ليس بعد لانتهاء الابعاد بالمحدد ولا قابل للزيادة
والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء بالمعنيين بل الخلاء انما يلزم من وجود
الحاوي مع عدم المحوي وذا غير ممكن فلا يلزم امكان الخلاء فلئن قيل
كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز اجتماعهما
ويلزم منه امكان الخلاء قلت الحاوي كالفلك اما العقل الذي هو علة موجبة
للمحوي ملزوم للمحوي ووجود الملزوم مع عدم اللازم مما ينافيه فوجود الحاوي

فان ما وراء تحدد الجرم على تقدير انتفائهما ح

يكون

له حالة منتظرة هف والعقول ايضا مستلزمة لجميع ما لا بد منه في تأثير بعضها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل بالفعل والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذا مادة هف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة

يكون منافيا لعدم المحوي فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلاء

قال فصل في ازلية العقول وابديتها اقول الازل هو
الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي
ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا يسبقه عدم والابدي
ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم اذا ثبت
هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجوه الاول
بركوه منها الا واحدا وهو ان الواجب لذاته مستجمع في الازل لجميع ما لا بد منه في تأثيره
في معلوله الاول والا لزم ان يكون له حالة منتظرة هف هكذا ذكره المصنف
وفيه نظر والاولى ان يقال ذات الواجب بانفرادها علة تامة
لمعلوله الاول اذ لو افتقر الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك الامر المغاير معلولا
له لزم كونه صفة للواجب زائدة على ذاته وهذا خلاف ما تقرر عندهم من ان الواجب
ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها كان ممكنا معلولا لها سابقا على
ما فرضناه انه معلول اول هف فثبت ان ذات الواجب وحدها علة تامة
للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف

فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني فقد ثبت ان واجب الوجود لذاته ومعلوله
الاول هو

عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان العقل الثاني
ازليا ايضا لان العقل الاول مستجمع في الازل لجملة ما لا بد منه في تاثيره
في العقل الثاني والا لكان شيء من تلك الجملة حادثا ولكل حادث مسبوق بمادة
فيكون ذلك الشيء ماديا ويلزم منه كون العقل الاول ماديا بمقارنته ذلك الشيء
اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع في الازل لجملة ما لا بد له منه في تاثيره
في العقل الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق تثبت ازلية سائر
العقول وقيل لنا ان لا نحتاج ان نعرف وجه الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان ٥
العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق بالمادة هف لان هذا
مع انه من باب تعيين الطريق الذي ليست من داب المناظر عدول عن اولى
الطريقين لان ما اختاره المص طريق لمي وهذا طريق اني واللمي اولى من الاني
واما الابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من
الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده
تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال فيلزم ان يكون الباري تعالى او شيء من العقول ل
قابلا للتغير والحوادث لان المعتبر في وجود كل منها بعد ذات العلة

هف

الامور

احوال

هو العقل المحض والافلاك معلولة العقول لكثرة الافلاك جهات كثيرة فيكون في مبدئها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد والعقل الذي يصدر منه

احوال لذات العلة مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن
في ذات العلة لكن كون الباري تعالى او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل لان
قبول التغير والحوادث من خواص الماديات والباري تعالى والعقل مقدسان عن
المادة قال فصل في كيفية توسط العقول اقول
المراد بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية و
توسط العقل بين الباري تعالى والجسم قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين ان
الصادر عن الباري تعالى بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول في بعض
من المباحث لكاف في العلم بتوسط العقول بين الباري تعالى والاجسام وانما المقصود
في هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل
الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة وتعدد جهاتها لكن تلك الكثرة فيه
ليست من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر
عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير
الا شيء واحد هو العقل وحينئذ لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا
الكثرة كذلك هف لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة في العقل

[illegible]

الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره من الواجب الوجود بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها ووجبة الوجود بوجوب علتها فبكونه وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدا للعقل الثاني وباعتبار الاخر مبدا للفلك الاعظم والعقل

الاول من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها وواجبة الوجود من جهة علتها الموجبة لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول باعتبار هو كثرة وهو وجوب وجوده بالغير وامكان وجوده بالذات فيكون باحدى كاتين الجهتين مبدا للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدا للفلك الاعظم واشرف المعلولين وهو العقل يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين في العقل الاول وهو جهة وجوب الوجود فان النظام اللائق في سلسلة العلل والمعلولات يقتضي كون المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلول لها فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل الثاني عقل ثالث وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهكذا الى ان يذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل اذا انتهت النوبة الى العقل التاسع يصدر عنه باشرف جهتيه عقل عاشر ينتهي به سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لعدم تناهي ما يصدر عنه من الآثار المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجهة الاخرى فلك القمر وينتهي به سلسلة الافلاك ثم يصدر

الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف جهات العقل بالفعل فيكون بما هو موجود واجب بالغير مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن لذاته مبدا للفلك وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه عقل عاشر وهو مبدا

عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة وهذه الاستعدادات المختلفة لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل اذ لو كان حصولها فيها من جهة العقل الفعال لما كانت متعاقبة لان العقل الثابت ثابت لا تغير فيه وهيولى العناصر قابل واحد غير مختلف في نفسه فلو كان الاستعدادات الفعال اثر للعقل في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة فلم يكن اختلافها في الهيولى من جهة العقل الفعال بل هي بسبب الحركة السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة تختلف بها الاستعدادات في هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كانت او وضعا او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث آخر لا الى اول فحينئذ لا بد لكل حادث اما ان يوجد دائما او بعد حادث آخر والاول باطل لانه ينافي دوام الحادث فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان يوجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة في

فان قيل لم لا يستحيل ترتب امور غير متناهية قلت لانا اخذنا جملتين احدهما من مبدإ معين الى غير النهاية والاخرى ما قبله بمرتبة

قال الوجه الثاني فقبل كل حادث حادث لا الى اول وهو المطلوب فلئن قيل لم لا يجوز
ان الحادث لو لم يوجد الى الآن بعد حادث آخر ولم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث
قلت لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل لكل حادث لا بد له من ان يكون
مسبوقا بحادث آخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها
لانها لو كانت قديمة بجميع الاجزاء فاما ان يوجد الحادث معها في الازل او لا وكلاهما
باطل اما الاول فلاستلزامه قدم الحوادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول
عن علته التامة ولكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث
في العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فكل
حادث يكون مسبوقا بحادث آخر لا الى اول وهو المطلوب وهذا الجواب دليل
برأسه على هذا المطلوب من غير افتقار الى ما ذكره المصنف من التزييد قال
فان قيل لم لا يجوز انه يستحيل الخ اقول حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة
بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل
جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي وتقريره ان الحوادث لو
كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الغير المتناهية احداهما

بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية على الاول بان يقابل الجزء الاول من جملة الثانية بالجزء الاول من جملة الاولى والثاني بالثاني فاما ان يتطابقا الى غير النهاية او ينقطع الثانية لا يتسلسل الى الاول والا

من مبدإ معين الى غير النهاية وثانيتهما من مبدإ آخر قبل مبدإ الجملة الاولى
بمرتبة واحدة اي بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الجملة
الاولى بذلك الواحد واطبقنا الثانية على الاولى بان نجعل الاول من الجملة
الثانية بازاء الاول من الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا في البواقي
فاما ان يتطابق آحاد الجملتين لا الى نهاية او ينقطع آحاد الجملة الثانية والاول
باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزائدة والناقصة وكذا الثاني لاستلزامه تناهي
الجملتين اما تناهي الجملة الثانية فللانقطاع واما تناهي الجملة الثانية فللاستلزام تناهي
الجملة الاولى لان الجملة الاولى تزيد على الجملة الثانية بالقدر المتناهي والزائد على
المتناهي بالقدر المتناهي لا بد وان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين على تقدير
لا تناهيهما وهذا المحال انما لزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة
في الوجود فيكون مستحيلا وهو المطلوب ولقائل ان يقول ان
اريد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين فلا نسلم انه ان لم يتطابقا بهذا المعنى
لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيهما لم لا يجوز ان يكون عدم المطابقة في احد
الطرفين لعدم الطرف له لا لخلل فيه معنى الوجود ليلزم انقطاع الثانية

التطابق

لكان الزائد مثل الناقص هف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاول زايد عليها بعدد متناه
والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا منه

يستلزم تساويهما ولم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى ح

وانما يجب تساويهما ان يكون بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلا نم انطباقهما
بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا ينتهى الى جزء لا يوجد بعده جزء بل كل جزء
منها يقع في مقابلة جزء من الاولى يوجد بعده جزء اخر منها يقع في مقابلة جزء من
الاولى لا الى نهاية لانك وهمنا في الاجزاء لا يلزم تساوي الزائد والناقص
معهذا كما في كرة دائرة والجبل فان اجزاء كل منهما غير متناهية مع عدم تساويهما
في المقدار لانا نقول المراد بالتطابق هو المعنى الثاني وقوله اذا كان كل جزء
الاول منه الجملة الثانية مقابلا باجزاء الاول من الجملة الاولى وهو بازاء
كل جزء من الاجزاء من الثانية من غير تعاطي الثانية عن الاولى فلزوم التساوي
اذ ذاك امر ضروري لا ينكره الا من كان معاندا مكابرا العقل فتنظ
واما التمثيل بالخردلة والجبل فسقوطه في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان كانت
غير متناهية لكنها ليست بموجودة بالفعل بل غاية الامر فيهما ان كل واحد
منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما ولئن فرضنا
فرض محال ان اجزاءهما الغير المتناهية موجودة بالفعل فنقول ايضا يوجب
تساويهما في العدد اذ التساوي في المقدار انما يلزم ان لو كانت الاجزاء متشابهة

في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال وتبين عندك صدق المقال
فاذعن للحق بكل حال ولا تماد فانه من شيم الجهال ود خاتمة
في احوال الاخرة اه اقول للمص في هذه الخاتمة هدايتان الاولى
في ابحث بقاء النفس بعد الموت والثانية في اثبات اللذة العقلية للنفس
والثالثة في اثبات الالم العقلي لها والمعاد في الثالث الباقية المرجحا
بحسب اللذة والالم فبقاء النفس بعد الموت من الاخرة اي النشأة الاخرة
للنفس واللذة والالم ومراتبهما من احوال الاخرة والمعاد قسم البحث عن هذه الاشياء
بالمعاد لانه ما تنبع هذه الاشياء في اوهام منكرها من انتفائها ق وهي
النفس بعد خراب البدن اه اقول يريد ان يثبت ان النفس باقية بعد
الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفنى وتبقى او تبقى
موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان تتعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ او تبقى
مفارقة ابدا فالاول باطل لان النفس ان فسدت لكان فيها شيء بفسد وشيء
اخر يقبل الفساد اذ الشيء لا يجوز ان يكون حاملا للفساد فان الفاسد لا يبقى
مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لتصحيح بقاء القابل

النفس مركبا من شيئين احدهما في نفسه الاخر
وثانيهما في فعل الفساد وهو قابل الفساد
مع ان النفس بسيطة ليست بمركب ما بقي فلا
تفسد النفس بعد خراب البدن فبقيت
النفس باقية بعد خراب
البدن وهو المط
ه

فسد

مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفساد هو النفس والمحل للفساد هو البدن لان
البدن انما يكون محلاً لفساد النفس اذا كان محلاً للنفس ويكون النفس
صورة حالة فيه فان معنى كون الشيء محلاً لفساد شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول محلاً
للشيء الثاني فيزول الثاني عن الاول كما ان معنى كون الشيء محلاً لامكان شيء آخر
هو ان يكون الشيء الاول مستعداً لان يوجد فيه الشيء الآخر حيث لو وجد الثاني
لكان الاول محلاً له فلو كان البدن محلاً لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلاً للنفس
والنفس صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس مجردة غير حالة في
الآلات فلا يكون البدن قابلاً لفساد النفس فيكون الفاسد والقابل للفساد جزئين
للنفس فيلزم تركبها وقد ثبت انها بسيطة هف فثبت ان النفس لا تفسد و
كذا الثاني لان النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلق ببدن آخر على سبيل
التناسخ لزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان والتالي باطل اما الملازمة فلان
النفس قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول
النفس يفيض عليه من المبدأ نفس تتعلق به فكل بدن يتعلق به نفس حادثة عند تمام
استعداده لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق

به نفسان وهو محال اما بطلان التالي فلان كل احد يعلم بالبديهة ان نفسه واحدة
غير متعددة فثبت بطلان المقدم وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل
التناسخ واذا قد بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو بقاء النفس بعد
خراب البدن مفارقة ابداً وهو المطلوب هذا تقرير برهنة الحجة على وفق
ما ذكره للنقض وفيه مصادرة على الحكم اذ قد تبين ههنا بطلان
التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث البدن وقد تبين حدوث النفس هناك
بما يتوقف على بطلان التناسخ وهو مصادرة على المطلوب ويمكن ان يستدل على حدوث
النفس بحدوث البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو
ان يقال لو كانت النفس قديمة مستمرة الوجود من الازل الى حين تعلقها بالبدن
لكانت متصفة بوجودها المستمر تعقلاً مستمراً كذلك لان تعقلها بوجودها
لكونه بحسب الذات لا بالآلة لا يمتنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس
متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا ينافي تعقل الوجود
لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا يزيل التعقل المستمر السابق فيبقى بعد التعلق
وهو معنى التذكر فلو كانت النفس قديمة لكانت متذكرة لوجودها المستمر بعد

التعلق فالتالي باطل فكذا المقدم فاذا ابطل كونها قديمة ثبت انها حادثة فيكون مسبوقا
بالمادة وكل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه على صيرورة مادته قابلة
له فالنفس موقوفة الحدوث على تمام قابلية مادتها التي هي البدن فتكون حادثة بحدوث
البدن التام القابلية لها وهو المطلوب قال هداية في اللذة ادراك
الملائم اه اقول لما كان المقصود من هذه الهداية اثبات اللذة العقلية للنفس
الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان ذلك موقوفا على تصور معنى اللذة فسرها
اولا فقال اللذة هي ادراك الملائم من حيث انه ملائم اي اللذة هي ان يدرك من الشيء
المدرك ما يلائمه من الملائمات من حيث انه ملائم فالملائم لكل مدرك ما يكون مؤثرا
عنده مرغوبا كالطعم للحلاوة عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول المرجو
عند القوة الوهمية والامور الماضية عند القوة الحافظة التي تلتذ بتذكرها
وقيد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم لا من حيث ملاءمته فانه ليس بلذة
كالدواء النافع المر فانه ملائم من حيث انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث
انه نافع ادراك من حيث انه ملائم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مر ادراك له
لا من حيث انه ملائم فلا يكون لذة اذا تقرر هذا التقرير فنقول النفس الناطقة

الناطقة لها ملكة تامة وهي المعقولات التي من شأن النفس الناطقة ان يحصل لها ادراكها
ما يمكن لها من ادراك الحق الاول بانه واجب الوجود لذاته فاعل بالفعل
جميع الموجودات بريء عن العيوب منزه عما لا يليق بذاته من النقائص منبع الفيضان
على الوجه الاحسن والنظام الاليق ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على
الترتيب الواقع من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية
المدبرة هي اياها والكائنات من البسائط العنصرية وما يحصل منها من المركبات
ويصير بها حتى يرتسم فيها صور جميع الموجودات على النظام الذي وقعت عليه فتصير
عالما عقليا مضاهيا للعالمين الروحاني والجسماني فهذه الادراكات بعد
حصولها للنفس الناطقة لا تزول عنها بمفارقة البدن لانها ما كانت محتاجة في تعقلها
الى الالات الجسمانية بل ينبغي ان تزداد تلك الادراكات قوة وكمالا بمفارقة
النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات العلائق التي كانت تصدها عن ظهورها فحينئذ
يحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذات العقلية للمتعقلات ما لا
مناسبة بينها وبين اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية اذ اللذة تتبع الادراك والملائم

كمالاً ونقصاناً ولا مناسبة بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية وكذا بين اللذات كيف
فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال قيام التعلق لوجود المانع منه
وهو ما ذكرنا من العوائق البدنية والعلائق الجسمانية وجه هداية
الالم ادراك المنافي الى اخر ما اثبت في هذه الهداية الالم العقلي للنفس
الناطقة فنقول الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي الشيء
هو مقابل ما يلائمه وفاته فقد لحقيقته هٰهنا على مثال ما ذكرنا من القائل في تفسير
اللذة ثم قال ومنافي النفس الناطقة هو الرذائل المضادة لكمالها المعاقية متمكنة
فاذا فارقت البدن وكانت تلك الهيئات الردية المضادة لكمالها فيه فثقله لها
متمكنة فيها ادركتها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة بانتقال
ان الالم هو ادراك المنافي من حيث انه مناف قال هداية النفس
الكاملة اه اقول كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان يحصل
لها تصور حقائق الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وكمالها الباقي وهو
معها وبحسب العملية تقاوذها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة

باعـ

ان تكون
باعتبار كمالها النظري لابد من ان تكون متصفة بالكمال اولاً وبحسب الكسب لابد من
لها شوق الى الكمال اولاً وباعتبار كمالها العملي لابد من ان تكون نقية عن
الهيئات المذكورة اولاً واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العملي
العملي الى كل واحد من حالاتها الثلاث باعتبار الكمال النظري انقسم كل واحد
من الحالات الثلاث النظرية الى قسمين بحسب تلك الحالة مع نقاء النفس عن الهيئات المذكورة كون
اولا معه فالمص اقتصر لحالة الاولى في هذه الهداية مع تفصيلها الى قسميها
وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة
في الاخرة فبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية
والتصديقات اليقينية اذا فارقت البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية
المضادة لكمالها منزهة عن العلائق الجسمانية العائقة لها عن الاتصال
بعالم القدس انتظمت مع الملائكة المقربين مستقرة في حضرة جلال رب
العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين
رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقته وهي نقية
عن تلك الهيئات لكن بسبب ما تمكن فيها من الهيئات محجوبة عن الاتصال بعالم

فارقت النفس البدن متصفة بالكمال
غير

الم بر

القدسي ويحصل لها عند ذلك ألم عظيم لكنه لا يكون هذا الألم لازماً لها بل عارضاً
يزول بزوال الهيئة الموجبة له ومدة بقاء هذا الألم تختلف طوله وقصره بحسب بزوال م
اختلاف رسوخ الهيئة قوة وضعفاً

هداية النفوس البلهية اذا لم يظهر لها آه

أقول في هذه الهداية الحالة الثانية
وهي أن يكون النفس خالية عن الكمال مشتاقة إليه عاجزة عن سبيل الاتصال به غير
تنفصل لها الى تحصيلها مرتبة الغضبي من هذه الحالة من السعادة والشقاوة و
تصريح أن بعضاً من النفوس الناطقة وقد تتفطن بسبب ما يتفق لها من كسب
المجهول من المعلوم بطريق النظر في الأمور الجزئية أنها لو اشتغلت بتحصيل المعارف
الحقيقية والعلوم اليقينية التي يذعن كل عاقل غير معاند أنها فضيلة وكمال
وأن ما يضادها من الجهل رذيلة ونقصان وبزوال المجهول في الكسب بها بالنظر
مثل ما اتفق لها من الكسب في الأمور الجزئية لحصلت لها تلك المعارف والعلوم
وكملت بها الكمال الممكن لنوعها فإذا تحققت هذا التفطن وظهر لها أن من
شأنها أن تشتاق تلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان ذاتي إلى
الكمال لكن هذا الشوق لما حصل فيها لا يظهر لها ظهوراً يعتد به ما دام تعلقها بالبدن

لأن العلائق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فإذا فارقت البدن وليس معها شيء
من كمالها الممكن لما أنها سلكت عن الكسب مدة تعلقها بالبدن أو اشتغلت بتحصيل
ما كانت صادقة لها عن الكسب من اللذات الحسية والوهمية ظهر لها شوقها إلى الكمال ظهوراً
تاماً لزوال ما يلهيها عنه من العلائق وقد حصل لها اليأس عن الكمال الذي هي
مشتاقة إليه لفوات آلة التحصيل فيعرض لها ألم شديد وهي الم الآن ذات الوجه بنة
الموقدة التي تطلع على الأفئدة

قال هداية النفس الساذجة آه

أقول لو أن في هذه الحالة الثالثة وهي أن يكون النفس
ساذجة عن الكمال والشوق إليه وقسمها إلى قسمين مبيّناً للنفس من كل منهما المرتبة
فقال النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم وما يتبعه من الشوق والكمال
لو فارقت البدن لو كانت خالية عما يؤلمها من الهيئات البدنية حصل لها النجاة من
العذاب والخلاص عن الألم لسلامتها عن ألم الشوق والهيئات الردية وإن لم تحصل
لها ما حصل للنفوس الكاملة المتحلية بالصور العقلية من اللذات المستقبلة فعلم
هذا أن البلاهة هي التي توجب سلامة صاحبها عن الشوق أدنى إلى الخلاص من الم ع
فطانة بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن الذي يوجب الشوق إلى الكمال وسماها

بتراكم بلوغها في القوة الى حد يوجب انبعاث صاحبها الى تحصيل الكمال
وان فاتته شي من الكمالات التي دية متمكن فيها نادمة لفقدان البدن
الذي به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها كهيئة الشرع
التي لا يمكن تحصيل مقتضاها من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الالات
البدنية الغائبة عنها بالموت وبقي في كدر الهيولى متقيدة بسلاسل
العلائق في غصة وعذاب اليم لكن هذا الالم لا يكون لازما بل زايلا كما ذكرنا
في حالة الولد ولكن هذا اخر ما قصدنا جمعه في هذا الشرح من الفوائد والدرر
نظمه في هذا السلك من الفرائد حامدين لله على التوفيق لاتمامه على نحو
ما تمنيناه من الاستقصاء في تلخيص قواعده والاكتناه على حسب الامكان
في تحقيق مقاصده والتزام شريطة الانصاف في المباحثات
والتحرز عن الاعتساف في اثناء المناظرات هذا مع اعترافي بالعجز والقصور
وانتساب معظم القوى الى النقصان والفتور ولكن الله يمن
على من يشاء من عباده بالفضل والانعام ويتفضل ...

الاكتناه بكنه دسيوة

برحمته مزايا الطول والاكرام انه البر
الرحيم والجواد الكريم
لقد فرغت من تنميقه بعون
الله تعالى وحسن
توفيقه
يوم الاربعاء في شهر المبارك جمادى الاولى وقت الضحى
سنة اثنى وستين وثمانماية وانا العبد الضعيف
النحيف [illegible] المفتقر المغبون
اضعف عباد الله جرما واقواهم جرما ابراهيم بن حسين
غفر ذنوبهما الرب الجليل انه هو البر الرحيم والجواد الكريم
الحمد لله على الاتمام والرسول افضل السلام
تم

او اداء الصوم [illegible] الا نجاوز عن معاصيه الكثيرة فان [illegible] واحد بها باسناد صحيح [illegible]
[illegible] احد [illegible] الا قال الرسول جابر بعد [illegible] القا كبير

فان [illegible] واحد بها باسناد [illegible]
بعدد [illegible] كبير
[illegible] فان [illegible] واحد بها [illegible]
صح [illegible] العالمين

قال النبي عليه السلام قوله [illegible]

ويرضى خصمائه ومما يجب ان يراد من صلى يوم العاشوراء على نية ارضاء خصمائه يوم القيمة اربع ركعات
ويقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة قل هو الله احد عشر مرات وفي الثانية بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون ثلاث
مرات والاخلاص احد عشر مرات وفي الثالثة بعد الفاتحة الهيكم [illegible] مرة واحدة والاخلاص احد عشر مرات
وفي الرابعة بعد الفاتحة آية الكرسي [illegible] عشرون خلصه الله من اهوال القبر ويرضى خصمائه
يوم القيمة قال في الرسالة [illegible] وبين [illegible] النبي [illegible]
كثيرة ويصلي بهذه الصلوة في ستة ايام يوم عاشوراء ويوم التروية ويوم عرفة وعيد
الاضحى وخامس عشر من شعبان واخر جمعة من رمضان [illegible]
[illegible]